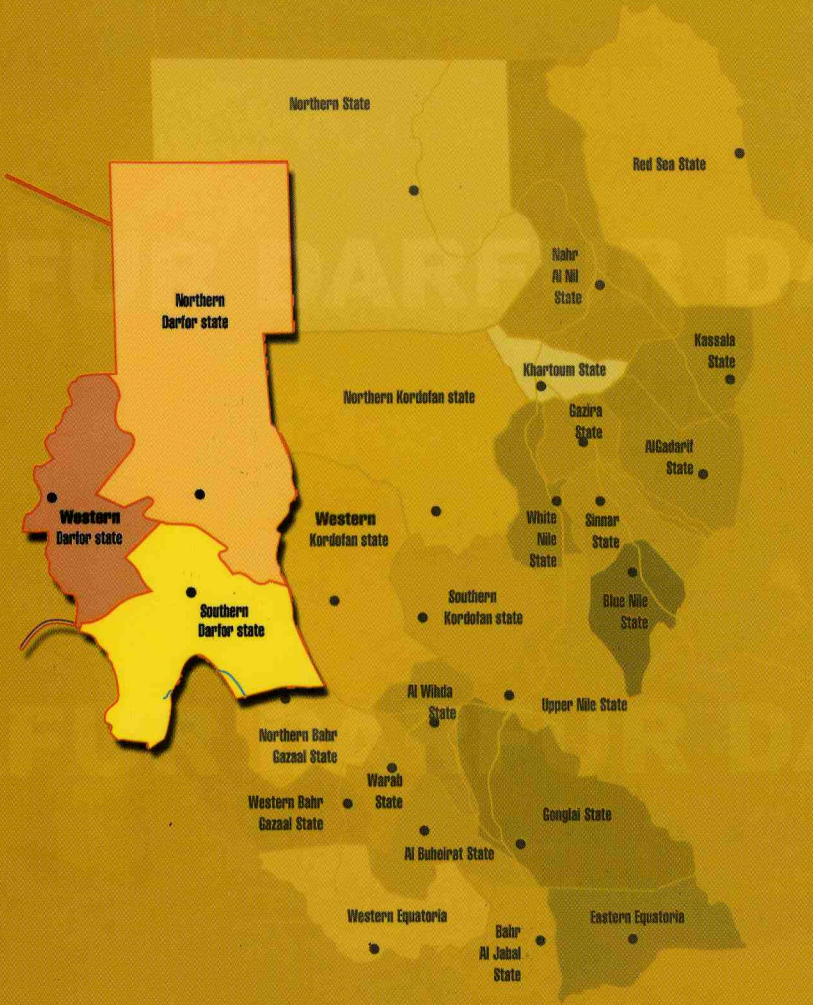
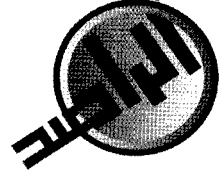


قفية دارفور الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل



مركز الراصد للدراسات



قضية دارفور الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل

م٢٠٠٥

مقدمة

الحرب في دارفور تعكس مدى تأثير الدور الإقليمي والدولي في تطوير الأزمات الداخلية عموماً، ومدى خطورة النزاعات القبلية والاختلافات العرقية والثقافية في تهديد وحدة البلاد، كما تكشف عن المهددات الحقيقية لوحدة الأرض والشعب.

مركز الراصد للدراسات يحاول في هذا الكتاب البحث عن جذور الأزمة في إقليم دارفور بغرب السودان، وذلك من خلال السمنار الذي عقده بقاعة الشهيد الزبير للمؤتمرات الدولية بتاريخ 2005/4/26م.. ثم الكشف عن ملامح تدويل الأزمة ورفعها إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى كشف المستور عن الدور الإسرائيلي في الأزمة والتعرف على الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان.

هذا الاصدار يضم أوراق السمنار والتعقيبات والمداخلات التي دارت داخل السمنار بالإضافة إلى بعض الأوراق الأخرى التي كتبت للمركز من قبل بعض الباحثين بغرض تغطية كافة جوانب القضية وهو يهدف إلى إعطاء صورة أكثر وضوحاً لجوانب الأزمة ومؤثراتها الداخلية والخارجية بغرض الوقوف على آفاق الحل من قبل المسؤولين وأهل القرار.

المركز

المحتويات

أ	 المقدمة
1	 سمنار "قضية دارفور: خلفيات الصراع وآفاق الحل
79	 مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن الخاصة بالسودان
89	 قضية دارفور أمام مجلس الأمن: التتويل، المحاكمة، والمصالح السياسية
109	 قضية دارفور في ضوء النظرية الإسرائيلية "من المركز إلى المحيط"
133	 الملاحق

"سمنار"

● قضية دارفور :

خلفيات الصراع وآفاق الحل

مكان الانعقاد : قاعة الشهيد الزبير الدولية للمؤتمرات - الخرطوم

تاريخ الانعقاد : الثلاثاء ٢٦/٤/٢٠٠٥م

كلمة الافتتاح

سامي ابراهيم بشير - مدير المركز

نرحب في مركز الراصد في هذا اليوم بالسادة والسيدات الحضور والمشاركين في وضع الأطر واللب في هذا السمنار الذي يناقش واحدة من قضايا الصراع البشري والذي ظل سمة تلازم جميع الحقب التاريخية والزمنية والمجتمعات القديمة والحديثة حفلت وامتألت به كتب التاريخ والأديان وحكت عنه ، لتحدث الناس والأجيال عن الأسباب والنتائج التي تبعت تلك الصراعات، لتقود هذه الأجيال أن تضع إطاراً للحضارة والقانون وأساساً للتعايش وتسخير الطاقات من أجل البناء والتنمية، لا من أجل الهدم والتدمير .

ورغم ما حققته الأديان السماوية من نقلة حضارية وتطور في الفكر البشري وتنظيم للغرائز والشهوات، ومعالجة إشكال البشر في أصل تركيبتهم الخلقية، سفك الدماء والإفساد في الأرض، ورغم الجهود التي بذلها علماء وقادة ومنظرو العلوم الإنسانية، ورغم التطور الهائل الذي أحدثته هذه الأديان وتلك الجهود البشرية في سعيها لتحقيق مجتمع الإنسانية والقيم والسماحة وسيادة القانون والنظام، إلا أن صفات الطمع والأنانية والإقصاء ورفض الآخر والعصبية الجهلاء والجهل، ظلت تلازم كثيراً من أبناء الأرض، في وحتى عالم اليوم، فتخلق أشكالا من التوتر والاختناق، ثم لا يتلظى بنيرانها وأذاها صانعوها ومؤججوها وكبراؤها وحدهم، بل تطال الجميع من طفل وضعاف وحيوان وزرع وعمار، ويقف أولئك ينظرون وينتظرون ضعف الأمم وشتات الشعوب وتفرقهم لينكبوا على الغنيمة ويلتهموا الفريسة سهلة سائغة ، وتلك فلسطين وتلك الصومال ، وتلك أفغانستان وتلك العراق ، وما غيرهم منها بعيد .

وعلى الضعف الذي ينفذ لنا منه الضعف كان حقيقة في كثير أحيان من القضايا، رسمت عبرها خطط الهدم والتدمير، فقضايا قوة المركز وضعف الطرف، وقضايا ضعف التعليم والمعرفة الحضارية، وضعف الصحة، حقوق الإنسان الاجتماعية

والقانونية ، وتفشي روح القبلية والعنصرية، وغيرها، كلها ظلت نقاطاً ضعيفة تحدث عنها مجتمعاتنا نفذت عبرها سهام الغير، عداًء أو حرصاً، أكلت أجسادنا بأنفسها .

قضية دارفور واحدة من نتائج وإفرازات الجهل والعصبية والأناية البشرية الضيقة، واحدة من أسباب تمكين المستعمر فينا، واحدة من قصص الاعتراف بابتعاد مجتمعتنا عن التطور والتحضر، وعن سيادة القانون، وسيادة النفس على ذاتها، ليس في السودان وحسب بل في معظم الإقليم الأفريقي والعربي .

قضية دارفور واحدة من قضايا كثر في أفريقيا والعالم تشبه غيرها في الشكل والمضمون ، لكنها نادرة من القضايا التي أسرعت لتشغل الشأن المحلي والإقليمي والعالمي ولتخرج بأمرها حزمة من القرارات الدولية وفي استثناء لم يتعد الأشهر .

نناقش في هذا السمنار قضية دارفور نقف عند خلفيات الصراع وأبعاده المتجذرة، نقف عند ادعاءات التهميش ودورها، نقف عند المجتمع الدولي وتأثيراته، نقف عند الإقليم ومكوناته، وعند البنية السياسية لبلادنا ووعيتها في معالجة المشكلة، وعند الحكومة وصناعة القرار وقربه وابتعاده عن الحل، ننظر هذا كله وعبره هل من فرصة للحل والسلام والتعايش، أم أن الأمر قد خرج من أيدينا؟.

نجمع كوكبة من الخبراء العارفين وعدداً من المفكرين والعلماء، ونتيح الفرصة لكل من لم ندعوه عيناً للمشاركة بالرأي والإشارة، علنا نستطيع أن نرسم طريقاً للحل يجنبنا ويجنب بلادنا وأهلنا الاحتراب والتقتيل والتدمير والتشردم والشتات .

نعهد لكل صاحب رأي ودلو صغر أم كبر، اختلف لوناً أو جنساً أو عرقاً، عربياً أو أفريقياً أو سودانياً أو غير، أننا سنسجل الرأي ونفرغ الدلو، ونشره ونجهد إيصاله لأصحاب القرار والتقارير ، ولكل حادب ومريد، ونرجو من الذين لا يتيح لنا الوقت سماعهم أن يكتبوا لنا مكنوهم ومعرفتهم بأسهاب أو باختصار فإننا في المركز نعهد لهم أننا سنطالع هذا الرأي ونعطيه حظ من تكلم وأسمع .

وإن نريد إلاّ الإصلاح ما استطعنا وما توفيقنا إلاّ بالله

المورقة الأولى

خلفيات الصراع في دارفور

"ادعاءات التهميش عبر الحكومات المتعاقبة

وأوجه الشبه والمفارقة بين قضية دارفور وقضية الجنوب"

الاستاذ/ ياسر مسعود

مقدمة

أدت قلة الموارد نتيجة لموجة الجفاف والتصحر التي ضربت دارفور في الثمانينيات الى حركة نزوح للرعاة الى اتجاه موارد (المياه والكأ) جنوبا عبر المناطق الزراعية مما تسبب في احتكاكات بين الرعاة والمزارعين وبما ان معظم القبائل الرعوية هي قبائل عربية والقبائل الزراعية هي قبائل الزغاوة والفور، ساعد ذلك في ظهور التزايدات العنصرية بين الزغاوة والفور والعرب، وحتى يضمن الزغاوة والفور عدم وجود القبائل الرعوية حول مزارعهم قاموا بحرق المراعي حولها وزراعة المسارات، مما أدى الى دخول الرعاة عنوة في المزارع، وتسبب في تطور النزاع بينهم باستعمال الاسلحة النارية بأنواعها المختلفة وحرق القرى في المسارات وقتل المواطنين من أبناء الزغاوة والفور .

وهناك عوامل كثيرة ساعدت في تطور النزاع حتى وصوله الى هذه الحالة منها النهب المسلح ووجود العناصر المعارضة للنظام في تشاد وأيضاً الدعم السياسي من العناصر الثقافية والسياسية والتجار .

١. الموقع الجغرافي :

تقع ولايات دارفور الثلاث في الجزء الغربي من السودان على الحدود مع دول الجوار الغربي شمالا الجماهيرية الليبية وغربا تشاد ومن الجنوب الغربي إفريقيا الوسطى.

٢. المساحة وعدد السكان :

أ. مساحتها تقريبا ١٩٦,٤٠٤ ميلاً مربعاً.

ب. عدد السكان حتى آخر تعداد سكاني في عام ١٩٩٣ م (٤,٧٤٦,٤٥٦ نسمة) .

٣. الظروف المناخية :

تغطيها السافانا الفقيرة في أغلب الأجزاء عدا الأطراف الجنوبية التي تتميز بالسافانا الغنية وتقل معدلات الأمطار كلما اتجهنا شمالاً أما منطقة جبل مرة فيسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط لارتفاعها عن سطح البحر .

٤. طبيعة الأرض الحدودية :

أ. الصحراء الكبرى شمالا تفصل بينها والجماهيرية إلا أنها ترتبط بطرق تربية سالكة .

ب. الحدود مع تشاد خالية من الموانع الطبيعية وكذلك مع دولة إفريقيا الوسطى وذلك ساعد في وجود تقاطعات قبلية وأوجد قبائل حدودية مشتركة خاصة قبيلة الزغاوة مع تشاد .

٥. القبائل :

الحقائق التاريخية تؤكد أن المنطقة تاريخياً موطناً للعديد من القبائل السامية والحامية ونزحت للمنطقة من عهود سابقة قبل وبعد الميلاد.

١. قبيلة الفور :

- ١/ تعتبر من أسبق القبائل وأكبرها وأكثرها ثقافة وتعليماً وارتباطاً بالإسلام في المنطقة وتنتشر على وجه التحديد في منطقة جبل مرة والمناطق التي حولها، لذلك أطلق اسم القبيلة على الاقليم الذي ظل جزءاً من السودان النيلي .
- ٢/ أسس سلاطين قبيلة الفور إمارة الفور الإسلامية واهتموا بالعلاقات الخارجية خاصة مع الدول الإسلامية في عهد السلطان على دينار ، فكان يرسل الهدايا للبيت الحرام وأسس رواق دارفور في القاهرة .
- ٣/ تمكن الأتراك من ضم دارفور للحكم التركي عام ١٨٦٨م وظل وضعها كذلك حتى الثورة المهدية.
- ٤/ في العهد الانجليزي تم تهجير الأسر الكبيرة من المنطقة بالضغط وتم إضعاف الإدارة الأهلية بصورة عامة .

ب. قبيلة الزغاوة :

- ١/ أما قبيلة الزغاوة فدخلت السودان حديثاً عن طريق الحدود السودانية التشادية الليبية وحينها واجهتها ضغوط وحروبات قبلية بتشاد كادت أن تعصف بها. وجدت ضالتها في تحركها إلى السودان حيث توفرت لها الحماية والأمن حتى قويت شوكتها التي أرادت بها بناء مجدها وتحقيق حلمها بقيام دولتها الكبرى التي تضم جمهورية تشاد وغرب السودان وفي سبيل هذا أخذت تغازل القبائل تارة مع العرب وتارة أخرى مع القبائل غير العربية وهذه هي إحدى عوامل اندلاع النزاع القبلي بين قبائل دارفور في الفترة الأخيرة .

٢/ هذه القبيلة من القبائل ذات الأصول غير العربية ، دخلت السودان نازحة عن طريق الحدود الغربية واستقرت في الجزء الشمالي من دارفور ثم بدأت تنتشر في منطقة دارفور ومدن السودان الاخرى .

٣/ هي من القبائل التي قُتِمَ بالتجارة والزراعة وظلت كذلك حتى بعد حدوث تغييرات مناخية أثرت على هطول الأمطار والزراعة، واتجه غالب أبناء القبيلة نحو التجارة .

ج . القبائل الأخرى :

أ . قبائل دارفور الأخرى :

١/ منذ اوائل القرن السادس عشر للميلاد اهتم سلاطين الفور باستقطاب العلماء والفقهاء من شمال وغرب افريقيا واواسط السودان لنشر تعاليم الاسلام .

٢/ كانت لبعض سلاطين الكيرا دور كبير ومؤثر في إغراء واستقطاب العلماء.

٣/ بالإضافة لذلك كان للأعداد الكبيرة من علماء الإسلام وحفظة القرآن الذين وفدوا في طريق عودتهم من الحج نحو غرب إفريقيا واستقروا في المنطقة دور كبير في نشر الاسلام ، وهذا يسر وساعد في التأييد الواسع الذي حظيت به الثورة المهدية وورثها حزب الأمة فيما بعد .

٤/ كان للجانب الاقتصادي الذي ارتبط بمصر عن طريق درب الأربعين دور في وجود مجموعات من سكان الصعيد المصري في دارفور ، وهم الآن يشكلون غالبية سكان حي أولاد الريف بالفاشر .

٥/ بمرور الزمن تشكلت في دارفور عدة قبائل أهمها (الزغاوة / الميذوب / الزيادية / الرزيقات / البني حسين) في الشمال ، وامتهنوا الرعي والتجارة. بينما تشكلت مجموعات أخرى في غرب وجنوب دارفور أهمها : (الفور /

الرزاقات / الهبانية / التعايشة / البرقي / السلامة / المعاليا / البني هلبة /
الفلاتة) واهتموا بالزراعة وتربية الماشية .

٦. الأجندة السياسية في دارفور تاريخياً :

أ. برزت التنظيمات السياسية في دارفور مع فجر الاستقلال حيث تشكلت عدد
من التنظيمات كان أهمها وأبرزها :

- ١/ جبهة همزة دارفور - ١٩٦٤م .
- ٢/ تنظيم سوني - أواخر عام ١٩٦٥م .
- ٣/ تنظيم أبناء دارفور - أوائل عام ١٩٧٨م .
- ٤/ منظمة اجنير - ١٩٧٩م .
- ٥/ حركة بولاد - ١٩٩١م .
- ٦/ الاتحاد الفيدرالي الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج .
- ٧/ حركة العدل والمساواة ويتزعمها د. خليل إبراهيم .

كل أدبيات هذه التنظيمات تدور حول اتهام الحكومة الوطنية السابقة التي
أعقبت الاستقلال بالانحياز للعنصر العربي وتهميش القبائل ذات الأصول الإفريقية .
ب. أبرز القيادات التي عملت في المجال السياسي منذ وقت مبكر أحمد إبراهيم دريج
الذي كان ينتمي لحزب الأمة ثم انحاز للحكم المايوي .
ج. بعد ابعاد دريج وإقالته من منصبه كحاكم لإقليم دارفور عام ١٩٨١م خرج من
السودان وظل يتبني العمل السياسي لصالح تصحيح الوضع في دارفور حسب اعتقاده.

٧. أهم أسباب الصراعات والأحداث المسلحة :

أ. الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين .

- (١) ازدياد الرقعة الزراعية .
- (٢) قلة الأمطار .
- (٣) زيادة الماشية .
- (٤) الزراعة والسكن في مسارات المراحل .
- (٥) عدم وجود شرطة قوية لفك الاحتكاكات البسيطة .
- ب. النزاع حول ملكية الأرض .
- ج. التعصب القبلي .
- د. الأمية والجهل والعادات والتقاليد التي تعلي من شأن الثأر .
- هـ. الصراع حول سلطات الإدارة الأهلية .
- و. البعد الأجنبي وحركات المعارضة المسلحة لدول الجوار .
- ز. التدخل القبلي بين القبائل الحدودية .
- ح. انتشار السلاح .
- ط. النهب المسلح .
٨. الأسباب ذات السمات والارتباطات الاقتصادية والسياسية :

- أ. ضعف التنمية .
- ب. القصور الإداري .
- ج. ضعف هبة الدولة .

تصعيد الأحداث :

١. أفرزت الصراعات التي كانت في غالبها بين قبائل ذات أصول عربية وأخرى أصولها إفريقية إلى تشكيل بعض التحالفات أو التمايز العنصري القبلي فشكّلت القبائل العربية تنظيم (قريش) بينما شكّلت مجموعة الدول الإفريقية مجموعة (الزرقة) .

٢. بعد أحداث الفور والعرب بجبل مرة في عامي ١٩٨٨ - ١٩٨٩ م بدأ الفور يسعون لتشكيل مليشيات لمواجهة المليشيات العربية لذلك استعانوا في وقت لاحق بالزغاوة لأجل التدريب .

٣. في عام ٢٠٠٢ م تجددت الصراعات بين الفور والقبائل العربية وتزامن ذلك مع وجود مشكلة في أوساط قبيلة الزغاوة حول الادارة الأهلية بسبب نزاع مع أحد بطون القبائل العربية لذلك نزلت مجموعات من الزغاوة لجبل مرة.

٤. بدأت تبرز اتهامات للحكومة بانحيازها نحو القبائل العربية والجنوح لاستهداف المؤسسات والقوات الحكومية، لذلك عملت الحكومة لتنشيط آليات المعالجة السياسية والأهلية حيث تمت الخطوات الآتية :

أ. شكلت الحكومة بقرار جمهوري آلية لبسط هبة الدولة وحفظ الأمن بالقرار الجمهوري رقم ١٣٨ بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٢ م .

ب. في أغسطس ٢٠٠٢ م عقدت مؤتمر نيرتي بحضور قيادات قبيلة الفور الثقافية والسياسية والإدارة الأهلية .

ج. بالإضافة لذلك عقدت مؤتمر كاس في سبتمبر ٢٠٠٢ م .

د. تم عقد مؤتمر الفاشر في مارس ٢٠٠٣ م .

هـ. كما تم لقاء جامع للسيد رئيس الجمهورية مع ابناء دارفور بالفاشر في إبريل ٢٠٠٣ م.

٥. زيارة ما يسمى بأصدقاء أمريكا لولايات دارفور الثلاث عام ٢٠٠٠ م بقيادة السفير البريطاني السابق ريتشارد ميك بيس لتقييم الأوضاع الأمنية هناك شجعت الفور لإحياء روح التمرد هنالك بعد أن تم إخمادها في نهاية عام ١٩٩١ م لاعتقادهم بوقوف المجتمع الدولي بجانبهم .

٦. بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بجبال النوبة ومناقشة المناطق الثلاث (جبال النوبة، النيل الأزرق، وأبيي) شجعهم ذلك للتعجيل للحاق بالأحداث لعرض

مشكلتهم وتدويلها والتعامل معها وفق ما تقتضيه معالجة قضايا تلك المناطق ولكي يتحقق هذا لا بد من القيام بعمليات عسكرية للفت الأنظار تجاههم محليا وإقليمياً ودولياً للتنسيق مع أبنائهم بالخارج لترويجها حتى تتبناها المنظمات الدولية والتي تستهدف السودان وتسعى لتحقيق أهدافها مستغلة مثل هذه الحركات المسلحة وتبنيها.

٧. نشأة المجموعة المسلحة :

أ. إن احداث قرى شويبا التي وقعت في إبريل عام ٢٠٠١م بهجوم مجموعة مسلحة من العرب الحاميد والتي أسفرت عن حرق ثلاث قري (٥٩٠ قطية و (١٨) قتيلاً وأكثر من عشرين جريحاً من قبائل الفور ونهب عدد كبير من الضان والماعز) وتوالي الأحداث بين الفور والعرب في الفترة من إبريل وحتى يونيو والتي حدثت بها أحداث متفرقة راح ضحيتها أعداد كبيرة من الجانبين أدى ذلك الى تكوين الفور مليشيات للدفاع عن أنفسهم ضد العرب وجمع التبرعات من القادرين من أبناء الفور بالمدن .

ب. تجمع عدد من الزغاوة في معسكرات بغرض الثأر . ظهرت جهود الحكومة في إجراء صلح بين القبيلتين، وتمت اجراءات الصلح بين الطرفين وتم إلزام العرب (أولاد زيد) بدفع ديات للزغاوة دار قلا ، حينها طلب الشرتاي آدم صبي التجاني من الزغاوة فض المعسكرات لتكتمل عمليات الصلح . على أثر هذا الطلب تم اتهام الشرتاي آدم صبي بأكل الديات وتعاونه مع الحكومة . تجمع شباب من الزغاوة تحت سائر جمعية دار قلا الخيرية لتبني عمل ضد الشرتاي آدم صبي وذلك بتحريض المواطنين ضده ودعم المعسكرات الموجودة ، طلبت الحكومة منهم فض المعسكرات مما جعلهم يفرون إلى الجبل وتكوين المليشيات ، لجأ الفور للزغاوة لمدهم بمقاتلين لمساعدتهم في حروبهم مع العرب حيث أرسل الفور وفداً في أكتوبر ٢٠٠١م طاف على دار زغاوة الذين قبلوا بالعرض نظير مبالغ مالية يقدمها الفور

حيث انضموا لمعسكراتهم في الجبل. وحتى هذه اللحظة يظل الصراع صراع حول الموارد الطبيعية .

ج. تكونت المجموعة المسلحة في منطقة كرنوي إثر مقتل عدد من الزغاوة بواسطة فروع إحدى القبائل العربية عام ٢٠٠٢ م .

د. زار السيد وزير الداخلية موقع الأحداث على رأس وفد من الحكومة الاتحادية في يوم ٢٠٠٢/٥/٤ م واصدر قرارات لاحتواء الموقف والسيطرة على الأحداث .

هـ. بعد زيارة وزير الداخلية صدر قرار رئيس الجمهورية بتشكيل آلية بسط هيبة الدولة التي وردت الإشارة إليها حيث اتخذت القرارات الآتية :

١/ شكلت لجنة لجمع السلاح من الفرقاء وحصره والإشراف على وضع ترتيبات التنمية في منطقة جبل مرة وتأهيل مصادر المياه .

٢/ لجنة القضاء برئاسة قاضي من المحكمة العليا للتحقيق في الأحداث وتحديد الجهات المتسببة .

٣/ لجنة لحصر الخسائر عن الأحداث .

و. في أوائل نوفمبر ٢٠٠٢ م عادت بعض زعامات وقيادات معسكرات المليشيات التي أطلق سراحهم بموجب اتفاقيات وقرارات مؤتمرات أهلية ورسمية مشتركة إلى جبل مرة وبدأوا في تجميع المليشيات بضم مجموعة كرنوي والمجموعات التي استقطبت لتدريب الفور في الجبل وغيرهم .

ز. اختطفت المجموعة أحد زعماء الإدارة الأهلية من قيادات الزغاوة بتهمة تعاونه مع الحكومة وظل أسيراً وذلك في ٢٠٠٣/٣/٥ م .

ح. شكلت الآلية وفداً من قيادات وزعماء الفور والزغاوة للتفاوض مع المتمردين في جبل مرة إلا أن نتائج الزيارة أبرزت تسلل الأجندة السياسية للمشكلة .

ط. فى هذه الظروف تم الإعلان عن حركة العدل والمساواة بزعامة د. خليل إبراهيم خارج السودان وأعلنت تبنيها للمجموعة المسلحة والأجندة السياسية ذات الصلة بدارفور .

ي. كما تزامن ذلك مع قيام مؤتمر المناطق المهمشة فى ألمانيا والذي قامت قيادات المؤتمر الشعبي بالتنسيق مع قيادات حركة العدل والمساواة من الذين لهم خلفيات وارتباطات سابقة بالمؤتمر الشعبي وقيادات من مناطق النيل الأزرق والجنوب وجبال النوبة (ما يسمى بالمناطق المهمشة) بالترتيب لعقد فعاليات المؤتمر .

ك. بعد انعقاد هذا المؤتمر تسللت الأجندة السياسية بوضوح وتغيرت مطالب المجموعة المسلحة لتصبح كالآتي :

١/ تحرير دارفور .

٢/ استهداف المدن والمؤسسات والقوات الحكومية .

٣/ استهداف الحكومة الاتحادية .

٤/ طرح قضية دارفور كقضية سياسية .

٥/ الدعوة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٦/ تسلل الأجندة السياسية الحزبية والأجنبية .

ل. فى وقت لاحق قبل الاعتداء على الفاشر حدثت خلافات بين الفور والزغاوة والمتمردين الذين كانوا فى الجبل للأسباب الآتية :

١/ هيمنة وسيطرة الزغاوة على المواقع القيادية والعسكرية دون أبناء الفور.

٢/ تم قميش عبد الواحد محمد نور قائد المجموعة الأولى التى احتمت بالجبل فى بداية الأحداث.

٣/ اتهام الزغاوة الفور بعدم الصمود فى العمليات .

٤/ تمت تصفية بعض أبناء الفور .

م. ترتب على هذه الخلافات أن نزحت المجموعة المسلحة من الزغاوة نحو الشمال في ولاية شمال دارفور وبدأوا في السيطرة على عمليات التمرد ونفذوا اعتداءات على الفاشر والطينة ومليط ومناطق أخرى من ولاية شمال دارفور .

ن. بدأ يزداد النشاط المسلح في شهر أكتوبر ٢٠٠٢م باستهداف الطرق العامة والنهب والسرقات لأغراض التشوين وتوفير الاحتياجات والإشعار ببداية تطوير نشاطهم المسلح .

س. في شهر ديسمبر قاموا بحملات استهدافية للعناصر المتعاونة مع الحكومة .
ع. في نهاية شهر ديسمبر عقدت آلية بسط هيبة الدولة والأمن اجتماعاً لوضع خطة للقضاء على هذه الظاهرة سرعان ما تدخل أعيان الفور وطالبوا اعطائهم فرصة لحسم الظاهرة بأنفسهم عن طريق محاربة الجماعات الخارجة بالسلاح بواسطتهم ووافقت الحكومة ووفرت لهم كل طلباتهم إلا أنهم فشلوا في المهمة .

ف. في شهر فبراير ومارس تحركت الآلية والمركز لحسم الظاهرة حيث تم ترجيح خيار الحوار قبل الحسم العسكري .

العمليات العسكرية :

أ. تم الهجوم على عربة تحمل مرابطي الشرطة الشعبية في طريقهم من الطينة إلى الفاشر في منطقة كرنوي بتاريخ ١/٣/٢٠٠٣م .

ب. بتاريخ ١/٣/٢٠٠٣م تحرك عدد (٤٠) مسلحاً من الزغاوة الى منطقة عين سيرو بالقرب من كتم وتم احتلالها واستلامها وارتكزوا بها .

ج. بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٣م تعرضت عربة للنهب في طريقها من الطينة الى كبكاية .

د. بتاريخ ٢/٣/٢٠٠٣م تمت مشاهدة ثلاث عربات لاندكروزر تقل (٣٥) فرداً مسلحاً اتجهوا نحو كرب التوم لنهب العربات القادمة من ليبيا لأغراض الإمداد والتشوين .

هـ. بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٦ تم الهجوم على منطقة الطينة وامبرو للاستيلاء على أوراق امتحانات الشهادة السودانية وقاموا بنشرها وكشفها لاستتراف أموال الدولة بإعادة الامتحانات.

وفي منطقة جبل مرة قاموا بعدة عمليات عسكرية ضد قواتنا المسلحة وادعوا فيها تحقيق انتصارات مزيفة لرفع الروح المعنوية لعناصرهم من الطابور الخامس ومن ثم بث الرعب في نفوس المواطنين الآمنين وتجنيدهم قسراً تحت تهديد السلاح للانضمام لصفوفهم .

ز. صعدت مليشيات الزغاوة العدائيات بينها والقوات الحكومية وذلك باعتدائها على عدة مواقع منها.

ح. بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢ هاجمت مجموعة تقدر بمائة فرد وخمس عربات لانكروزر مكتوب عليها جيش العدالة والمساواة على منطقة جانقا واستولت على عدد ١٧ قطعة سلاح من الشرطة وحرق المستندات الموجودة بالمكتب واستولوا على عدد ٢ عربة لانكروزر تتبع لمركز شرطة اويش وجهاز اتصال .

ط. بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠ هاجمت مناطق ابو قمره / عد الخير / وامبرو واستولت على أسلحة الشرطة وجهاز ارسال يتبع لشرطة امبرو .

ي. بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢١ هاجمت منطقة كرنوي بعدد ٨ عربات لانكروزر وقامت بتفتيش منزل الشرتاي آدم صبي بغرض الحصول على السلاح ولم يجدوا شيئاً ثم استولوا على عدد ٤ براميل بترين من متجر أحد المواطنين والاستيلاء على عدد ٣ عربات لانكروزر تجارية وأخرى حكومية تتبع لضرائب كرنوي .

ك. بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٥ هاجمت المليشيات منطقة الطينة بقوة تقدر بعدد ٧٠ فرداً وعدد ٨ عربات وحقت خسائر في صفوف القوات الحكومية المختلفة من جيش وشرطة وأمن استشهد فيها رائد يتبع للجمارك وبلغ عدد الشهداء ١٦ شهيداً

ومجموعة من الجرحي تم إخلاتهم الى الجنيينة وتم كشف امتحانات الشهادة السودانية بالمنطقة ونهب السوق .

ل. بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٣ هاجمت قوة مسلحة تستقل عدد ١٤ عربة لاندكروزر + عربة رينو وتمكنت من الاستيلاء على موقع سلاح المدفعية ثم مطار الفاشر ودمرت عدد خمس طائرات مقاتلة واستشهد عدد ٢ ضابط و ٦٤ من الرتب الأخرى والمواطنون ، وقد خسر العدو عدد ٩ قتلى و ٤ أسير و ٢ عربة لاندكروزر .

م. تحركت هذه القوة من منطقة عين سيرو نتيجة للعمليات العسكرية من قبل قواتنا المسلحة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٣ وخسروا فيها عدد ٤٠ قطعة متنوعة من السلاح (كلاش + جيم + قرونوف) ومجموعة من الذخائر وتدمير عدد ٢ عربة .

ن. بعد أن قامت قبائل الزغاوة والفور بتوجيه اتهامات إلى الحكومة لوقوفها الى جانب القبائل العربية في الصراع الدائر بدارفور ومحاولتها إبادة القبائل غير العربية ومن ثم تدخلت الشخصيات والتنظيمات السياسية محاولة تبني حركة المليشيات والسيطرة عليها .

١) بدأت المليشيات تستهدف القوات النظامية وموظفي مؤسسات الدولة وظهر ذلك بصورة واضحة في أحداث طور ونيرتي واستدراج قوات نسور الصحراء والوعد الحق إلى كمين .

٢) الاستيلاء على عربة محلية نيرتي وأسر عدد (٢) من أفراد الأمن الوطني .

٣) وبعدها نشطت الجماعات المسلحة في استهداف نقاط الشرطة الصغيرة والاستيلاء على أسلحتها في مناطق امبرو، وكرنوي والطينة وكشف امتحانات الشهادة السودانية بها وغيرها ، تطور ذلك حتى حاميات الجيش وأخيراً أحداث الفاشر بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٣م وما أحدثته من خسائر .

س. بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٣م أثناء قيام تيم مشترك من القوات النظامية بعملية تفتيش لمزل المدعو موسى مكنه بقرية كرني بالجبل تم العثور على مستندات تشير الى

وجود عمل عسكري منظم عبارة عن كشوفات اشتراكات وكشف يحتوي على الهيكل التنظيمي العام والتنظيم العسكري وقسم الولاء للقائد العام. وبعدها بأسبوع بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩م قامت قوة مسلحة بالاعتداء على وحدة الأمن ومزل المحافظ ومدير الشرطة واستولوا على عدد من الأسلحة المختلفة وتركوا خلفهم ورقة تشير الى وجود تنسيق وتحالف بين قبائل الفور والبديات والزغاوة والمساليت يهدف الى تحرير دارفور .

دور حركة المتمرد قرنق في أحداث دارفور:

١. عملت حركة التمرد منذ وقت مبكر لتوسيع دائرة مناطق العمليات لتشمل أطراف أخرى من السودان بعيداً عن الجنوب، في هذا الإطار نشطت للاستفادة من التقاطعات المبكرة مع دول الجوار الشرقي لتأسيس وجودها في تلك المنطقة .
٢. كذلك سعت ليشمل ذلك منطقة جبال النوبة وغرب السودان بالتحديد ولايات دارفور، فاستقطبت أبناء تلك المناطق ونجحت بدعم خارجي لتحقيق أهدافها في جبال النوبة ولكنها في ولايات دارفور بعد القضاء على المحاولة التي قام بها الخارج داؤود يحي بولاد عام ١٩٩١م.
٣. سعت المجموعة المتمردة في دارفور للاستفادة من الوجود المكثف لأبناء قبيلتي الزغاوة والفور في ليبيا لتوفير الدعم والعتاد إلا أن الاتصالات والاتفاقيات التي تمت مع الحكومة الليبية قد حالت دون إستفادة المتمردين من وجود أبناء القبيلتين في ليبيا.
٤. أما بالنسبة للحكومة التشادية فقد كان موقف الرئيس التشادي إدريس دي والإجراءات التي اتخذت في إطار الإتفاقية الثنائية كانت من أهم العوامل التي ساعدت في إضعاف المجموعة المتمردة والسيطرة عليها.

٥. بالإضافة للاتصالات التي تمت مع حكومة إفريقيا الوسطى وتم الاتفاق على بعض التدابير للحد من إنتشار التمرد في المنطقة.
٦. في مجال العمل السياسي سعت لاحتواء إبراهيم دريج ولكنها فشلت بسبب قناعاته بعدم جدوى العمل المسلح ولكنها استقطبت قيادات حزبه أمثال شريف حريير الذي أصبح ثغرة لانضمام أبناء دارفور لحركة التمرد.
٧. لم يخف على الحركة توثيقها لهذه المواقف والادعاءات بايرادها في خطابات المتمرد قرنق في الاحتفالات السنوية بمناسبة تأسيس اندلاع حركة التمرد في الجنوب.
٨. كل الوقائع والحشيات تؤكد أن حركة التمرد في الجنوب أول من وفر الدعم بالأسلحة الثقيلة بأنواعها والذخيرة والتدريب لمتمرد دارفور .
٩. قيادات المليشيات في دارفور هم اعضاء في حركة (SPLM/A) انضموا للحركة في وقت سابق وتلقوا تدريبات وعملوا مع حركة التمرد في الجنوب والشرق ثم دفعت بهم الحركة إلى دارفور لقيادة العمل المسلح .
١٠. بالإضافة لذلك هنالك خمسة وثلاثون من ابناء دارفور يتدربون في مناطق الحركة بشمال بحر الغزال (منطقة ملوال اكوال) بغرض دفعهم الى دارفور .
١١. كما رصدت قوة من حوالي ثلاثمائة فرد متحركة من يامبو الى طمبرة بقيادة المتمرد آدم بازوقة ستقل هذه القوة بالطائرة في شكل مجموعات صغيرة .

موقف دارفور من التنمية في ظل الانقاذ :

أدركت ثورة الإنقاذ منذ فجرها الأول أن جذور المشاكل في دارفور تعود إلى تدهور البيئة والجفاف والتصحر الذي حدث في عهود سابقة ، لذلك وجهت جهدها وتخطيطها لمعالجة هذه المشكلة كمدخل للتنمية والاستقرار حيث تم الآتي :

١. منذ عام ٢٠٠١م كانت هنالك اتصالات بعدة مؤسسات دولية وعربية لتمويل مشاريع المياه في دارفور، كان بنك التنمية الاسلامي على رأس هذه المؤسسات

حيث وافق البنك على اعتماد ٢٥ مليون دولار وتم التوقيع عليها في مايو الماضي ليرتفع المبلغ الى ٩٠ مليون دولار كانت معتمدة لهذه المشاريع منذ وقت سابق .

٢. في مجال التعليم، الحقائق في ولايات دارفور الثلاث كالتالي :

أ. كانت في دارفور الكبرى قبل الإنقاذ (٦٧٧) مدرسة ابتدائية تستوعب (٢٧٨٦٩) طالباً ارتفعت في عام ٢٠٠١م الى (٢٢٣٣) مدرسة أساس تستوعب (٤٤٤,٢٠٨) طلاب .

ب. المدارس الثانوية في دارفور الكبرى كان عددها (١٦) مدرسة ثانوية، تستوعب (٨٩٥٩) طالباً .. ارتفع عدد الطلاب في المرحلة الثانوية إلى (٥٢,٤٢٢) طالباً.

ج. على المستوى الجامعي قبل ثورة الإنقاذ لم تكن هناك جامعة واحدة ، بينما توجد بها الآن ثلاث جامعات وكلية تقانة بنيالا وقد بلغ طلاب الجامعات (٩) آلاف طالب .

د. في مجال صحة الحيوان توجد في ولايات دارفور ٧٠ وحدة علاجية بيطرية .

هـ. كما بلغ عدد المطارات أربعة مشاريع مطارات .

٣. في مجال الطرق اهتمت الإنقاذ بطريق الإنقاذ الغربي لربط كل الولايات الغربية بولايات السودان الاخرى ودول الجوار حيث بلغ الإنجاز في الطريق مايلي :

أ. في عام ٢٠٠٢م تم إنجاز ٢٥٠ كلم .

ب. في عام ٢٠٠٣م تم إنجاز ٥٠ كلم حتى الآن ومازال العمل جارياً.

ج. أقيم كبري كجا وكبري بارى في عام ٢٠٠٣م في أكبر الأودية في دارفور التي تتقاطع مع الطريق .

٤. كما تم ابتعاث لجنة فنية لإحياء مشروع جبل مرة ولكن تم قتل مدير المشروع .

الآن يتم اعتماد (٢) مليون دولار مكون أجنبي + (٢) مليار سوداني لحفر آبار في الشمال للرعاة لمنع رجوعهم قبل وقت الحصاد والطلق .

الدور الحكومي :

١. بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١١م أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (١٣٨) بتكوين آلية لبسط هيبة الدولة بدارفور برئاسة الفريق إبراهيم سليمان ووالي جنوب وغرب دارفور وعضوية أمناء المؤتمر الوطني ورؤساء المجالس التشريعية بالولايات الثلاث وقائد المنطقة العسكرية ومدراء الشرطة بالولايات وممثل لجهاز الأمن الوطني .

٢. قامت اللجنة بدور تفاوضي وأصدرت تعليمات بالتحفظ على الشخصيات النافذة وابعادهم إلى ولاية الجزيرة .

٣. عقدت اللجنة عدة مؤتمرات ولقاءات من بينها مؤتمر نيرتي للفور في ٢٢ يوليو ٢٠٠٢م ولقاء الفاشر بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٣م للزغاوة ومؤتمر كاس للعرب وصدرت منها عدة توصيات وقرارات وتكوين لجان التفاوض مع المليشيات ولكنها لم تجد استجابة منها بل تجاوزت المجموعات واعتقلت لجنة من لجان التفاوض بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٣م ولم تطلق سراحها الا بعد هروبهم إثر اشتباك بين القوات المسلحة والمليشيات بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٣م ثم تكونت لجان تفاوض أخرى .

٤. لجنة تفاوض دار زغاوة برئاسة التجاني آدم الطاهر وآخرين وتعثر فيها لقاءهم بمجموعات الزغاوة حيث تم تسليمهم مطالب شبيهة بمطالب حركة التمرد من وقف العدائيات ووقف عمل الطيران العسكري وتقسيم السلطة والثروة .

٥. تم عقد مؤتمر لأبناء دارفور بقاعة الشهيد الزبير محمد صالح في الخرطوم ثم عقبها مؤتمر الفاشر الذي خرج بتوصيات لمعالجة المشكلة يومي (٢٥-٢٦/٣/٢٠٠٣م).

٦. آخرها بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٣م اللقاء الجامع للسيد رئيس الجمهورية بمواطني دارفور بالفاشر والذي وعدهم فيه بحسم المشكلة نهائيا بإذن الله .

التدخلات السياسية :

١ . منطقة دارفور تاريخياً ولاؤها لحزب الأمة كوريث للثورة المهدية التي حظيت بتأييد واسع من سكان المنطقة كما وردت الإشارة في فقرة سابقة إلا أن هذا الولاء أفرز الآتي :

أ. عدم اهتمام الحزب بقضايا المنطقة في مجال التنمية وركز على الاهتمام بالمحافظة على الولاء بالسيطرة وإغراء الزعامات .

ب. أفرز روح التمرد والخروج عن الولاءات القديمة في أوساط الأجيال اللاحقة المتعلمة والفئات الأخرى .

ج. أبرز وساعد على نمو الولاء القبلي والجهوي وأضعف الانتماء الوطني .
٢ . أما في العهد المايوي فقد ترتب على سياسات الحكم المحلي إضعاف الإدارة الأهلية، كما عجزت الحكومة عن احتواء آثار الجفاف والتصحر فتسبب ذلك في الآتي :

أ. زيادة النهب المسلح .

ب. تصاعد حوادث الصراعات القبلية .

ج. بروز الصراعات حول الديار والأراضي .

د. تجدد الدعوة والادعاءات حول التظلمات السياسية والتهميش .

٣ . فترة الديمقراطية الثالثة شهدت أخطر الممارسات السياسية التي ساعدت في إحكام التزعة القبلية بسبب الصراع بين حزب الأمة الذي كان أقرب للقبائل ذات الأصول الأفريقية بينما كان الحزب الاتحادي ينشط لاستقطاب القبائل العربية .

٤ . لم يكن حتى فترة الديمقراطية الثالثة هنالك وجود يذكر للإسلاميين على المستوى الشعبي في دارفور حيث كان وجود الإسلاميين مقتصرًا على الصفوة من المثقفين .

٥. بعد فجر الإنقاذ انحازت أعداد كبيرة من أبناء دارفور للثورة الوليدة كنتاج طبيعي لحالة البحث للتخلص من سياسات الحكومات الوطنية السابقة ، الولاء التقليدي الموروث للأحزاب الطائفية .

٦. إلا أن انشقاق الحركة الاسلامية أوجد واقعاً مغايراً بإنحياز أعداد كبيرة من أبناء دارفور لقيادات المؤتمر الشعبي بزعامة الدكتور حسن الترابي بحجة التهميش والاقصاء من المواقع القيادية في الحكومة، وهى ادعاءات أثبتت عدم مصداقيتها الحقائق التى تم نشرها بعد أن تزايدت وأصبحت وسيلة لاستقطاب العمل المسلح ضد الحكومة .

٧. كان هذا الوضع مدخلاً مناسباً لتزعم قيادات المؤتمر الشعبي من أبناء دارفور داخل وخارج السودان الحراك الذى يستهدف التخطيط والترويج والعمل السياسي لتوفير الدعم للعمل المسلح وفق ماورد في الفقرات السابقة .

٨. تمكنت قيادات الشعبي من أبناء دارفور والزغاوة من تسهيل الترتيب لعمليات التنسيق مع حركة التمرد ، وبعض المنظمات والجهات التى تستهدف زعزعة واستقرار السودان وإضعاف الحكومة لصالح أجنحة حركة التمرد في الجنوب .

الأجنحة والارتباطات الخارجية :

١. تصعيد العمل المسلح في دارفور لا يخلو من الأصابع والذبول الأجنبية، فقد كان هنالك بعض أبناء الزغاوة في بعض المواقع التنفيذية والعسكرية من دولة تشاد قد بدأوا في تنفيذ خطوات وأجنحة لصالح المجموعة المتمردة .

٢. بينما سعى أبناء الزغاوة الذين لهم علاقة بالمعارضة التشادية لتوحيد المعارضة التشادية التى يوجد غالبها في دولة بنين لإسقاط الحكومة التشادية ثم الإنطلاق من تشاد لإحداث التغيير في السودان .

٣. على صعيد آخر كشفت معلومات عن خلية تابعة لتنظيم حركة العدل والمساواة في إحدى الدول العربية ، إنهم يتعاملون مع بعض الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل ويوفرون لهم الدعم والمساعدات في مجال المتحركات والمعينات الأخرى عن طريق مكاتب تجارية.

٤. يقول أحد أفراد هذه الخلية أنهم (أي الزغاوة) أصلاً من سلالة يهودية ويعتبرون مشكلة الدين قضية أخرى فهم إكتسبوا من أصولهم اليهودية النجاح في العمل التجاري وجمع المال والتعاون والتعاطف مع بعضهم وهم لا يرغبون في إعلان هذه الحقائق حتى لا تثير ضدهم بعض الدول العربية والإسلامية وبعض القبائل في السودان وفي دارفور على وجه الخصوص .

٥. أبناء الزغاوة التشاديين الذين يدعمون التمرد المسلح في دارفور مارسوا ضغوطاً بوسائل مختلفة ومتعددة لإثباته عن موقفه الرفض لدعم العمل المسلح والانطلاق من تشاد، وقد نجحت هذه الضغوط في إحداث التغيرات في الحكومة التشادية.

٦. أما فيما يتعلق بالموقف الإريتري فقد بدأ المتمردون في دارفور في إيجاد فرص التدريب في الأراضي الأريتيرية في معسكرات حركة التمرد الجنوبية في إطار الدعم الذي تقدمه حركة التمرد لمتبردي دارفور في مناطق وجودها في جنوب السودان وعلى الحدود مع يوغندا .

٧. كما بدأت مؤخراً حركة التمرد في التدريب لتوفير الدعم بالعتاد والقوة البشرية والمالية والغطاء السياسي والترويج الإعلامي لحركة متمردي دارفور بالتنسيق مع التنظيمات التي شكلها أبناء دارفور خارج السودان لهذا الغرض .

٨. هنالك اتجاه لتدويل مشكلة دارفور أسوة بمناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ويقود هذا الاتجاه مجموعة القور التي يقودها أحمد إبراهيم دريج والدكتور التجاني سيسي من خلال جبهة تحرير دارفور بالتنسيق مع حركة التمرد ومكتبها بليبيا،

وسفير تشاد السابق بليبيبا الذى يعارض نظام إدريس ديبي فى تشاد المدعو آدم توكي .

٩. ظهور مجموعة باسم زنوج دارفور تطالب الدول الإفريقية بدعم قضيتهم باعتبارهم مضطهدين من قبل النظم والحكومات العربية فى السودان .

١٠. قيام مؤتمر ألمانيا لمناقشة المناطق المهمشة بقيادة دكتور على الحاج ودكتور خليل إبراهيم ورؤيته فى إدراج مناطق دارفور فى مظلة المناطق التى تحتاج إلى تدخل دولي لمعالجة مشكلات التنمية بها .

١١. تم تكوين مجموعات مسلحة بغرض النهب المسلح المنظم لدعم المليشيات المسلحة .

١٢. الدعم غير المباشر من الدولة وذلك باستثمار الدعم الذى يقدم للمؤتمر الوطني ومال التعبئة والانتخابات والاستثمارات الولائية، وآلية بسط الأمن بدارفور .

١٣. هناك مؤشرات لدعم خارجي بواسطة بعض النافذين من أبناء دارفور بواسطة تنظيماتهم بالخارج (جبهة تحرير دارفور — حركة العدل والمساواة).

١٤. هناك اعتقاد سائد بأن مشكلة دارفور قد دولت بصورة أسرع من مشكلة الجنوب إلا أن هذا الاعتقاد غير صحيح.

الحقائق التى كشفتها وأفرزتها المشكلة :

١. إمكانية استغلال مثل هذه المشكلة لتحقيق أهداف وأجندة لجهات لها مصلحة فى إضعاف الحكومة السودانية فى هذه الظروف التى تجري فيها مفاوضات السلام .

٢. إمكانية التفاف حركة التمرد حول اتفاقية وقف العدائيات بالاستفادة من علاقتهما الخارجية مع دول ومنظمات لتغذية ودعم أي مشكلة فى أي جزء من أطراف السودان الحدودية .

٣. وجود مهددات لوجود السودان بغالبية الثقافية العربية والإسلامية وتحيط به دول تنشط فيها يؤر الصراع والتدخلات الأجنبية وتعلو فيها الثقافة والمواقف الرافضة للوجود العربي والثقافة العربية والإسلامية في أفريقيا.
٤. أهمية الاهتمام العربي والإسلامي بالتنسيق من أجل استقرار المنطقة العربية والشرق إفريقية التي يعتبر السودان من أهم وأخطر ثغراتها التي تحيط بها المهددات التي تستهدف إمكاناتها البشرية والاقتصادية وأصولها الثقافية والعقائدية.
٥. قيادات الأحزاب السودانية لا تدرك تماماً المخاطر والمهددات ، لاهتمامها بالمصالح الحزبية والسلطة والمصالح الشخصية التي تستعين للوصول إليها بجهات أجنبية لها أهدافها التي تتقاطع مع مصالح السودان والمنطقة العربية.
٦. وجود مكتب حركة العدل والمساواة في إحدى دول الجوار مع اسرائيل وشواهد المعلومات التي تشير الى العمل الجاري لانتقال عمل مكاتب أخرى في بعض دول أوروبا لدعم وتطوير عمل هذا المكتب ، كل هذا يشير عدد من التساؤلات عن مستقبل علاقات المتمردين في دارفور مع الإسرائيليين .
٧. تحركات المتمردين التي كشفت عن نواياهم لنقل القتال إلى المدن في أقصى الشمال (دنقلا / حلفا) مؤشر لوجود أهداف استراتيجية في المنطقة أكبر من القدرات التخطيطية لمجموعة غير متعلمة خارجة عن القانون .
٨. ارتباط عناصر الزغاوة الذين يدعمون المتمردين في دارفور بمكتب حركة المتمردين قرني في ليبيا الذي يحظى بموافقة ودعم ليبي مؤشر لإمكانية إستغلال هذه الحركة لأراضي بعض الدول العربية للإنطلاق لتوفير الدعم السياسي والمالي والمعينات الأخرى.

متطلبات المرحلة والظروف :

في تقديرنا أن المجموعة المتمردة في دارفور يارتباطاتها الخارجية وأبعاد أصولها العرقية يمكن أن تصبح مهدداً لقبائل الزغاوة والفور والقبائل الأخرى والموارد المائية والاقتصادية وذلك يتطلب الآتي :

١. إيجاد آلية أمنية مشتركة للتنسيق بين السودان والدول العربية وبالتحديد الحكومة المصرية .

٢. إعطاء أهمية للعمل السياسي والدبلوماسي المشترك لقطع الطريق أمام الترويج للتنظيمات السياسية والاجتماعية المشبوهة التي توفر الدعم الخارجي لمثل هذه الحركات المتمردة التي لا يقتصر تهديدها على الأمن السوداني فحسب.

٣. أهمية التنسيق بين الحكومة المصرية والسودانية لتحرك دبلوماسي واتصالات بالدول العربية للتصدي لمخاطر وتصعيد وتطوير نشاط مجموعة متمرد في دارفور.

٤. إن المعالجات التي تطرحها وتقوم بها الحكومة السودانية تستصحب كل الأحداث والشواهد في المنطقة والسودان خاصة ما يتعلق بالأمن في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل.

٥. لذلك يبدو أن ربط حركة التمرد بين التحرك في جبال النوبة والنيل الأزرق وجنوب السودان ثم ارتباط حركة التمرد بأحداث دارفور ، هي شواهد لا يحيطها المراقب والمتابع للأحداث في قراءته وتحديده لاستهداف الدول العربية المطللة على البحر الأحمر ومصادر المياه والعروبة والإسلام ، وهو عمل لا يمكن أن تقوم به إلا أجهزة استخبارات متمرسة لها أجندتها في الدول الإسلامية والعربية.

الخلاصة :

١. رغم ما ورد أعلاه، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعمل العسكري والضوابط والاتصالات الدبلوماسية مع دول الجوار قد ساعدت في الحد من تصعيد النشاط .
٢. تمكنت قوات الحكومة من السيطرة التامة على الأحداث وامتلاك زمام المبادرة .
٣. ما زالت هنالك تحركات رسمية وشعبية جارية هنا وهناك في إطار المعالجات لإحتواء المشكلة نهائيا قريبا إن شاء الله .

تعقيب : بروفسير حسن مكي

مدير مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية

السلام عليكم ... هذا السودان مكون من ثلاث وحدات أو مناطق : السودان النيلي الوسيط الذي يجد النيل وهذا السودان قديم عرف بأسماء مختلفة ، ودارفور وهي كيان أصبح جزءاً من السودان بعد عام ١٨٧٤م يعني عمره حوالي ١٣٠ سنة، وجنوب السودان وعمره حوالي في إطار هذا السودان ٢٠٠ سنة أي أنه نشأ في عام ١٨٢٠ م . فهذه المكونات الثلاث عرفت في إطار الحكم التركي باسم السودان المصري في فرمان اطلقه إسماعيل باشا، وإلا فلكل منطقة من هذه المناطق اسمها. السودان النيلي هذا عرف في مرحلة بأنه كوش وفي مرحلة نبته وفي مرحلة كانت ممالك أهمها مملكة النوبة ثم علوة والناس دائما تضيف كلمة مسيحية، لم تكن علوة المسيحية أو النوبة المسيحية، كان اسمها علوة وفي النهاية سلطنة الفونج إلى ١٨٢١م ولكن التسمية الجديدة (السودان) هذا في بدايات القرن التاسع عشر وهذه مهمة جداً في التعقيب على الكلمات الطيبات التي تقدم بها الأستاذ ياسر. هذه الكيانات الثلاث

كانت تحاول دائماً ان تجد الثقافة الرابطة والجامعة والمرجعية لتأسيس هذا الكيان الجديد الذى جاء من زيجة بين هذه الكيانات الثلاث ... برزت أولى هذه المرجعيات فى محاولة المرجعية المهذوبة. والمرجعية المهذوبة مهمة جداً فى إطار تكوين السودان الحالى لأن المرجعية المهذوبة حينما أرادت صهر هذه الكيانات الثلاث وجدت أن السودان النيلي لا يتجاوب بالشكل الكافي مع دعوتها رغم وجود المبررات الكافية. لذلك اتجه الإمام المهدي - بالرغم من أن كل السودان النيلي اتجه إلى جبال النوبة- إلى تقلي وإلى ام دبالوا وكان معه ٢٠٠ مقاتل فقط . هنالك وجد المنعة والحدائثة والحصانة فانطلق بمشروعه فكان مشروع المهدي. لقد وجد رجال أشداء والقوة والمرجعية واستطاع أن يعيد مرجعيته لتلك المناطق الى أن استطاع أن يروض السودان النيلي. ولكن حينما روض السودان النيلي فى لحظة انتصاره وفى لحظة دخوله الخرطوم شعر أن مشروعه قد تقوض من الداخل وأن هذا المشروع لا يملك إمكانيات الاستمرار. ولذلك بعض الناس كان يعتقد أن المهدي فى لحظة انتصاره تم استسمامه أي وضع السم له ولكن المهدي فى الحقيقة مات مسموماً بافكاره مات مهموماً ومغموماً بان مشروعه لم يكن يحمل إن كان حمل إمكانيات وقدرات الوصول الى السلطة ونجح فى آليات الثورة إلا أنه كان غير قادر على استخدام آليات السلطة وإقامة الدولة، ولذلك أجهض، ومات مهموماً مغموماً متحسراً على أن هذا المشروع لا يملك الإمكانيات. وجاءت المقاومة لهذا المشروع من السودان النيلي الذى ذهب واستنجد بالخارج واستنجد بالخيديوي توفيق وبالنجليز ، وتجد ذلك فى أشعار السودانيين وفى أفكارهم.

والاستبعاد واستنجد السودان النيلي بالخارج يقابله استنجد السودان الهامش الآن بالخارج، أي عملية موازنة تاريخية ، يعنى أنتم قبل مائة سنة استنجدتم بالخارج وجاء الخارج و استطاع ان يخضع الداخل والهامش، لأن المهدي جاء بالهامش وفرض

بالهامش على الدولة الخورية أي السودان التاريخي، وقد شعر بأن هذه المسألة يمكن أن تستمر.

حينما جاء الخارج مستعيناً بالسودان النيلي (سموا بالشايقية وبقايا الجيش التركي)، حينما جاء الخارج وهيمن على الهامش ماذا فعل؟ أول قرار اتخذه هو "يا غريب يله لبلدك" أي أن أول قرار هو إرجاع الهامش إلى مناطقه، أي إخلاء امدرمان والخرطوم من قبائل البقارة والزرقة وإرجاعهم إلى جبال النوبة وإلى دارفور. وهناك أناس رجعوا إلى دارفور وأحدهم السلطان على دينار وقد ذهب وأسس مشروع دولة دارفور. والبقية رجعت وتم إخلاء الخرطوم وأمدرمان والجزيرة من الهوامش. هذه الهوامش لم تكن تملك مشروعاً للسلطة كما هو الآن. السودان دخله من خلال "البند السابع" على أنه يهدد الأمن والسلام الدوليين. كتشتر قال إن المجموعات الموجودة هنا تهدد السلام والأمن. لقد تم استخدام البند السابع هناك دون أن تكون الأمم المتحدة.

ما الأشياء التي ستأتي بعد شهر أو شهرين وماذا سيحدث؟ في الماضي طبق كتشتر لوحده إعادة التشكيل، الهامش هامش ورجوع المركز إلى من يدعون أنهم أهله إلى أن جاءت الحرب العالمية الأولى وحصلت مفارقات كبيرة في شكل السودان وهذا الزواج بين هذه المجموعات والكيانات الثلاث.

أولاً: وجد السودان النيلي نفسه أنه لا بد أن يقود دولة الهامش التي أقامها السلطان على دينار لأنه أيضاً ذهب ليستعين بالخارج مرة أخرى، وتم تقويض دولة الزرقة التي يقودها السلطان على دينار بمجموعات العرب المتحالفة مع السودان النيلي بالكبابيش والمجموعات العربية الموجودة الآن وهؤلاء جميعاً تحركوا ١٩١٦م وتم القضاء على دولة السلطان على دينار. هذه الكلمات نستعملها بالرغم مما فيها من حساسية.. ولكن استعملت هذه اللغة الآن حتى على الرغم من أنه ليس من الصحيح وليس من العدل أن يكون هنالك من الناحية العلمية استخدام هذه الكلمات بهذه الصورة.

لقد تم تقويض دولة دارفور (أول دولة) واستخدم ضدها الطيران لقصفها بالسلاح الذى استخدم فى أفريقيا كلها. الانجليز واجهوا دولة الهامش الثانية، ولكن أين؟ إنه فى المكان الذى قامت منه المهدية .

"النيماتا" قاموا بثورة صعبة جداً فى جبال النوبة ١٩١٧م وقالوا باسم المني وكانت صعبة الى ان استخدموا فى إخمادها ٣٥ ضابطاً انجليزياً، ١٠٥ ضباط مصريين ٢٨٧٥ جندياً سودانياً.

قبل انتهاء ثورة النيماتا فى هذه المنطقة قامت ثورة الجبال اصبحوا ثلاث ثورات ولكن تم إخمادها، لكن ثمن إخمادها كان اندلاع ثورة أخرى قادها أولاد الجبال فى الخرطوم.

مكتوب فى تاريخ السودان حركة اللواء الأبيض على عبد اللطيف و عبد الفضيل الماظ وغيرهم وهؤلاء أبادوا معظم الجيش الانجليزى فى الخرطوم . لا يقل عن ٣٠٠ جندي انجليزى أبادوهم هؤلاء الناس الذين يسموهم الهوامش لذلك كان هذا الصراع موجود فى رحم الحياة السياسية السودانية ورحم العسكرية السودانية وفى العقل السودانى. لا بد ان نستصحب كل قضية تاريخية تجر جر دائماً خلفياتها وظلالها وتحرك بها فى الحاضر فى إطار هذه الكيانات الثلاث.

أذكر قبل سنتين جاءني دبلوماسي غربي فى البيت وطلب مني إبلاغ الحكومة بأن حركة العدل والمساواة وغيرهم طلعوا الجبل(جبل مرة) وأن الحكومة تصر على نزولهم من الجبل وأنه إذا ضربت هذه الجماعة فستصبح القضية أكبر من قضية جنوب السودان.

وبالفعل أبلغنا الحكومة فى كل مستوياتها بهذا الأمر. هؤلاء الناس درسوا تاريخ السودان ويعرفون أنهم انتصروا للسودان النيلي... كان عندهم إحساس لينتصروا للسودان الذى انتصروا عليه وجعلوا السودان النيلي ينتصر عليهم باسمهم.

وفي اطار هذا الصراع الكبير جاءت صراعات صغيرة — صراعات المؤتمر الوطني مع الشعبي صراعات الحركة الشعبية لتحرير السودان . و"السيد" ينظم كل هذه الصراعات. هذه الصراعات يحكمها السيد (الكبير) الذى يراقب. والانسان يجري طول اليوم لا يجد العشاء والغداء وتفكيره فى الراتب الشهري "الماهية" تكفي أم لا تكفي؟

هذا السيد الذى ينظم هذا الصراع وينظر من خلف منظور استراتيجي لما يجري فى تشاد وما يجري فى ارتريا ولما يجري فى جنوب أفريقيا ولما يجري فى مصر . وألخص الحديث فى أن المنطقة كلها يعاد تشكيلها (أفغانستان، العراق، مصر، شمال أفريقيا ومن ضمنها ما يسمى بامبراطورية السودان. السودان امبراطورية لا يمكن ان تترك لوحدها . لا بد ان يعاد تنظيمها، لا بد ان يعاد رصد خارطتها السياسية والاقتصادية. الحكومة السودانية ارتكبت أخطاء كبيرة جداً حيث سهلت هذه المهمة التي يمكن أن تكون صعبة على "السيد" أو على النظام الدولي. سهلت هذه المسألة بثلاثة أشياء:

المسألة الاولى : الانقسام الذى حصل فى المؤتمر الشعبي والمؤتمر الوطني وهذا الانقسام أثر على الخارطة العرقية فى دارفور وبقية أنحاء السودان .

المسألة الثانية :عدم وجود استراتيجية تفاوضية واضحة. أدى ذلك الى أن السودان أصبح تحت الوصايا الدولية. من ناحية جنوب السودان أصبح عنده معالجات وكل معالجة تقود للمعالجة الثانية. جبال النوبة أصبحت عندها معالجات كل معالجة تقود الى الخطوة الثالثة — دارفور أصبح عندها معالجة بعدها شرق السودان ستكون عندها معالجات كل معالجة تقود لمسألة ثالثة ، وهي شيء محزن. لقد تأكد "للسيد" الذى يسمى المجتمع الدولي ان هذا البلد السودان ليس فيه ضابط أو رابط، وعدم وجود ضابط أوضح تجلياته صور غياب الحاسبة. فيمكن أن ترتكب من الجرائم الاقتصادية ولا تحاسب طالما لديك ولاء سياسي ، ويمكن أن ترتكب الجرائم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأن السودان بلد لا يعرف الحاسبة السياسية ولا

يعرف الإستقالة، ولذلك أدت أزمة دارفور الى مليون نازح والى الآلاف من القتلى
تكاد تقوض سلطة الحكومة ولم يحاسب فيها أي شخص... كل شيء تمام !!
ولذلك في السودان نرى كل القضايا الكبرى - سواء انفجار طائرات... سواء كان
نهب لأموال الدولة أو توظيف لسلطات الدولة ونفوذ الدولة وصلاحيات الدولة -
دون أي محاسبة سواء كانت محاسبة سياسية أو اقتصادية .

من الناحية الاقتصادية نحن الآن أصبحنا دولة ريعية . نحن الآن نعتمد على البترول
أي على السلعة الاستراتيجية الواحدة . الدولة الريعية ذات السلعة الاستراتيجية
الواحدة الآن تشكل من الخارج، وقد وجدت الشركات الأجنبية (الصين ، بترonas،
الهند، وقبلها كانت تلسمان) فأصبح هناك تحالف... كأن هناك تحالف بين شركة
سياسية وهي النظام الدولي أو أمريكا، تعمل في الهندسة السياسية للسودان - أيي
كيف تمشي وجبال النوبة كيف تمشي وجنوب النيل الأزرق كيف يعيش ، الأمن
السوداني كيف يعيش ، هيئة الأركان تكون مشتركة ، الرئاسة مشتركة، البلد الواحد
فيه نظامين - والشركات الأخرى التي تضخ المال لتنفيذ هذا المخطط السياسي، لأن
الدولة أصبحت غير منتجة ، وأصبح يسهل برمجتها والتحكم فيها، بإيقاف البترول .
والمقصود هنا إيقاف ريع البترول وليس إيقاف ضخ البترول. فالدولة لن تستطيع دفع
مرتبات الجند ومرتبات الخدمة المدنية، وتتوقف الحياة فيها. فلذلك الآن نحن ندخل في
مرحلة جديدة تتم فيها برمجة سياسية، برمجة اقتصادية، برمجة عسكرية، ونحن لا نملك
قراراً. وللأسف الشديد فإن العقل السوداني الآن غير موجود، العقل أو ما يسمى
بالهمة الوطنية والإحساس الوطني .

والآن قضية مجلس الأمن والحاكمات ... فمن خلال مقابلاتنا للسفراء فهم متأكدون
بأن الأمر سيمر، وسيسلم من يسلم والهندسة السياسية ستقدم. بل أن مسألة الـ
(٥١) هي مفتوحة، فقد تصبح (٥١٠) وقد تصبح (٥١٠٠).

إذن ليست المشكلة في دارفور إن عدد الجند قد تناقص أمام العدل والمساواة فأصبح ٥٠٠ بدلاً عن ١٠٠٠ بل المشكلة أن المجتمع كله خرج من يدك . المجتمع الدارفوري كله ، بل حتى في الخرطوم ، وحتى القاعدة خرجت من يدك . ولكن إمكانيات تجاوز هذا الواقع موجودة قبل فوات الأوان ... أما متى وكيف فهذه قضية أخرى طويلة .. وشكراً جزيلاً .

مداخلة : جاد السيد الحاج محمد

ابتداء نشكر الأخ الذي قدم الورقة، وفي رأيي ما هي بورقة تقدم لخلفيات الصراع وآفاق الحل وإنما هي تنوير نورنا به جزاه الله خيراً ، المسألة الثانية أنها تصلح لأن نقسمها إلى خلفية للصراع وهي خلفيات الصراع ، وإلى خلفيات تطور للصراع. حيث كان صراع وتطور ، والإثنان عندهما خلفيات.

أنبه إلى أنه - في رأيي الشخصي و الشخصي جداً - أن المجتمع الدولي ليس كله سلبيات وتآمر إنما هناك اهتمامات حقيقية بالجوانب الإنسانية ، بعد ذلك يتخللها المتآمرون الذين يريدون الدخول عليك ، ولكن يبقى المجتمع الدولي حقيقة عنده اهتمامات إنسانية ، ويذكرني كلام الأخ البروفسير حسن مكّي في أشياء خطيرة لا ننتبه إليها. وقد الحركة عندما ذهب الى كردفان -وأنا من غرب كردفان- قدم أشياء دبلوماسية . وفي (أبيي) وحول التفاهم عليها قال... أي مكان زرعوا فيه فول تعالوا اشتروه لا نريده .

أرجع الى موضوعنا الأساسي خلفيات الصراع نحن لا نعطيها حقها بالطريقة الصحيحة. قد نتناوها مثل ماتناوها الأخ ياسر ولكن لو أتاحت لي الفرصة بطريقة شبه ديكتاتورية فقد تلغى هذه الورقة، وأنا أقدم خلفيات الصراع وآفاق الحل ، لأن هناك كتب ودراسات في تاريخ السودان الحديث تحدثت عن الجفوة بين أبناء الغرب كما

سماهم بروفييسور حسن مكى، هنالك جفوة كبيرة بين هذه المجموعات والناس من المناطق هذه يقرءوها ويضعونها فى باهم وفى تحليلاتهم وتكون خلفية مؤثرة فى كل التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية .

المسألة الثانية نحن لا نجلس بطريقة صحيحة لكي نشرح بطريقة علمية صحيحة الكثير من مشاكلنا . هذه ظاهرة فى مؤتمرات الصلح ومؤتمرات التعايش . هذه المؤتمرات الكثيرة آخرها الجلسة التى تتكلم عن خلفيات الصراع . نحن نريد من كل المناقشين التحدث خلال عشر دقائق وهى لا تكفى بأى حال للأسرة الواحدة كى تشتري شيئاً من "مركز تسوق" . لا أظن أن الفترة كافية كى تمكنهم من تقديم شيء .

المسألة الثالثة هى أنه بعد المسائل التاريخية حصلت مجاعة فى منطقة الغرب عموماً وفى منطقة دارفور خصوصاً، أدت إلى عملية نزوح للخرطوم ، وجاء الناس حول الخرطوم وفوجئوا بالتباعد والفجوة الكبيرة ما بين الحياة الخرطومية والحياة عندهم ، كما ساعدت المسائل التاريخية - على حسب التقسيم خلفيات الصراع وخلفيات تطور الصراع - انشقاق الإسلاميين . حيث ساعد على تطور الصراع . لكن الأسباب التاريخية القديمة هى الأسباب التى أدت إلى التطور إلى أن دخلت المجتمع الدولي - ومن الأسباب التى أدت إلى تطور الصراع تعيين الإدارة الأهلية وهى تأتى بواسطة الأهليين ، لكننا نجد أنه يتم تعيينها وهى لا تكون إدارة أهلية وتكون إدارة حكومية (أقرب إلى الإدارة الحكومية) وبالتالي حتى إذا أقيمت لها مؤتمرات يأتى الوزراء فى الأمام والمسؤولون يتحدثون وعندما يأتى أهل الإدارة الأهلية فى الصف الخلفي فإن الفرصة تكون ضعيفة . حقيقة إن معادلة الرأي هى من ضمن الأسباب . وعادة "المتحرك" و"الثابت" هى أيضاً من ضمن أسباب الصراع . الثابتون هم "الزرق" والمتحركون هم "القبائل العربية" وأنا منهم وهم دائماً خاطئون لأنهم يعتدوا على "الثابتين" ، الجهل والتزاع من أجل السلطة والإحساس بالدونية والشعور المتعاضم بالتهميش والنهب المسلح والتداخل القبلي بين السودان وغيره وتدخل النظام العالمى

الجديد والتدخلات الأجنبية المساعدة وإنتشار السلاح وسوء الإدارة الأهلية وضعف
البنيات التحتية وتوقف العمل في طريق الإنقاذ الغربي، كل ذلك من أسباب الصراع.
عندما نتحدث عن التنمية ينبغي مشاوره الناس، تريدون التنمية في ماذا؟
وكيف؟ .

الحكومة قد تقدم موضوع تنمية وفي النهاية قد لا يعجب الناس وفي رأيي لو تم
طريق الإنقاذ الغربي فإن البلد ستبدأ في النمو بدون تدخل آخر.
من المغالطات الكبيرة التهميش السياسي والفكري لأهالي دارفور . صحيح أن
المشاركين في الحكومة كثيرين من أبناء دارفور لكن الناس يعتبرونهم من الناس الذين
ترغبهم الحكومة وهذه تقود إلى مشكلات كبيرة بين الناس وبين الحكومة ، وجزاكم
الله خيراً وشكراً .

مداخلة : أيمن عواض

نشكر اخواننا في مركز الراصد لإثارة هذه القضية والاعداد لهذه الجلسة الطيبة
بقدر إمكاننا نحاول أن نخرج "رجلنا" بعد اتفاقية السلام بالجنوب كأننا غاطسين في
رمال متحركة أنا أشبهها هكذا فنحن على أعتاب مرحلة نخرج "رجلينا الإثنتين" وما
أن أخرجنا واحدة وقلنا نشبتها كي نخرج الأخرى فإذا بها توحد في دارفور.
بالقراءة لمجمل الأحوال والإشارات والتفاصيل التي عرضناها عن خلفيات الصراع
وآفاق الحل قد تمتد حيناً من الزمان ونجد رجلنا قد خرجت من دارفور كي تدخلنا في
مرحلة أخرى من الرمال. فلماذا هذا كله؟ انا أعتقد أن المسألة في أساسياتها مسألة
سياسية نحن نريد أن نتوافق كسودانيين سياسياً ، يعني قد يكون تأمر كما ذكر "جاء
السيد" لكن نحن نخلق الشغرات ونتيح للآخرين لينفذوا من بيننا فنحن محتاجون أن
نتوافق كلنا كسودانيين كي نخرج من هذه المسألة.

لقد مكثنا عدة سنوات في قضية الجنوب حتى لاحت بشائر السلام وما أن خرجنا من قضية الجنوب حتى وجدنا أنفسنا نغرق في تفاصيل ورمال متحركة في دارفور .

وكما كنا من قبل نتحدث عن الدائرة الجهنمية الديمقراطية ثم العسكرية ثم ثم.. الآن نتكلم عن جزئيات ، فنحن ننظر للقضية لنخرجها من إطار التجزئة ونضعها في إطارها الكلي. وأرجو أن نتمكن من خلال مركز الراصد للدراسات والمراكز البحثية الأخرى ان نؤثر على كل القادة السياسيين أو المجتمع السياسي وذلك من خلال التوصل إلى التوافق السياسي.

لقد كنت أعتقد أن لجنة الدستور التي كان الناس بصدد عقدها ... لو كل اخواننا السياسيين (حكومة أو معارضة أو مجتمع مدني) قد توافقوا على أنهم يجلسوا ويتفقوا على الوثيقة التي ستحكمنا، أي أن نجلس وننظر في تفصيلاتها ونرى بعد الست سنوات صناديق اقتراع .

الناس منذ زمن يسعون لهذا الأمر، فإذا جاءت الفرصة لنجلس لننجز وثيقتنا وبعد ذلك نلجأ الى صناديق الاقتراع . لماذا هذه المجادة الحاصلة الآن في اللجنة ذاتها وفي أحزابنا السياسية وهي قادة المجتمع السياسي.

انا أنظر إلى المستقبل الذي هو كله للأمام . كنت أعتقد أن هذه فرصة فالمسألة قد لا يكون لها حل جاهز الآن أو وطرح واضح، لكن علينا أن نهتم بالكليات. علينا أن ننظر إلى تحركات الاتحاد الإفريقي هذه الأيام ، فكما عمل ميثاق مبادئ في كينيا وبعد ذلك جاءت الناس لتفصيلاته ووصلت بعد فترة إلى حل، فمن المحتمل أن نصل إلى شيء عبر الاتحاد الإفريقي . علينا أن نفكر في السودان ككل .

إننا عندما نسمع عبارات اخواننا من قادة الفكر مثل د. حسن مكّي وآخرين فإن الأمر يصيب بالإحباط. إننا نحن المجتمعون في هذه القاعة نحتاج إلى قنوات لمراكز

القرار كي نتوصل إلى الرأي العام الذي يتشكل في البلد. إذا كانت هذه نظرتنا المحبطة للمجتمع فإننا ينبغي أن ندرك أنه لدينا إشكالية في العمل لمستقبل السودان. مركز القرار هو من البشر، وعندما نقول هذا الكم من الإحباط فقد يكون بعضه حاصل لكن طريق الحل غير مسدود - نحن نحتاج ما يجمعنا كلنا ويوجه لنا مركز القرار وبكل القنوات نصل لكي نعالج إشكالياتنا، نحن الآن قد نتحدث عن دارفور لكننا نريد أن ننظر النظرة الكلية، وبعد ذلك يأتي الشخص في جلسة فيها عدد من العقول التي تستخدم مفاهيم "هامش ومركز". الحركات المعارضة تنتقد بعبارات وبعد قليل تبقي هي ثقافتنا... فمن هو الهامش ومن هو المركز؟ هل المركز هو من خلق مركزاً؟ نحن الآن جالسين في المركز، ومن منا من المركز؟ كلنا جئنا من الأطراف. لكن هي منافذ دخلوا علينا منها، وبعد فترة ستبقي لنا أمراً شائعاً ويتبناه الآخرون وبعد قليل سيقوم الهامش.

الورقة الثانية

دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم

د. إبراهيم الأمين

في أوروبا ولدت الدولة القومية على أنقاض النظام الإقطاعي والملوكيات والمطلقة التي تحكم في مساحات شاسعة عن طريق البيروقراطية والجيش المحترف ... ظاهرة التحديث في أوروبا ظهرت في عهد النهضة ومن ثم انتشرت إلى قارات العالم الأخرى كنتيجة إلى التأثير الأوربي ... ظاهرة التحديث أفرزت ظاهري الحدود الإقليمية والولاء القومي وقد كان هذا التطور نتيجة منطقية للتحويلات العميقة التي لحقت بالنظام الملكي والإمبراطوريات الاستعمارية ... وعلى النقيض برزت الدولة القومية متماسكة ومتوازنة ... فهي دولة متوسطة المساحة تمتلك أطر اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة، وساعد على التحديث نمو الصناعة وتقسيم العمل وتقدم العلم الحديث .

قبل أن يتخذ عدد من الدول الأوربية عام ١٨٨٤م في مؤتمر برلين قرارها بتقسيم أفريقيا كان الوضع في القارة الإفريقية مختلف حيث الممالك المكونة أساسا من القبائل والسلطات في المنطقة الواقعة جنوب أسوان والممتدة من ساحل البحر الأحمر إلى ساحل المحيط وهي التي أطلق عليها مصطلح الحزام وهي التي عرفت بالحزام السوداني .

عاشت قبائل مختلفة اعتمدت في حياتها على نمط الحياة البدوية ... بدخول الإسلام حدثت تطورات أساسية في منطقة السودان الأوسط والغربي .. والغريب أن هجرة المسلمين إلى شرق إفريقيا ارتبطت بالتجارة أما هجرتهم إلى غرب إفريقيا ارتبطت أكثر بالدعوة .. ربما لهذا السبب وغيره قامت سلطنات إسلامية قوية .

سلطنة الفور في الأطراف الشرقية للسودان الأوسط وهي آخر حلقات ممالك العصور الوسطى الإسلامية .. كانم .. برنو .. وداي .. وقد سبقتها ممالك مثل مملكة الداجو التي تفككت وحلت محلها مملكة التنجر وهي أيضا أصابها الضعف ، مما أدى إلى صراع سياسي في المنطقة مهد لقيام سلطنة الفور . مع احتلال الأتراك لوسط السودان وشرقه وجنوبه ظلت دارفور تتمتع بإدارة مستقلة إلى أن تمكن الزبير باشا من هزيمة جيش السلطان إبراهيم قرض في معركة منواشي في ٢٣ أكتوبر ١٨٧٤م .. استمر الاستعمار التركي إلى عام ١٨٨٢م حيث هبت على المنطقة رياح الثورة المهدية .

التدخل القبلي وعلاقته بالاستقرار في دارفور :

معظم القبائل في سلطنة دارفور و وداي وبرنو .. قبائل رحل تعتمد في معيشتها على الرعي .. فهي في حالة ترحال مستمر - في زمن لم تعرف فيه الحدود السياسية - بحثا عن الماء والكأ . وتعيش فيها قبائل عربية مشتركة ، المسيرية - والرزيقات - السلامات - التعايشة ... واخرى غير عربية أهمها :

(1) القرعان : من سكان الصحراء الكبرى ولهم امتدادات في دول المنطقة .. جزء كبير منهم استقر في إقليم كانم شرق بحيرة تشاد وشاركوا مع الزغاوة في تثبيت دعائم سلطنتي البرنو و كانم .

(2) الزغاوة : الجزء الأكبر منهم يقيم في السودان إلا أن الجزء الذي يعيش في تشاد يعد من القوى الاجتماعية الرئيسية من حيث التعداد والنشاط التجاري والمشاركة في الحياة العامة .. تاريخيا كانت لهم مملكة ممتدة بين كانم و وداي ودارفور امتدت حتى واحة سيوه في مصر .

(3) قبيلة وداي: تعرف أحيانا بالبرقو وهي واحدة من القبائل الكبيرة في تشاد وبعضها هاجر الى السودان.

(4) المساليت : سلطنة المساليت .. عريقة ولها تاريخ مشرف في مقاومة

الوجود الفرنسي الذي تمكنت من هزيمته .. والانضمام الى السودان بارادتها
وموافقة فرنسية بريطانية .

عدم الاستقرار في أية سلطنة له مردوده السلبي على بقية السلطنات .. لذلك
تأثرت دارفور منذ القدم بما يحدث في غرب أفريقيا وفي ليبيا المجاورة .. سلطنة وداي
كانت تخضع اسمياً في بداية تأسيسها لسلطنة دارفور .. السلطنة في وداي اشتهرت
بكثرة المؤامرات والدسائس وابتدع سلاطينها عادة قاسية وسيئة ضد إخوانهم وابناء
عمومتهم من الأمراء .. هي أنه إذا تولي أحدهم الملك خلع عيون اخوته وجميع أقاربه
حتى لا يبقى له مزاحم على الملك ورد هذا في كتاب تشحيز الأذهان لسيرة بلاد
العرب والسودان .. لمحمد بن عمر التونسي فيه أشار للتأثير المتبادل بين سلطنتي
دارفور و وداي.

السلطان محمد شريف أشهر سلاطين وداي له قصة رواها التونسي عن الكيفية
التي وصل بها للملك .. وهي أنه كان على عرش وداي السلطان رادم وهو الثامن في
الترتيب بعد السلطان عبد الكريم مؤسس السلطنة وكانت لهذا السلطان فرس سريعة
ومشهوره علم بها السلطان محمد الفضل سلطان دارفور فأرسل في طلبها. اعتبر
وزراء السلطان آدم سلطان وداي أن طلب سلطان دارفور فيه احتقار واستخفاف
لذلك طلبوا من السلطان آدم أن يطلب من السلطان محمد الفضل ان يزوجه باخته
مقابل أن يرسل له الفرس. وصول هذا الخطاب إلى سلطان دارفور مما أثار غضبه وعزم
على التكيل بسلطان وداي وإبعاده عن الحكم . هنا سأل عن أي مواطن من وداي
من عامة الناس يعيش في دارفور ليفرضه حاكماً على وداي . أخيراً وقع اختياره على
رجل كان يعمل جزاراً ولكن بعد التحري في أمره اتضح أنه ابن السلطان صالح
وشقيق السلطان آدم سلطان وداي الذي فر خوفاً من ان تخلع عينيه بعد ان تولي
السلطان شقيقه. الملك خاطب الرجل السلطان قاتلاً .. انني فضلت الهروب الى
دارفور وأن أعيش جزاراً هنا على أن أعيش أميراً بلا بصر .. انتهت القصة بأن سير

السلطان محمد الفضل جيشاً كبيراً دخل في معارك شرسة فقدت فيها أرواح كثيرة وأخيراً انتهت المعركة بأسر السلطان آدم وتولي السلطان محمد شريف حكم سلطنة وداي .

التدخل الأوربي :

بعد مؤتمر برلين تسابقت الدول الأوروبية نحو أفريقيا. بريطانيا تحدثت عن محور القاهرة — كيب تاون .. على طول القارة .. فرنسا عن المحور العرضي الممتد من ساحل المحيط إلى ساحل البحر الأحمر مروراً بالسودان (منطقة السافانا) أي بين خط عرض ٦ — ١٢ شمال خط الاستواء .. تحركت فرنسا من ثلاثة محاور الأول من أفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد وأفريقيا الوسطي) عبر أراضي دارفور بقيادة مارشان الذي وصل فشودة في ١٨٩٨/٧/١ .. المحور الثاني من القرن الإفريقي من الصومال الفرنسي .. حيث دخلت فرنسا الأراضي السودانية بعد أن دعمت منليك في معركة عدوة ضد الايطاليين وأقرت الادعاءات التي ساقها منليك حول امتداد الحدود الاثيوبية التاريخية حتى الضفة الشرقية للنيل الأبيض .. المحور الثالث والأخير من الكنفو الفرنسي بعد أن تم تعيين ليونار حاكماً فرنسياً على إقليم اعالي النيل .. وفي هذا ما يؤكد اهتمام فرنسا بهذه المنطقة .

أما قصة التنافس بين بريطانيا وفرنسا فهاتها معروفة بعد انسحاب مارشان من فشودة . دول أخرى كانت لها أيضاً أطماع .. بلجيكا وصلت إلى حفرة النحاس .. اما إيطاليا فقط اكتفت في الشرق باحتلال كسلا .

مقاومة الوجود الأجنبي كانت مستمرة في السودان وفي غرب أفريقيا وللسودان دور ايجابي في هذا المجال .. ففي دولة تشاد الحالية بدأت فرنسا أول عملياتها العسكرية عام ١٨٧٢م إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على كامل التراب التشادي الا في عام ١٩٠٠ م بعد استشهاد قائد المقاومة رايح فضل الله الملقب برابح الزبير .. في معركة

كري التي قتل فيها الجنرال لامي قائد الحملة الفرنسية .. كان هدف القوى الاستعمارية القضاء على الثورة الإسلامية في السودان وفي ليبيا .. حيث تزامنت الحركة السنوسية التي أسسها محمد بن علي السنوسي وهو عالم جزائري تتلمذ على يد السيد محمد بن ادريس الفاسي بمكة .. مع المهديّة . تميزت باعتمادها على نظام التراويّة وهي تجميع أبناء الطريقة ليؤسسوا عيشة جماعية .. شجع السنوسي الحركة التجارية بين شمال إفريقيا وسلطنات السودان الأوسط والغربي .. واهتمت السنوسية بنشر الدعوة سلمياً، ربما لهذا السبب تخلف السنوسي عن مؤازرة المهدي .

الإسلام كعامل توحيد لم يخلق العلاقة بين العرب والافارقة وانما جاء ليعززها .. لقد كان العرب في أفريقيا ومن حولها تجاراً . ارتبطت السلطة بالتجارة في شرق أفريقيا وبالدين في غربها ، لهذا السبب توثقت العلاقة بين الممالك الإسلامية في السودان الاوسط والسودان الغربي وأصبح السودان الحلقة الوسطي للمهاجرين إلى الأراضي المقدسة .

دخول الدول الاستعمارية صاحبه عدد من التسويات تمت بين الدول الأوربية في برلين خدمة لمصالحها ، وقد أدى ذلك الى الكيانات القبلية التي كانت تعيش في فضاءات تحكمها فقط الأعراف القبلية .. هذه الكيانات قسمت عشوائياً بين هذه الدول وكانت النتيجة أن وجدت بعض القبائل في السودان كمثال بعد رسم الحدود ، لها فروع في بعض الدول المجاورة .. لهذا تنبّهت منظمة الوحدة الإفريقية لما قد يترتب على هذا التدخل من عدم استقرار قد يمس معظم الدول الإفريقية وأقرت الاعتراف بالحدود التي تركها المستعمر .

دارفور ...البعد الإقليمي للأزمة

(1) الصراع التشادي التشادي :

بعد زوال حكم قبلبياي واستيلاء جبهة فرولينّا على السلطة وما تمخض عن ذلك

من صراعات دموية بين الثوار والحكام الجدد امتدت آثاره الى دارفور التي أصبحت مسرحاً للصراعات الاقليمية وساحة للاستقطاب الدولي .

اقليم دارفور بعيد نسبياً عن مركز صنع القرار السياسي والاقتصادي وله حدود مشتركة مع دول ثلاث — الجماهيرية العربية الليبية — تشاد — افريقيا الوسطي .. خالية من الموانع الطبيعية ومن الإجراءات المتبعة عادة في كل دول العالم لضبط حركة الناس والسلع عبر الحدود المشتركة لذلك تلجأ القوى المعارضة والمطاردة من قبل حكوماتها أو المدعومة بدول أخرى مثل الفيلق الإسلامي قوات بن عمر (المسماه قوات المجلس الديمقراطي الثوري ، جبهة الخلاص ، البركان) حاملة معها أسلحتها وأحقادها وسلوكياتها المختلفة اصلاً عن ما عرف أهل دارفور من تسامح ورفض للعنف .

للسودان حضور مميز وتأثير مباشر في كل التطورات السياسية التي حدثت في تشاد . شهدت مدينة نبالا ميلاد جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينا) .

الرئيس هبري أصبح رئيساً للوزراء ١٩٧٨م أثر مصالحة مع الجنرال مالوم لعب السودان فيها دور الوسيط بين الطرفين .. وعندما نشب الخلاف بين هبري وجوكوي .. لجأ هبري الى السودان بعد هزيمته وأقام في دارفور متجولاً بين الجنية وكليس ومن هناك جمع فلول أنصاره ليدخل في معركة مسلحة بدعم أمريكي فرنسي مصري وساعده الرئيس نميري وتمكن من الاستيلاء على السلطة عام ١٩٨٢م .

إدريس دبي الرئيس الحالي تلقى تعليمه في مدرسة كرنوي الأولية بريف كتم .. في إبريل ١٩٨٩ لجأ إلى السودان وأمضي فيه ثمانية عشر شهراً تلقى فيها دعماً مادياً ومعنوياً من قبائل دارفور .

بين عامي ١٩٨٨م و ١٩٩٠م دخلت قوات حسين هبري الأراضي السودانية بحجة أنها تريد تصفية قوات المعارضة التشادية ... واعتدت على مواطنين سودانيين في أمبرو — والطينة وعين سرو وكرنوي .. وحاصرت قوات هبري مدينة كتم بأربعة آلاف جندي بحثاً عن قوات إدريس دبي حيث جرى تفتيش أحياء المدينة والمستشفى بحثاً عن

جرحي المعارضة الذين تم نزعهم من أسرتهم ليواجهوا مصيرهم المجهول . نتيجة لهذا الاعتداء احتضنت الحكومة السودانية قوات إدريس ديي .. منحتها حق اللجوء السياسي وحرية النشاط .. دعمتها مادياً على موقف هبري من نظام نميري .

الصراع الليبي التشادي :

للصراع الليبي التشادي ايضاً دور في عدم الاستقرار وفي تدفق كميات من الأسلحة .. الحكومة التشادية اهتمت الحكومة السودانية بأنها تقدم لقوات مدعومة من ليبيا التسهيلات وسمحت لها باستخدام الأراضي السودانية كنقطة انطلاق للهجوم على تشاد .

لأزمة دارفور أيضاً بعداً دولياً .. ترتب عليه دخول حكومة نميري في حلف مصري تشادي امريكي وبعد أن سمح هبري لفرنسا بإقامة قواعد عسكرية على حدود تشاد الشمالية المتاخمة لليبيا .. كان الرد تكوين حلف آخر .. طرابلس أديس ابابا عدن في مواجهة السودان وبدعم من الاتحاد السوفيتي .

الجفاف والتصحر وعدم الاستقرار في دول الجوار :

عامل الجفاف والتصحر الذي ضرب دول الساحل أدى إلى لجوء قبائل بكاملها الى السودان عبرت الحدود المشتركة بصراعاتها وحيواناتها لتعيش مع أبناء عموماتها في السودان .. القبائل السودانية أيضاً تقدم الدعم لبطونها في دول الجوار .. عدم وجود موانع للفصل بين السودان ودول الجوار الغربي شجع فروع قبائل سودانية للدخول طرفاً في الصراعات المحلية .. التزوح لنصرة فرع القبيلة وجد ترحيباً من الزعماء المحليين فهو مصدر قوة بزيادة عدد أفراد القبيلة وربطها .. اما الجانب السلبي فهو أن القبائل الوافدة نشأت في بيئة مختلفة ولها ثقافة خاصة بها وقد تبين من مداولات مؤتمرات الصلح التي عقدت في كتم ١٩٩٤م وفي الجنيينة ١٩٩٦م أن هناك علاقة

مباشرة بين القبائل الوافدة والانفلات الأمني في دارفور هذه القبائل الوافدة جاءت من بيئة منفلة لضعف السلطة المركزية في تشاد لفترة طويلة ، وهي لا تحترم زعماء الإدارة الأهلية ولا السلطات المحلية .. ولا تقيد بأعراف مجتمع لم تتعايش معه من قبل ولا تعترف بأي وسيلة غير البندقية .

ظاهرة النهب المسلح :

في كتابه الصراع القبلي في دارفور أسبابه وتداعياته كتب دكتور التجاني مصطفى عن ظاهرة الصراع القبلي في دارفور فهي في رأي الكثيرين ظهرت عام ١٩٨٢م عند استيلاء هبري على السلطة في تشاد ونزوح بعض القوات التشادية بأسلحتهم الى السودان .. وقد أشارت بعض الصحف إلى أن تلك القوات ظلت تمارس نوعاً من المضايقات للسكان المحليين الذين جأروا بالشكوى من سلوكها لأنها كانت تعتمد على سلاحها للحصول على القوات كما تسربت كميات من هذه الأسلحة الى أيدي المواطنين بالبيع أو الهبة أو الرهن .

غياب الاستقرار في أفريقيا الوسطى :

الانفلات الأمني في أفريقيا الوسطى ترتب عليه مواجهات بين قبائل سودانية مع جماعات منفلة انتقلت بعملياتها إلى الأراضي السودانية .

التدخل الخارجي في دارفور في ظل الإنقاذ :

عوامل كثيرة ساهمت في زيادة معدلات النزاع في دارفور ... الصراع على الموارد ، تعثر مشاريع التنمية ، الجفاف والتصحر والتزوح بأعداد كبيرة في مرحلة غابت فيها الضوابط الملزمة والروح المتسامحة التي عرف بها أهل دارفور، ضعف السلطات المحلية وانتشار البطالة وسهولة الحصول على السلاح ليصبح النهب المسلح

أفضل الوسائل وأضمنها للحصول على المال بعد ان تجرد من يمارسه من المثل والقيم والأخلاق.

في مرحلة لاحقة تحولت النزاعات إلى صراعات منظمة بين قبائل توفر لا السلاح وتراجع عندها الولاء لدارفور الجامعة لكل القبائل على اختلاف أعراقهم ليحل محله الولاء للقبيلة وبطريقة فيها الكثير من التشدد والتطرف .. وزاد من حدة الأزمة دخول الدولة طرفاً في النزاعات بعد أن رفعت حركات مسلحة السلاح ضد الحكومة .. عامل آخر شجع الحركات المسلحة هو المساعدات التي قدمت لهم من دول لها مواقف عدائية ضد النظام الحاكم في الخرطوم .. في مقدمة هذه الدول أرتريا التي احتضنت المعارضة الشمالية والجنوبية والجهوية .. والمانيا التي وفرت للحركات المتمردة الرعاية والدعم المادي والمعنوي وهي التي تحدثت قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراراته الأخيرة عن إرسال قوات لدارفور .

أمريكا وهي الدولة العظمى والوحيدة المتحكمة في قرارات مجلس الأمن استخدمت أحداث دارفور للضغط على الحكومة السودانية لتقدم مزيداً من التنازلات .. بعد أن تأكد ضعف الحركة السياسية السودانية حكومة ومعارضة .. وتوفرت لها فرص التعامل مع الأزمة السودانية عبر وسائط محلية وإقليمية .. النظام الإقليمي الإفريقي أيضاً ضعيف ويحتاج الى دعم مستمر من أمريكا والدول الأوروبية وفي تجربة الإيقاد ما يؤكد هذا المعنى .

الإيقاد المنظمة دول صغيرة وضعيفة ومتنافرة، وفر لها غطاء للتحرك من الولايات المتحدة - التي لعبت دور المايسترو عبر مبعوثها الخاص دانفورث - ودول الاتحاد الأوروبي بعد أن تحولت من أصدقاء الإيقاد الى شركاء الإيقاد . أمريكا في إطار استراتيجيتها الكونية اهتمت بالأزمة السودانية في الجنوب وفي دارفور .. فهي اليوم تتحدث بلغة خادعة .. وحدة السودان وسلامة أراضيه ولكنها تريد في النهاية أن تتحكم في كل المنطقة لاهيتها فالسودان دولة محورية في أفريقيا .. فهو جزء من القرن

الأفريقي ويظل واحداً من أهم الممرات المائية المهمة عسكرياً وتجارياً (البحر الأحمر).. وحلقة مهمة في دول حوض النيل .. وفي السودان تمكنت الصين ودول آسيوية أخرى من استخراج البترول وتسويقه وفي هذا تهديد مباشر لمصالح امريكا التي تريد ان تسيطر على كل مصادر الطاقة .. في بحر قزوين وفي الشرق الأوسط وفي الحزام الافريقي .. الآن تستورد الولايات المتحدة نسبة كبيرة من استهلاكها من انجولا وغينيا الاستوائية والغابون ... علماً بأن امريكا تستهلك ٢٥% من الإنتاج العالمي أي ٢١ مليون برميل يومياً (المنتج العالمي ٨٤ مليون برميل) .

الخيار الامريكي لمعالجة الأزمة السودانية هو إعادة هيكلة النظام السوداني بدخول شريك جديد هو الحركة الشعبية... مهدت هذه الخطوة بحزمة من الإجراءات تم اتخاذها لخلخلة النظام وإضعافه لتتمكن من تحقيق الهدف بالنقاط لا بالضربة القاضية فهي وعن تجربة متخوفة من حدوث تغيير مفاجئ قد يأتي بعناصر رافضة لسياساتها في المنطقة ، كما حدث في الانتفاضة وفي دول أخرى مثل إيران .

أمريكا مع التغيير الذي يتم على نار هادئة ، عبر عن هذا انتوني ليك مستشار الرئيس الامريكي للأمن القومي السابق .. في ندوة نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية .. إذ قال (سنعمل مع حكومات أخرى للنظر في أفضل ما يمكننا فعله لاحتواء نفوذ الحكومة السودانية حتى تغير آراءها وتبدأ في التصرف بما يتماشى مع قواعد السلوك الدولي) .. دانفورث صرح في واحدة من زيارته للخرطوم .. بأن أمريكا لن تسمح للنظام الحاكم في السودان ان يرث نفسه .. مارتن انديك الرجل الملم بقضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .. سفير أمريكا الأسبق في إسرائيل إضافة الى أنه شغل عدة وظائف مفتاحية في الإدارة الأمريكية كتب عن استراتيجية أمريكية لمواجهة التيارات الإسلامية بهدف تصفية التجربة الإيرانية والسودانية ، هي :

(1) العمل على تفتيت الحركة الإسلامية ضمن تيارات غير متوافقة و أحياناً

متحاربة كما هو الحال في افغانستان.

(2) أحكام الحصار والعزل حول كل من إيران والسودان والعمل على إفشال تجارهما الإسلامية.

(3) دعم القوى العربية الرسمية المناهضة للحركات الإسلامية.

.... هذا لا ينفي وجود أزمة في دارفور وممارسات فيها الكثير من الأخطاء اعترفت بها الحكومة، واستغلال أطراف للآزمة صاحبه أيضا اهتمام دول أخرى بالكارثة الإنسانية في دارفور.. التي تصدرت أخبارها نشرات الأخبار ، وتصدرت أجندة اجتماعات مجلس الأمن الذي اتخذ عدداً من القرارات حولها .. واجتماع مجموعة الثمانية والقمة الأمريكية الأوروبية والكونغرس الأمريكي .. أزمة دارفور انتقلت لتصبح عاملاً مهماً في سياسة أمريكا الداخلية ...

مرشح الحزب الديمقراطي جون كيري صرح أمام برلمانيين ومسؤولين سياسيين سود في أمريكا بالآتي : (الآن دقت ساعة الحقيقة للولايات المتحدة ومجلس الأمن والدول الأخرى، عليهم أن يقرروا التحرك لوقف عمليات القتل الجماعي في دارفور .. ونحن أمام إبادة جماعية ثانية ، الأولى حدثت قبل عشر سنوات في رواندا) .

النائبة البرتغالية آنا غوميس عضو وفد البرلمان الأوروبي الذي زار دارفور .. طالبت بتعزيز الوجود الدولي في دارفور حيث يتعرض السكان لعملية تطهير إثني .. قالت غوميس أن سكان دارفور يشعرون بالرعب تماماً ويعيشون وسط بؤس تام لتعرضهم لسلسلة من الأعمال الوحشية من جانب القوات الحكومية .. وأضافت أنها شهدت أزمة إنسانية ناتجة عن حرب تقوم بها الحكومة الاستبدادية إثر مطالب تقدم بها أفاقة يعترضون على التهميش السياسي والاقتصادي الذي يتعرضون له ... كولين باول وزير خارجية أمريكا وصف ما يحدث في دارفور بأنه إبادة جماعية .

وفي واشنطن بوست نشر مقال لماكس يوت جاء فيه (لا سبيل لإنقاذ دارفور وأهلها إلا بإرسال قوة عسكرية كبيرة ومؤهلة للقيام بواجب حماية المواطنين ووقف الجرائم التي لا تزال ترتكب بحقهم) .. الدولة الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور هي

الولايات المتحدة التي انهكت عسكرياً في كل من أفغانستان والعراق .. وعليه فانه لا بد للاتحاد الأوروبي من أن يتقدم للعب هذا الدور .

الاعتبارات التي تشرح الاتحاد الأوروبي كثيرة وعديدة غير أن الاتحاد الاوربي آثر أن ينفق أمواله على بذخ ورفاهية مواطنيه بدلا من إنفاقها في تطوير وتعزيز قوته العسكرية بما يكفي لتأهيلها لفتح منافذ الأمل والقيام بواجب إنساني ملح كهذا .. فعلى الرغم من أن الدول الاوربية الأعضاء في حلف الناتو لديها من القوات العسكرية البرية ما يفوق عدد القوات البرية الأمريكية .. إلا أن نسبة ٦% فقط من هذه القوات هي التي يمكن نشرها في مناطق العمليات الدولية في الوقت الحالي .

من يوقف الحرب إذن ؟ ذلك سؤال الضمير الإنساني الأكثر إلحاحاً . ووجهت به الآن كلير شورت وزيرة التنمية البريطانية، احتجاجا على إعلان الحرب على العراق خارج إطار الشرعية الدولية .. اهتمت الدول الغربية باتخاذ مواقف وإثارة أوضاع ومشاكل حول السودان لا تساعد على حل المشكلات .. العمل المشترك والتعاون مع الحكومة السودانية مهم في نظر شورت لتأمين إيصال الغذاء والماء والدواء إلى المدنيين، تحقيق الأمن والسلام اللازم لهم يجب أن يكون له الأولوية ، وازدادت شورت ان المشكلة تكمن في ان سلطة الامم المتحدة قد تم تقويضها وإضعافها، لهذا طالبت بدعم جهود الاتحاد الإفريقي بدلا من أن نكتفي بإثارة الشغب والمشكلات عبر موجات الأثير .

مجلس الأمن وأزمة دارفور :

المهمة الأساسية لمجلس الأمن هي حفظ السلام والأمن الدوليين ، ولتحقيق هذا الهدف منح ميثاق الأمم المتحدة المجلس سلطات واسعة تتضمن توقيع العقوبات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ، وله أيضاً الحق في رفع سقفها واستخدام القوة العسكرية ضد الدول المعنية .. ومع أن الهدف الرئيسي من فرض العقوبات هو إجبار الحكومات

لتعديل مسارها بما يتفق مع مبادئ الشرعية الدولية .. والإقلاع عن الممارسات التي تعتبر انتهاكا للقانون الدولي .. إلا أن دولاً كبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة تستغل العقوبات وتستخدم مجلس الأمن لإسقاط الأنظمة المتمردة على سياساتها ... كما حدث في العراق وهايتي أو مضايقتها وفي حالي سوريا وإيران خير مثال ، إضافة إلى تجربة ليبيا التي نالت شهادة حسن السير والسلوك بعد تخليها طوعاً عن مشروعها النووي .

الآن السودان يمر بتجربة شبيهة .. مجلس الأمن وفي ظرف عشرة أشهر فقط اتخذ ٩ قرارات حوله .. وفي الشهور الأخيرة وبعد اتفاقية السلام تزايدت الضغوط على الحكومة السودانية لتقديم مزيد من التنازلات وإن ترتب على ذلك المساس بسيادة الدولة وهيبة السلطة .

مجلس الأمن كما ذكرت الوزيرة السابقة كليز شورت لم يعد الجهة التي تعالج النزاعات بحياء وعدالة. الولايات المتحدة وإلى حد ما بريطانيا لهما قدرة على توجيه قرارات المجلس لصالحهما. ربما سأل البعض عن الأسباب .. وهي واضحة الولايات المتحدة هي الممول الرئيسي للأمم المتحدة لذلك هدد الكونغرس أكثر من مرة بوقف الدعم المالي مطالباً بإصلاحات في هيكل المنظمة وفي إدارتها .. ولهذا الفهم ضغطت الولايات المتحدة على الأمين العام السابق بطرس غالي ورفضت أن تجدد الثقة فيه لفترة ثانية .. وعلى مدير اليونسكو ... ولها أساليبها عند التعامل مع أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية .. (المصالح المشتركة) ومع الآخرين .. الضغوط والحوافز ، لهذا يستغرب الناس عندما يتوهم البعض في دول العالم الثالث بوقوف روسيا أو الصين معه ضد أمريكا . نعم لروسيا موقف رافض للعقوبات من حيث المبدأ خدمة لمصالحها .. كان هذا واضحاً من معارضتها لاستمرار العقوبات في العراق بعد تحرير الكويت .. وكذلك بالنسبة إلى ليبيا .. البلدان تربطها بهما مصالح وعلاقات تريد لها أن تنمو وتستمر ولكنها لا تجرؤ على استعمال حق النقض (الفيتو) لتعطيل قرارات مجلس

الأمن لمصالحها أيضاً مع أمريكا ، والأخيرة قادرة على ممارسة الضغوط عليها .
الصين أيضاً خدمةً لمصالحها تكفي فقط بالامتناع عن التصويت .. هنالك مصالح متبادلة بين الصين وأمريكا .. الولايات المتحدة تتهم الصين بانتهاكات حقوق الإنسان منذ مجزرة تيان نامين الشهيرة عندما سحقت الدبابات حشود الجماهير التي طالبت بالديمقراطية والحريات .. هنالك صعوبة لمواجهة الموقف إذ لا يعقل أن يقوم مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد دولة تشغل مقعداً دائماً في مجلس الأمن ولها حق في إبطال مشروع القرار باستخدام حق الفيتو . لهذه الأسباب تقوم الولايات المتحدة بالضغط على الصين اقتصادياً بتهديداتها بوقف التعامل معها - كواحدة من الدول التي منحت صفة الدول الأولى بالرعاية في مجال التبادل التجاري - إذا لم تحسن سجلها في مجال حقوق الإنسان وقد أثبتت هذه التجربة فعاليتها .

في حالة السودان كانت أمريكا مطمئنة لموقف الصين وللدول الأخرى .. ما يؤكد هذا أن مجلس الأمن اتخذ في الفترة ما بين ١١ يونيو ٢٠٠٤ م و ٣١ مارس ٢٠٠٥ م القرارات الآتية :

١٥٤٧ — ١٥٥٢ — ١٥٥٦ — ١٥٦٤ — ١٥٧٤ — ١٥٨٨ — ١٥٩٠ — ١٥٩١ — ١٥٩٣ .

أعرب فيها عن قلقه لما يحدث في دارفور .. وطالب الحكومة السودانية التي حملها المسؤولية الأساسية الوفاء بالتزاماتها بشأن نزع سلاح مليشيات الجنجويد واعتقال قادتهم وأقاربهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وتقديم هؤلاء إلى العدالة .

وفي القرار ١٥٦٤ قرر المجلس بأن الوضع في السودان يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة .. وأشار القرار إلى أن المجلس سوف يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

القرار ١٥٩٣ .. أعرب المجلس عن استيائه الشديد لأن حكومة السودان والقوات

المتمرتدة وسائر الجماعات المسلحة في دارفور لم تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها ولطالب المجلس المشار إليها في القرارات ١٥٥٦ - ١٥٦٤ - ١٥٧٤ ويدين انتهاك اتفاق أنجينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ ابريل ٢٠٠٤ . وبروتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ نوفمبر ٢٠٠٤ م .. بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت بها حكومة السودان في الأول من ديسمبر ٢٠٠٤ م ويناير ٢٠٠٥ م وهجمات المتمردين على قرى دارفور في الثاني من يناير ٢٠٠٥ م .. وعدم قيام الحكومة بترع سلاح الجنجويد وأعوانهم الذين ارتكبوا انتهاكات بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وأعمالا وحشية أخرى .. وتقديمهم للمحاكمة ويطالب جميع الأطراف بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها فيما يتعلق بالاتفاقات السابقة .. ويقرر مجلس الأمن في ضوء عدم وفاء جميع الأطراف في دارفور بالتزاماتها الآتي : —

(أ) أن ينشئ وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الاساسي لجنة تابعة للمجلس تضم جميع الأعضاء للرصد والمتابعة .

(ب) يطلب من الأمين العام بالتشاور مع اللجنة تكوين فريق من الخبراء يتألف من أربعة أعضاء يتخذ من أديس أبابا مقراً له ويسافر بانتظام الى الفاشر بالسودان ومواقع أخرى بالسودان ويعمل بتوجيه من اللجنة للقيام بحملة الرصد والمتابعة والتنسيق مع الاتحاد الإفريقي .

(ج) أن يكون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه استناداً إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو الأمين العام أو المفوضية السامية لحقوق الانسان أو فريق من الخبراء .. ممن يعرقلون عملية السلام أو يشكلون تهديداً للاستقرار في دارفور .. أو يرتكبون انتهاكات للقانون الانساني الدولي .. أو قانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الاعمال الوحشية .. أو ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء .. عرضة لأن تطبق بحقهم التدابير المحددة في الفقرتين (د) و (هـ) أدناه :

(د) أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لكي يمنع جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملاً بالفقرة (ج) أعلاه من دخول أو عبور أراضيها مع العلم أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها .
..القرار ١٥٩٣ - ٢٠٠٥ م .

..جاء فيه ان الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ..
وأحال القرار بموجب الفصل السابع من الميثاق حالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية .

من تجارب الأمم المتحدة : -

وأهم ما يعتقد أن حل مشاكل الدول الفقيرة يمكن أن يتحقق بتدخل مجلس الأمن .
مجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يمثل الشرعية الدولية .. وهو الذي تم تكوينه في عام ١٩٤٥ م .. بعقلية المنتصر الذي فرض إرادته .. الدول الكبرى .. لها مقاعد دائمة في مجلس الأمن ولها أيضاً - خاصة أمريكا - نفوذ كبير وقدرة على تمرير القرارات التي تريدها .. لذلك تطالب دول العالم الثالث بعملية إصلاح جذري في هياكل المنظمة وميثاقها .

تجارب الأمم المتحدة في أفريقيا كانت فاشلة أولاًها في الكونغو ١٩٦٠م الذي انتهت العملية فيه بمقتل الأمين العام داج همرشولد في حادث طائرة غامض .. ومقتل باتريس لومبا رئيس الوزراء الذي طلب من الأمم المتحدة التدخل .. وفي الصومال خاضت الامم المتحدة ايضاً تجربة فاشلة .. والسودان اليوم يمر بمرحلة خطيرة من تاريخه .. وللأمم المتحدة مشروع وصاية .. والولايات المتحدة أعادت إلى الأذهان ما طبق في العراق ... اتخذ مجلس الأمن وفي ظرف أربعة أشهر ١٢ قراراً حول العراق .. وطبقت على العراق إجراءات فرضتها أمريكا وبريطانيا وهي منع الطيران العراقي من التحليق فوق شمال العراق (منطقة كردستان) وجنوب العراق .

وللولايات المتحدة تجربة مكنتها من محاصرة ليبيا وعزلها عندما رفضت الأخيرة مشول اثنين من مواطنيها أمام محكمة أجنبية بتهمة إسقاط إحدى الطائرات الأمريكية فوق لوكربي في اسكتلندا .

السودان اليوم مطالب بإحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية وهنالك حديث عن أسماء للمدعي العام للمحكمة الحق في إجراء تحقيقات معهم .. ورد الحكومة السودانية هو الرفض لحاكمية أي سوداني في الخارج .. جريدة الديلي تلغراف وصفت النظام السوداني بالمتحدي للأمم المتحدة جراء رفض تسليم مواطنيه والقوى النافذة تلوح بمزيد من العقوبات .. السؤال ما الحل ؟

الحل ينبع من الداخل ويقوى الداخل بوحدة وطنية حقيقية ومشروع وطني مقبول وملزم للجميع .مساهمة الخارجية مكتملة وليست أساسية ان كانت لنا إرادة .. وان غابت الإرادة فلكل دولة مصالح تسعى لتحقيقها خاصة في بلد عجزت النخبة فيه أن توحد كلمتها في قضايا أساسية والبعض في انتظار الحل الأمريكي .

تعقيب : الاستاذ أيمن عواض

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

بالإضافة للاثراء المعرفي الذي قدمه الدكتور نضيف بعض الإضافات . فهناك الدور المحلي وقد عبر عنه التداخل القبلي أو القبائل المشتركة الظاهرة والمعروفة لدينا بين السودان وتشاد . وفي الجانب التشادي الحمد لله أن الصفة الغالبة في التعامل ما بين تشاد والسودان هي عقل الدولة ، على الرغم أنه من حين لآخر نلاحظ أحيانا هنا وهناك انه يظهر العقل القبلي في العلاقات بين القبائل . فنحن محتاجون الى ثابت في هذه العلاقات. قد يكون هناك أسوأ من الكلام الذي نتحدث عنه في المنظمات الدولية وهكذا فنحن محتاجون أن يسيطر عقل الدولة على علاقاتنا الحميدة والطيبة،

وأن عقل الدولة يكون مسيطراً على التفكير التشادي نحو السودان وإلا حدثت هزات .

الدور الاقليمي برز أخيراً في دور الاتحاد الإفريقي ودور نيجيريا وذلك كان في أعقاب اتفاقية السلام حيث كانت محفزاً لهذه الجهات كي تتنافس أو تثبت الدور الذي قامت به الايقاد وكينيا في اتفاقية السلام الخاصة بالجنوب ، وهم أيضاً يحاولوا ويسعوا ويجهدون ما أمكن ، ذلك أنه بصورة أو بأخرى لا بد للجميع أن يصلوا الى النهايات التي توصل الناس إلى بر الأمان ، وهي شكل من الأشكال السياسية المعروفة . متى ما ظهرت مراكز تم كسبها لا بد من آخرين ينافسونهم في هذا الظهور فالدور النيجيري ودور الاتحاد الإفريقي ظهر في مقابل ما قامت به كينيا والايقاد في الفترة السابقة وقد ساعد في ذلك الدور الليبي ودي انا ارجعها الى كلام قيل من قبل في الفترة السابقة الاجتماع بتاع الادارة الأهلية الآن مزعمين . فكثرة التداول لتحقيق بعض الغايات يعني أن بعض الوسائل قد تخرب مجهودات أخرى . وقد تكون مسارات فرعية تخرب مسارات قائمة، مثل دور تشاد أو الدور النيجيري القائم الآن . فنحن محتاجون طبعاً علاقاتنا مع ليبيا ويظهر هذا في جانب الترضيات أو العواطف أو الجمالات . في النهاية قد يؤثر هذا الأمر على المصلحة العامة بطريقة أو بأخرى، وقد يؤدي ذلك إلى خروج الأمر عن نطاق السيطرة . فاذا رأينا ان هذا الدور ايجابي فليكن وليستمر . إذا القضايا الاساسية جزء منها في تشاد وفي نيجيريا .

إذا خرجنا الى الدور الدولي يمكن القول أن الأمر قد تم تدويله . فنحن نفعل الأشياء ثم بعد ذلك يأتي المجتمع الدولي كي يتعامل معها، ولا تدفع بعض الامور إلى طاوولات المنظمات الدولية فتنبه إلا من خلال بعض الجهات المحلية التي تصوغ لها قراراتها .

ولو أن المنظمات الدولية تضمن الرفض مائة في مائة من الجهات المحلية فإنها لا تقدم على هذه القرارات . لكنها تعرف أن بعض الجهات تستحسن وتصوغ لها

العمل. فالمسألة ليست أبيض وأسود ... من يتابع القرارات في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن يجد أن قراراته بعضها ينفذ بسرعة وبعضها معروف بعدم التنفيذ . المنطقة الوسطى موجودة أيضا كجزئية من مجلس الأمن.

هناك نبرة إتهام للدور الفرنسي . فالعلاقة لفترة طويلة كانت طيبة مع الفرنسيين نحن عندنا لهم منفذ إقتصادي ولفترة طويلة من الزمن عملوا في الطاقة والتعدين وهي مصالح اقتصادية مترابطة، ونحن نستفيد من هذا المنفذ ويجب ألا نبادر بالاتهام بأن الفرنسيين فعلوا ثم فعلوا، لكننا يجب أن ننظر للمسألة وإعادة ترتيبها تجاه الفرنسيين لكي نستطيع إعادة أرضيتنا معهم وعلاقتنا بصورة جيدة كما كانت إن لم تكن أفضل. أيضا هي قد تكون قناة للآخرين ، كذلك المسألة مسألة موازنات. علينا أن نذهب خطوة للأمام تجاه الفرنسيين ، وقد يمثلوا منفذ ألمانيا وفقاً للحديث الذى ذكره الدكتور إبراهيم قبل قليل . المسألة محتاجة الى مجهود أكبر لكن الفرنسيين أقرب إلى وجود المصالح.

الجاناب الدولي ربما يكون عنده مظهر تاني نحن مضطرون أن نتركه . ووجود المنظمات وتدخل المنظمات الطوعية او وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى غير الحكومية هي الآن امتدت بذراعها داخل دارفور لدواعي إنسانية. إن المواطن الضعيف الذى يعاني من الحياة اليومية عندما يجد الشيء السهل يخرج من مجتمع القرية لكي ينتمي للمعسكرات ، وبالتالي هو أحوج للمنظمة ويريد موازنة لإعادة مجتمع القرية.

وكما قال الاخوة فهناك المسائل التنموية التى تجعل الناس يستقروا أمام هذه المعسكرات. فالناس لسبب أو لآخر ولظروف فرضتها النواحي الأمنية يذهبون للمعسكرات لدواعي حياتية أو أنهم رأوا بأن وجودهم فى المعسكر أضمن لهم ، وبالتالي بعض المنظمات وجدت لها منافذ بدواعي خيرة وآخرون متلبسون بها.

لا أستطيع قفل الباب لكن أقلل مساحة حركتها وليس بالتعبيرات الأمنية وإن كانت واردة ولكن بالمحافظة أو بالسعي لتوفير عوامل استقرار للمواطنين المحتاجين للتعاون أو عمل المنظمات.

وشكراً

تعقيب : الاستاذ عمر

بداية نحيي الأخ الدكتور إبراهيم الأمين. والورقة في الواقع وضعت المشكلة في إطارها الجغرافي التاريخي أو الجيوتاريخي كما يقول البعض. ألقى الضوء على جوانب غير واضحة والجانب التاريخي بالذات. والصراع الذي إمتد إلى قرون وهذه إفرازاته. أضيف إضافة في الجانب الدولي ... الملاحظ منذ بداية استقلال معظم الدول الأفريقية حدث جهد كبير في الدول العربية المنتجة للبترول في مد جسور التعاون مع الدول الأفريقية ، فكانت الصناديق العربية وما قدمته في مجال تنمية إفريقيا وعندنا منها

منظمة التجارة الدولية هي انترنت، موبايل ، الثريا ، وهي القنوات الفضائية ، و هي عالم العولمة الجديد. انت لا تستطيع ان تأخذ منه ما تشاء وتترك الباقي. هذه المحكمة جزء مكمل لفكرة العولمة. الأمير عبد الله ذهب إلى "تكساس" كي يناشد بوش لكي يسمح له ان يدخل منظمة التجارة العالمية. هي لديها قوانين عقوبات افطع من الأمم المتحدة ، أي فيها الحظر وفيها الحصار وفيها كل الوسائل التي عجزت الأمم المتحدة بوسائلها القانونية والتقليدية المحترمة في أن تطبقها.

(WTO) قادرة ان تطبقها على دولة بإجاء من الدول المسيطرة فالمحكمة هي في الواقع جزء من العولمة ، والدول العربية بينها وبين نفسها سوء الحظر ، رمونا نحن في الواجهة، هم يقولوا نحن نعاني من حكام دول فاشلة ، حكام باطشين لشعوبهم ، نحن نرسل الإعانات و نرسل شبابنا ، لابد للعطايا من وسيلة تردع الناس ، وهناك المذابح التي حدثت في سيراليون ، في رواندا ، بورندي، زائير ، فهي وسيلة لحصار المشاكل.

فإذا كان الناس غير قادرين أن يديروا أمرهم فلا بد من مساعدتهم . وهكذا يحصل اللجوء والمشاكل والمجاعات . فلا بد لنا ألا ننفلت لأن الأمر هو جزء من موضوع العولمة.

الورقة الثالثة

تداعيات الصراع السياسي بين الأحزاب السودانية ودورها فى تسوية الأزمة بدارفور

الاستاذ مرتضى مهدي

مقدمة:

تتميز هذه الرقعة الجغرافية الهامة بتغطيتها خمس مساحة السودان، يسكنها حوالي سبعة ملايين نسمة يمثلون ٢٥% من تعداد سكانه وتضم فى جنباتها حوالي ١١٣ قبيلة هي امتداد تاريخي لسلطنات السودان الغربي (كمالي، وصونغي، الهوسا، وداي، والفور) والتي كانت لها علاقات انتماء إسلامي أصيل وضح فى كسوة الكعبة والأوقاف الدارفورية التي ما زالت تتربع على مساحات شاسعة من أرض مكة المكرمة.

تعتمد فى اقتصادها على الزراعة المطرية التقليدية والرعي وتسهم بقدر كبير فى الاقتصاد الوطني وتكمن فى باطنها الكثير من المعادن الاستراتيجية السائلة والمتحجرة تمثل العنصر الأساس للاهتمام الدولي .

تحديد جوانب الأزمة :

إن تناول أزمة دارفور فى أي من جوانبها يستلزم الوقوف على الكثير من جوانب هذه المشكلة اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً وتحديد أبعادها ومعطياتها الدولية والإقليمية والقطرية ومن ثم دور الأحزاب النشطة فى الساحة السياسية القطرية، الحاكم منها والمعارض .

التركيبة السكانية :

عبارة عن تمازج بين قبائل أفريقية انحدر بعضها من أعراق متعددة من حوضي الكونغو والنيجر شكلت العنصر الزنجي وعناصر بربرية من أعالي جبال الأوراس والأطلس وعناصر عربية هاربة من همى الصراعات التي شهدتها الدولة الإسلامية في العصر العباسي (من بطون بني هلال .. بني مازن .. بني فزارة .. بني جلول).

أغلب القبائل العربية التي تسكن هذه الرقعة تعمل بالرعي أما الأفريقية فإن وسيلة كسب عيشها يعتمد على الزراعة المطرية التقليدية .

في الشمال الذي تسوده سافنا فقيرة وشبه صحراء يكون العنصر الغالب هو رعاة إبل (أباله) أما القبائل الرعوية التي تقطن جنوب هذا الإقليم الغني بحشائش السافنا الغنية فهي قبائل تمارس مهنة رعي الأبقار — (بقارة) وهذا ما سنوضح أثره .

لعبت التركيبة الديمغرافية لدارفور العامل الأساسي في تشكيل تاريخ المنطقة وإن أي تناول لمشكلة دارفور لابد له من التركيز على أهم المعطيات الدولية .

الموقع الجيوسياسي :

دارفور هي منطقة تقاطع نفوذ فرانكفوني مدافع وأنجلوسكسوني طامح بشدة للاستيلاء على أي رقعة جغرافية استراتيجية .

— معظم منابع النهر العظيم تنحدر من أراضي دارفور .

— دخول الصين كمنافس ثالث الى مواقع مخزون نفطي هائل وحاجتها لاستغلاله خاصة بعد ظهورها كقوة اقتصادية هائلة وسعيها لتصبح قوة عظمى قادمة .

— الموارد المعدنية الاستراتيجية من سيلكون ويورانيوم التي تعتبرها الولايات المتحدة..

دور المستعمر :

أما المستعمر فقد أثر بصورة مباشرة في غرس بذور الأزمة وتمهيد تربتها لتضرب بجذورها عميقاً إذ أن التقسيم الإداري ورسم الحدود كان وفق الأطماع والمصالح الاستعمارية ولم يعبأ بإرادة الإنسان ولا خصوصية المكان لجعل من تلك الحدود مواعين يصب فيها تجاربه الإدارية المرتكزة على الانتفاع بموارد تلك المناطق. ولعل إشكالية التعايش بين التوتسي والهوتو خير مثال على صحة ما نقول لهذه التقسيمات الجائرة مما يؤكد الأبعاد التاريخية لمسألة الحدود .

تداعيات الصراع بين الأحزاب

أما عن تداعيات الصراع السياسي بين الأحزاب السودانية ودورها في أزمة دارفور فإنها تنقسم إلى فترات :

فترة تكون الأحزاب الوطنية :

كما ذكرت سابقاً فإن دارفور قد تقسمت ما بين الحركة الاستقلالية (حزب الأمة) والحركة الاتحادية (الحزب الوطني الاتحادي سابقا الاتحاد الديمقراطي حاليا) . وترجع عوامل هذا التقسيم إلى الانعكاسات السالبة للمهدية الثانية أي عهد الخليفة عبد الله التعايشي فالتناقض الذي نشأ وتعمق نتيجة لاتجاه المهدية للفكر الجهادي كوسيلة للخلاص من الحكم التركي ووسيلة حكم لتثبيت سلطان الدولة بين القبائل السودانية يتناقض مع المكون الصوفي لوجدان غالب أهل السودان والذي شكل قاعدة ارتكزت عليها الحركة الاتحادية في السودان أجمع ودارفور على وجه الخصوص. ولذلك نجد قبائل الفور، الزغاوة ، والمساليت، مثلث ركائز أساسية قامت عليها الحركة الاتحادية في دارفور مضافاً إليها الأباله وقبائل الكبابيش في شمال كردفان وما لهذه القبائل من مرارات موروثه نتيجة لقيام المهدية بقتل ود التوم (ناظر الكبابيش).

قبائل البقارة ، التعايشة، الرزيقات، المسيرية شكلت الركيزة الأساسية للحركة الاستقلالية بجنوب دارفور . وهناك عامل آخر شكل الخارطة الحزبية في دارفور وهو اتخاذ المهدي الثانية لسياسة أهل الثقة من أبناء عشيرة الخليفة عبدالله من قبائل البقارة ومنازعتهم للسلطة.... في الناظر أو الشيخ جعلت معظم قبائل الأباله والطرق الصوفية تحتمي بالمظلة الاتحادية إثباتاً لوجودها . هذه التشكيلات كانت عاملاً ولم تكن خصماً على الاستقرار والسلام الاجتماعي أما الصراع الحزبي فقد بدأ يطل برأسه في أواسط فترة الديمقراطية الثانية .

فترة الديمقراطية الثانية :

يتمثل الصراع الذي نشأ في معاقل حزب الأمة التقليدية بدارفور - بعد انشقاق الحزب الى جناح الإمام الشهيد الهادي المهدي وجناح الصادق المهدي والذي أدى الى بروز جبهة نهضة دارفور بقيادة محمد إبراهيم دريج - مثل البداية الحقيقية للوجه الحزبي للصراع .

فترة انقلاب مايو :

مثلت فترة الستينيات من القرن الماضي قمة انعكاس صراعات الحرب الباردة ، وقد ضربت دول العالم الثالث موجات عاتية من الانقلابات اليسارية بلافتاتها المختلفة وكان نصيب السودان أكبر بحكم موقعه، إذ أن مايو كانت القاطرة التي دهست الكثير من الآمال والاستقرار وبدلت وشوّهت بنى اجتماعية كانت تمثل صمام أمان السلام الاجتماعي، فالحكم الشعبي المحلي الذي ابتدعته مايو اليسارية كان قاصمة الظهر للإدارة الأهلية التي كانت تمثل حجر الزاوية للسلام الاجتماعي للريف السوداني وتحفظ الأمن بمعناه الواسع على امتداد أرض السودان إذ يمثل صراعاً

بين قبائل اليسار (الشيوعيون والقوميون العرب) الداعمة لمايو والمعاقلة التاريخية للأحزاب الاتحادية والاستقلالية بالنظر الى انعكاسات الاستقطاب الحاد بعد اتفاقية كامب ديفيد وما أحدثته من إرباك في الشارع العربي وكان اثر ذلك في قيام تحالف (السادات، نميري، هبري) في مواجهة (القذافي - جوكوبي) بالإضافة إلى حلف عدن (مانغستو - عبد الفتاح اسماعيل) وبذلك تكون دخلت البلاد مجريات الحرب الأهلية التشادية إذ قامت الحكومة المايوية باستجلاب العديد من القبائل المؤازرة لجوكوبي الى دارفور بكامل عتادها وعدتها وتكامل نفسيات الحرب المتمكنة في أفرادها.

الصراع السياسي فى الفترة الديمقراطية الأخيرة

من المعروف أن جبهة الميثاق قد نازعت حزب الأمة فى مناطق نفوذه التقليدية بدارفور إذ أن كلاهما ينطلق من فكر جهادي استغل الموروث الديني المتأصل فى نفوس قاطني دارفور الذين عرفوا واشتهروا بتمسكهم بالقرآن حفظا وممارسة ، ويدل على ذلك الخلاوي المنتشرة فى كافة بقاع الإقليم . وقد ظهر هذا التنازع فى نتائج الانتخابات الديمقراطية الثالثة إذ أن جميع الدوائر التى فازت بها الجبهة الإسلامية كانت خصما على دوائر حزب الأمة التقليدية . كما تساحت حكومة السيد الصادق مع قوات ما يسمى بـ "الفيلق الإسلامى" المدعومة من ليبيا وقوات "بن عمر" التى كانت تمثل أهم مصادر السلاح بدارفور نسبة للعلاقات الوطيدة التى كانت تربط قيادة حزب الأمة والقيادة الليبية على حساب الأمن والاستقرار الوطنى .

الصراع فى عهد الإنقاذ

إن أول انعكاسات الصراع داخل الحركة الإسلامية تمثل فى حركة داوود بولاد وعبد العزيز الحلو ومحاولات زعزعة التعايش السلمى بين سكان الإقليم عبر إعطاء

سلطات إدارية لأقليات تعيش داخل "حواكير" قبائل أخرى عرفت على مر الزمان بامتلاكها وسيطرتها على هذه الأراضي، ولعل ذلك يرجع الى ضعف الخبرة الإدارية للحكومة التي تضع الولاء الحزبي على رأس أولوياتها الذي يعتبر سمة مميزة للأنظمة التي تبحث لنفسها عن سند شعبي أياً كانت الوسيلة . كما كانت تحركات على الحاج ذات أثر واضح في تركيبة الأجهزة الأمنية وبروز السمة القبلية في عهد الإنقاذ الأول وبروز الصراعات الجهوية في الأجهزة الدستورية والذي عرف بأزمة المجلس الوطني (غازي صلاح الدين والشفيع) والسعي غير الحكيم لاستخدام القبيلة في حسم شئون تنظيمية واتهام كل معارض بالتمرد وسيادة مفهوم (من ليس منا فهو ضدنا) كما كان للتسامح في قانون الجنسية السودانية منحها للأفراد من خارج الحدود وعدم وجود رقابة مركزية للانسحاب البشري عوامل رئيسة في إحداث خلل هائل في التركيبة القبلية للمنطقة، ويحى كذلك عامل تدريب الدولة للشرطة الشعبية على حساب الشرطة القومية كأحد وسائل امتلاك السلاح بصورة عشوائية.

ويكمل الصورة حالياً ضعف الدولة وانحسار سطوتها في المجال الأمني واختزالها في حزب واختزال الحزب في أفراد.

وقد كان للاختلاف الذي طرأ على الحركة الإسلامية ممثلة في قطبيها المؤتمر الشعبي والمؤتمر الوطني أثره الواضح على مشكلة دارفور من خلال زعزعة السلام والأمن الاجتماعي هناك فنجد بعض قيادات الحركات المسلحة كانت قيادات فاعلة في الحركة الإسلامية ومازالت هذه القيادات مخالب قط في الصراع .

دعاوي الإعلام الغربي :

أما عن الدعاوي التي سوق لها الإعلام الغربي من دوافع ذاتية والتي تمثلت في العروبة والزنوجة والإسلام والمسيحية والمركز والهامش ودعاوي انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة والتي لا يوجد لها أي أثر على أرض الواقع بذلك التضخيم

والتحويل للذان يخدمان المشروع الأمريكي والصهيوني الرامي الى اعادة تقسيم المنطقة وفق مصالحها الخاصة .

الخاتمة :

لا بد لنا في الختام أن نركز على الحلول التي تقود إلى الوقوف على بداية الطريق للتخلص من الأزمة وفق منظورنا الخاص ، ونجملها في الآتي :

— تقوية الإدارة الأهلية ومساعدتها من قبل الحكومة لكي تتمكن من أداء دورها الإداري والاجتماعي لمعرفتنا التامة بنفسية مواطن تلك المنطقة التي تأتي نفسه إلا الامتثال لحكم الإدارة الأهلية بحكم موروثه التاريخي .

— إرجاع "الخواكير" وتحديد "المسارات" الرعوية وفق تقسيمها المتفق عليه سابقاً .

— تكثيف العمل التنموي وإشراك المواطن في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية .

— التعامل مع القضايا العامة بمنظور الدولة لا من منظور شخصي أو حزبي ضيق .

— إشاعة ثقافة السلام ورفع الوعي بين المواطنين بترسيخ ثقافة التعايش وتقبل الآخر .

— إفساح المجال للطرق الصوفية بما لها من دور أساسي في تكوين الوجدان السوداني بحكم الموروث الديني للمنطقة (لما لها من قبول لدى كافة الشرائح المتصارعة في المنطقة) .

تعقيب : د. فاروق كدودة

أنا سعيد بالمشاركة في هذا السمنار، أشكر مركز الراصد لإتاحته هذه الفرصة الحقيقية، الأخ مرتضي بذل مجهوداً واتصور انه كان يعاني من صراع في لإعداد هذه

الورقة من أين وفي أي صفحة يقول ماذا؟ و قد تكون له أسباب . لأنه لا أحد يريد الذهاب للسجن في هذا الحر .

لقد لاحظت أن مشكلة دارفور موجودة منذ سنوات طويلة، تأزمت الأوضاع في دارفور لدرجة التدويل. وأعيب على الورقة أنه في هذه الفترة الزاخرة بالأحداث من الممكن تقديم تجربة تستفيد منها الشعوب المجاورة. نحن نتناول دراسة الأحداث بقدر من الاختزال. وأنا متفق مع الكلام الذى قيل في هذا الصباح عن وضع السودان وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، وكيف تفسد الأشياء عندما تختلط الأمور وينقلب العمل السياسي الى شيء غير الأهداف الذى يضعها السياسيون. وأجزاء الكلام الذى قاله الاخ مرتضى جيد والكلام هو عبارة عن خطوط عريضة من الممكن للباحث تطوير هذه النقاط الهامة لدراسات مستقبلية. من الممكن أن نخرج من هذه الورقة بثلاث دراسات او أربع على الأقل.

حالة النظم الديمقراطية والانتقالية والعسكرية انعكست على الأوضاع السياسية المتعاقبة وعلى وضع عبر عنه جغرافياً الاخ مرتضى وهو خمس مساحة السودان. ودارفور كما هو معروف هي أكبر من فرنسا. أنا في الحقيقة أريد أن أضيف بعض الأبعاد ولا أريد أن أحصر نفسي في المسائل التى ذكرت في هذه الورقة. هذا الصراع في دارفور اعتقد أنه لم يأخذ قدراً مناسباً من الاهتمام فى الندوات والأوراق والمقالات.

البحوث الكثيرة التى نشرت عن دارفور فى الآونة الاخيرة أى الخمس سنوات الاخيرة حصل بها اتفاق على تشخيص هذه المشكلة. على أساس أنها صراع حول الموارد وان الناس تتوالد بتزايد فى دارفور بنسبة ٤,٧ ٪ مقابل وجود كهرباء تقدر بـ ٢,٦ ٪ بالنسبة للسودان و الموارد متضائلة نسبة للجفاف والتصحر .. الخ .

هنالك إجماع أن هذا هو لب الصراع فى دارفور بالإضافة إلى أشياء أخرى مثل غياب الدولة أو تدخل الدولة فى أشياء لا قبل لها بها مثل الإدارة الأهلية وتسييسها .

أريد أن انبه إلى أن هنالك جوانب في تطور الوضع العالمي متعلقة بعوامل اقتصادية وسياسية وعالمية. وفي مقولة يمكن أن تنسب في الأساس الى بروفير علي المزروعي وهو كيني أن العولمة نتيجة لاتجاه العالم لنمط معين من الثقافة والسلوك . والآن يريدون إنشاء دين عالمي، ويريدون أن يسبقوا ذلك بلغة عالمية سموها "اسبرانتوا" وهكذا حوار الأديان الذي حدث في السودان هو جزء من هذه المحاولة وهي محاولة يهودية على أي حال . ويبدو أن هناك جزءاً من الناس في القصر الجمهوري من اليهود. وفي ظل هذا الوضع العالمي يقولون ان هناك أقليات إثنية خائفة على ثقافتها وتقاليدها ورقصها وأدبها وموسيقاها، تدفع هذا العامل الأجنبي وتتمسك بخصائصها المحلية. ولذلك العالم النامي الذي لم تكتمل فيه قيام الدولة القومية بهذا المفهوم تظهر فيه حركات إثنية.

اتصور انه من الممكن ببعض من التفصيل قراءة الواقع في دارفور باعتبار أن هناك أقليات قومية تريد ان تحتفظ وتحافظ على كيانها المستقل. وفي يوم ما وفي ظل الإنتقاذ سمعنا بشيء خطير جداً ومنسوب للشيخ د. حسن الترابي ، وهو عمل حزام أممي لعزل مناطق غير عربية من الوسط العربي . وكان هناك برنامج كتب عنه في ذلك الوقت . تعقدت المسألة في دارفور وليس فقط في دارفور فأنا من منطقة النوبة شمال السودان ونحن معروفين أننا طباحين ولا يمكن لنا أن نحمل "الكمش" ونحارب، وليس لدينا "غابة" ولكن الوضع في الشمال هو اسوأ بكثير جداً من الوضع في الجنوب أو في دارفور أو في الشرق.

نتيجة ايدلوجيا العولمة الاقتصادية خرجت الدولة من حياة الناس ولم تعد تقدم أي خدمات لا صحية ولا تعليمية إلى أن وصل عجز الدولة عن تقديم خدمة أمنية أيضاً، ولذلك شعار الدولة في العشر سنين الماضية هي استعادة هيبة الدولة وليس تحسين حياة الناس وليس تقديم خدمات للناس، لأن الدولة فقدت مشروعيتها، لأنها تخلت عن واجباتها وهذا جزء من العولمة.

لقد فقدت الدولة هيبتها أمام المواطن، لذلك لكي تستعيد هذه الهيبة يجب أن تتخذ إجراءات قال عنها الكثيرون بأنها تسييس الإدارة الإلهية، بهدف ملء الفراغ. وهناك ورقة قدمها الاخ "آدم الزين" حول التطورات التاريخية لهذه المشكلة .

انا أريد طرح نقطة وليس شرطاً أن يتفق معي الناس عليها وهي أن أساس الصراع في الجنوب وفي دارفور قائم على أساس الصراع على الموارد . فهناك رعاية يريدون الاستفادة من أرض هي خاضعة لقبائل أخرى. وأعتقد ان الصورة الآن انقلبت تماماً. فالحرب الآن في دارفور انقلبت من حرب على الموارد الضامرة مقابل الاحتياجات المتزايدة إلى حرب غير قادر السودان على استيعابها لأن العامل الخارجي فيها أكبر وأهم من العامل الداخلي .

في يوم ما كنت في مستشفى سوبا وكانت هناك طيبة روسية - لأن مستشفى سوبا كان بعون روسي - أرادت الذهاب إلى بورتسوان. وكنت أنا يومها عميداً لكلية الاقتصاد بجامعة جوبا، فقلت لها لن تشاهدين شيئاً جديداً هناك . وقدمت لها كتاباً اسمه " تاريخ السودان " كتب عام ١٩٥٦ م وترجمه المرحوم البروفسير السماني عبد الله يعقوب. المرأة اسمها سميرفونا ومؤلف الكتاب سميرنوف ربما يكون من نفس العائلة. المهم أنها أرادت بعد ذلك مقابلة جعفر نميري وقد أصرت على ذلك . الكتاب فيه قصة درسناها في المدارس جماعة يأتون جنوب غرب دارفور للعلاج ، والكتاب فيه قصة جماعة حمر يأتون جنوب غرب دارفور يأتيهم مرض جلدي (كاروشة) وذلك في عام ١٨٢٠ م . لأن هذه المنطقة فيها يورانيوم وأن انعكاس اليورانيوم يصيب الناس بطفح جلدي بعضهم يموت ويرجع الآخرون . وقالت يومها عليكم أن تتركوا البترول والقطن وتذهبوا لليورانيوم في هذه المنطقة. وعندما جئت إلى جامعة الخرطوم كلية الجيولوجيا عرفت أن المنطقة زاخرة باليورانيوم. وهناك طائرة شيفرون قبضت في فرنسا في المطار الداخلي وهي محملة باليورانيوم. يقولون أنهم لم يجدوا بترول في السودان بينما كانوا يهربون اليورانيوم . وزملاؤنا في كلية الجيولوجيا بجامعة الخرطوم

- أقول اسم شخص واحد مات وهو "محمد الزين شداد" قال أنه كتب تقارير عن هذه المسائل إلا أن شركات هددته بالقتل إذا تكلم بالمسألة. هذا الكلام تقريبا للصورة، فالحرب لم تعد حرب ضعف الموارد إنما تعدد الموارد... ذهب ، بترول ، يورانيوم. اقتصاد السودان هو اقتصاد حرب war-economy منذ سنوات غميري وسنوات الإنقاذ ، لذلك فإن الاقتصاد السوداني - لو قرأتم أخبار الأمس - مديونيته 1500 % من صادرات السودان بما فيه البترول وان مديونية السودان 150 % من الدخل القومي السوداني. إذن الاقتصاد السوداني war-economy والقرار حوله يتخذ من الخارج. كذلك الأمر بالنسبة لآفاق الحل . السودان اليوم يعيش على الإغاثات وكل مفاتيح الاقتصاد السوداني في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأمريكا. ولذلك لا بد من حل مشكلة السودان بما فيه مشكلة دارفور بان يعاد إقامة نظام تنموي في السودان وليس النظام الذي يقتدي بسياسات التحرير الاقتصادي الشائنة والتي طبقناها في السودان، واتفق مع التوصيات التي ذكرها الأخ وشكراً .

الورقة الرابعة

سياسات الحزب الحاكم

ومجهودات الحكومة في تسوية الأزمة بدارفور

الاستاذ بدوي الخير إدريس

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله (وقل ربّ أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا. وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) صدق الله العظيم .

الأخوة الكرام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، والشكر لمركز الراصد لهذه الدعوى وأعتذر بأنني لم أتمكن من الحضور في الموعد المحدد المضروب والشكر لهذه المساهمة في قضية الساعة وهي قضية أزمة دارفور.

بلا شك فإن هذه الجهود من المراكز المتخصصة ومن ذوي الخبرة والتجربة والدراية ستساعد كثيراً في إلقاء الضوء على كثير من جوانب قضية دارفور والقضايا الأخرى المشابهة لقضية دارفور.

في السودان نشعر بان هناك كثيراً من المناطق الطرفية في شرق السودان أو في جنوب السودان أو حتى في شمال السودان هناك حركة أو أصوات مرفوعة تطالب بحقوقها أو تطالب بالعدالة في كثير من القضايا المطروحة في الساحة السياسية.. أتحدث اليكم في هذه اللحظة وأنا أحد أبناء الولاية الشمالية وعشت في الولاية الشمالية وشاركت في العمل العام في الولاية الشمالية سواء الولاية الشمالية الأم قبل التقسيم أو بعد التقسيم أو في فترات سابقة.. كان قدرني أن أعطي الولاية الشمالية إما بمسماها الحالية أو بالولاية الشمالية الأم عندما كنا في الدامر وربطتني هذه العلاقة

بروابط ممتدة وساعدتني في التعرف على أجزاء كثيرة جداً من الولاية الشمالية التي يعتبرها بعض الناس أكثر حظاً من غيرها من الولايات الأخرى ولكن إذا أتاحت الفرصة للناس وذهبوا للولاية الشمالية سيجدونها أكثر فقراً وتعاسة بل هناك دراسات توضح بأن أقل دخل فرد على مستوى السودان في الولاية الشمالية. أيها الأخوة الكرام كان قدري بأن أطوف على عدد من الولايات وأعمل كأول والي لولاية البحر الأحمر لفترة من الزمن وهي ولاية متفردة بمشاكلها وقضاياها المعروفة مؤتمراً البجة وغير ذلك وشعار الجهل والفقر والمرض وكان قدري العمل في الولاية الشمالية مرة أخرى وفي نهر النيل أخيراً في ولاية النيل الأبيض هذه الولاية التي تضم كل قبائل السودان تقريباً. دارفور.. حضرت قبل يومين تقريباً من نيالا وذهبت مع القطاع السياسي في إحداث مصالحات بين القبائل المختلفة في ولايات دارفور حل هذه الأزمة. هناك صراع بين القبائل المختلفة سواء كان على الموارد وغيرها ثم تطورت المشكلة كصراع إما مشاركة في السلطة أو مشاركة في الحكم أو غير ذلك لكننا نعتزف أن هنالك أزمة ومشكلة في دارفور — مشكلة حقيقية في دارفور تتعلق إما بالمشاركة في السلطة إما بقضية الخدمات أو في التنمية أو التخلف أو غير ذلك لا أحد يستطيع إنكار هذه الحقيقة لكن أستطيع أن أقول لم تكن نحن السبب في هذه الأزمة أو في هذه المشكلة التي يشكو منها أهل دارفور في الوقت الحاضر. ولكن هنالك خطوات جادة بدأت منذ فترة طويلة من الزمن منذ قيام ثورة الإنقاذ الوطني لاحتواء هذه الأزمة ولعل أول قضية حضرها الناس في الفاشر تلك المصالحة الكبيرة وثورة الانقاذ الوطني آنذاك عمرها أيام معدودة، وحصلت مصالحة بين القبائل المختلفة حتى تعود دارفور الى سيرتها الأولى ودارفور فيها خيرات وموارد طبيعية ضخمة سواء في شكل وديان أو في شكل أراضي زراعية أو في شكل ثروة حيوانية، في جنوب دارفور وفي شمال دارفور وفي غرب دارفور. والحمد لله أبناء دارفور الذين تعلموا ونالوا قسطاً من التعليم في مستويات رفيعة جداً — الجامعية وفوق الجامعية — بلا شك هنالك عدد

ضخم وكبير وكما ذكر الاخ د. كدودة المشكلة بدأت كصراع على الموارد الطبيعية بين القبائل في دارفور ، سواء القبائل الرعوية أو القبائل الزراعية وكانت هذه مشاكل طبيعية تحدث دائماً بين المزارعين والرعاة وهناك عادات وأعراف وتقاليـد موروثـة في كيفية فض هذه النزاعات وكيفية فتح المسارات للرعاة والمزارعين وغيره تنتهي هذه المشاكل كما تعلمون في وقتها بأعرافهم وتقاليدهم وعاداتهم ولكن تطورت هذه المسألة حتى أصبحت أزمة.

لقد ترك كثير من الناس ديارهم وخرجوا من قراهم وهم يعيشون الآن في معسكرات ولا أحسب الإنسان يتمناها لأي كائن. إذا ذهبنا للمعسكرات في نبالا أو في الفاشر أو في الجنيـنة وغيرها من المدن الكبرى فإن الإنسان يعيش عيشة لا يتمناها الإنسان لنفسه ولا لغيره، التحدي الكبير الذي يواجهنا كسودانيين سواء كان حزب حاكم أو نظام موجود في السودان في كيفية إخراج هؤلاء المواطنين من هذه المعسكرات وإعادةهم إلى قراهم وإعادةهم الى سيرتهم الأولى حتى يمارسوا حياتهم الطبيعية التي تعودوا عليها. لكن عموماً إذا القضية المرفوعة الآن والتي تصاعدت بهذه الأزمـة هي قضية إقتسام السلطة والثروة كما يتحدث الناس في كثير من المناطق المختلفة لا شك بأن هنالك جهداً كبيراً وعظيماً جداً بذل خلال السنوات الماضية وعلى سبيل المثال نأتي للمشاركة في السلطة لا أريد الحديث عن المشاركة على المستوى الاتحادي لكن عندما تم تقسيم السودان إلى محافظات كان نصيب وافر لولايات دارفور من هذه المحافظات. الآن المحليات في دارفور لا تقل عن عشرين محلية في الولايات الثلاث — هذه المحليات المعتمدون هم الذين يقودونها ، وهناك مؤسسات تشريعية شعبية، هذه المجالس لها الحق في أنها تشرع ولها الحق في ان تضع الخطط والبرامج وتضع هذه الخطط والبرامج أمام الجهاز التنفيذي الذي يقوده الأخ المعتمد. وهذه المؤسسات الشعبية تتكون من أبناء المناطق أنفسهم يجلسون ويناقشون الميزانيات السنوية ويقررون في كل شأن من الشئون التي تخصهم في هذه المحليات.

عندما تم تقسيم السودان الى ولايات كان نصيب دارفور ثلاث ولايات ولاية جنوب دارفور، ولاية غرب دارفور، ولاية شمال دارفور هذه الولايات لها حكومات ولها مؤسسات تشريعية ولها منظمات مختلفة ومعظم هذه المواقع الآن يملؤها أبناء دارفور في مجالسهم التشريعية لكي يشرعوا ويقننوا ويخططوا وينفذوا بالتضامن مع الأجهزة التنفيذية الموجودة في هذه الولايات. أعتقد أن هنالك نصيباً واسعاً لأبناء دارفور لكي يشاركوا في هذه السلطة ولكي يخططوا ويقننوا في داخل هذه الولايات ولهم مساحة واسعة جداً.

منذ وقت طويل نطالب بأن هذا السودان لا يمكن أن يدار مركزياً بأي حال من الاحوال بهذه السعة وبهذه المساحة وبهذا التنوع العرقي وبهذه المسافات المتباعدة بين جهات السودان المختلفة. كانت هناك قناعة منذ اللحظة الأولى بأنه لا بد من تمكين الحكم الاتحادي ولا بد من توفير الموارد والإمكانات والسلطات والصلاحيات حتى يتمكن أهل كل ولاية من إدارة أنفسهم لأنفسهم والحمد لله عندما يشرع الناس في تنفيذ اتفاقية السلام الآن سيجد كثير من أبناء الولايات أنفسهم داخل هذه الولايات للمشاركة. إذا اتجهنا نحو الخدمات المختلفة الآن فمن يذهب إلى مطار نيالا يستطيع أن يتجه إلى جميع اتجاهات العالم، من نيالا إلى امريكا وإلى أوروبا وإلى مناطق السودان المختلفة ونفس المطار الآن في الفاشر ونفس هذا الجهد الآن يبذل في مدينة الجنيينة لكي يكون هناك مطار دولي في الجنيينة وكذلك في مجال الاتصالات حيث تستطيع أن تتحدث من نيالا الى كل جهات السودان وكذلك من الفاشر وكذا وكذا.. وإذا عدنا إلى الخدمات الأساسية الأخرى في مجال التعليم أو الصحة أو في مجال خدمات مياه الشرب النقية، الآن ما تم انجازه في ولاية دارفور لتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان مقارنة بأي فترة سابقة ستجد أن الزيادة في معدلات زيادة مياه الشرب في دارفور معدلات ضخمة وكبيرة. صحيح أن هذا لا يرضي طموح أهلنا في دارفور خاصة وأن هناك أعداداً كبيرة في دارفور الآن كما قلت لكم تخرجوا من الجامعات ونالوا درجات

علمية ولهم طموح ولا أحد يستطيع ان يحد طموح الناس. أعتقد الآن أن هنالك مساحة كبيرة وضخمة فيما يختص بالأزمة والصراع.

الآن هناك عدة محاور تتحرك فيها الدولة ويتحرك فيها الحزب، والشعار المرفوع هو الحوار وتسعى الحكومة الآن لتلتقي بأبناء دارفور سواء كانوا حملة السلاح أو غير ذلك في أبوجا وانجمينا وفي طرابلس. وتخيلوا اخواني الكرام الوقت الذى أضعناه في السفر والحوار والحديث وغير ذلك حل هذه الأزمة وتخيلوا هذه المبالغ التى صرفت فى سبيل استتباب الأمن وتوفير الأمن. وهكذا فى ظل الحرب التى فى الولايات الجنوبية فى هذه الفترة الطويلة من الزمن، لقد استنزفت هذه الحرب كما تعلمون إمكانيات مادية وبشرية ضخمة جداً من أهل السودان كان يمكن توظيف فى تطوير السودان. لقد جاءت أزمة دارفور لكي تمتص هذه الفرحة التى كاد أن يسعد بها أهل السودان فى ظل اتفاقية السلام بعد هذه الحرب الطويلة.

عموماً الآن هنالك جهود ضخمة سواء على المستوى المحلى فى الولايات أو على المستوى الاتحادي، وقد بذل جهد كبير جداً مع زعماء العشائر الآن فى الخرطوم وتوصل الناس الى اتفاق بين القبائل العربية وغير العربية. وذهبنا الى دارفور نحمل هذه الوثيقة ووجدنا بأن هناك جهداً من الحكومات الولائية والزعماء المحليين أيضاً لإحداث مصالحات بين هذه القبائل المختلفة التى ظلت تعيش مع بعضها البعض لفترة طويلة من الزمن. هناك الآن جهداً كبيراً جداً مبذول محلياً وعلى المستوى القومي لإحداث المصالحة التى تتم بين هذه القبائل لانه اذا لم تتم هذه المصالحات بين القيادات المحلية وبين المواطنين المحليين فإن الحكومة أو الشرطة أو الجيش لن يستطيع ان يوفر الأمن ولن يستطيع ان يوفر الطمأنينة ما لم يكن أمر الأمن مسئولية فردية و مسئولية اجتماعية و مسئولية مباشرة من المواطنين أنفسهم. هناك الآن مجموعة كبيرة جداً من زعماء العشائر فى نيالا بدأوا عمل ضخمة جداً لإعادة تعمير هذه القرى التى خربت بواسطة حملة السلاح، أو الصراع الذى تم فى دارفور هنالك الآن جهداً مقدراً جداً من حكومات الولايات ، ونكاد نقول بأنه الآن فى جنوب دارفور هنالك حوالي 70 %

من المشكلة تكاد تكون في طريقها الى الحل لأن هنالك قرىَ عمرت وهنالك أمن على مستوى هذه القرى وتوفير الخدمات الأساسية هنالك استعداد الآن لاستقبال فصل الخريف وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي حتي يستطيع المواطنون ان يستفيدوا من فصل الخريف لأنه في الفصل الماضي حوالي ٥ ملايين فدان تزرع في دارفور، نتيجة لهذا الصراع لم يتمكن الناس من زراعة فدان واحد في دارفور لذلك الآن كما ذكر الأخ الدكتور فاروق كدودة فإن جزءاً كبيراً من ولايات دارفور تعيش على الإغاثات والمنظمات وأنتم تعلمون، هذه المنظمات واجندتها المختلفة ونخشى ما نخشى ان هذه المعسكرات تظل سنوات أخرى . يجب أن يعطى إنسان دارفور هذه القيم الرفيعة التي توارثوها عن آبائهم وأجدادهم واعتمادهم على أنفسهم. وهذه الإغاثات كما تعلمون هي عبارة عن سموم لامتناس أو لاجتثاث ظاهرة الاعتماد على النفس حتى يعيش الناس عائلة على غيرهم من المنظمات المختلفة.

زعماء العشائر سيتحركون أيضاً إلى شمال دارفور وإلى غرب دارفور. جزء من هذه المعسكرات أزيلت تماماً في دارفور وعاد الناس إلى قراهم وباشروا حياتهم التي كانوا يعيشونها من ذي قبل ونحن نتعشم من أبناء دارفور المتواجدين في الخرطوم وذوي الخبرة والتجربة والدراية في ان يعينوا أهلهم قبل ان يعينوا النظام أو السلطة أو الحزب الحاكم بأنه ما لم يتدخلوا هم أنفسهم في اقناع أهلهم في المصالحات المطلوبة بين القبائل فإن ذلك سيستنزف وقتاً طويلاً جداً حتى تعود هذه المناطق الى سيرتها الأولى، وقد سعدت في فترة من فترات حياتي أن أعمل "معلماً" في ولايات دارفور وعشت في دارفور حينما كانت آمنة ومستقرة . نحن نتصور بانه الآن بهذه المصالحات وبالحوار الذي يدور الآن في النجيينا وسيبدأ قريباً جداً في أبوجا ان ترى دارفور العودة الى سيرتها الأولى وانتظام العمل في طريق الانقاذ الغربي و ترقية الخدمات وتطويرها حتى تنال دارفور نصيبها من السلطة والثروة . أكتفي بهذا وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ... وشكراً.

مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن الخاصة بالسودان

الدكتور / عز الدين الطيب آدم

أستاذ القانون الدولي المساعد بجامعة النيلين

إن دراسة قرارات مجلس الأمن الخاصة بأزمة دارفور في ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تحتاج إلى تفصيل واسع يتعدى مجرد مقالة أو بحث صغير ، لذلك سوف يكون بحثنا مقتصرأ على بعض الجوانب القانونية التي اعتقدنا بأنها محلاً لتساؤلات على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة على أمل أن يتم بحث جميع القرارات التي صدرت بشأن الأزمة في وقت لاحق .

لقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات تتعلق بمعالجة الأوضاع في إقليم دارفور خلال فترة زمنية وجيزة بموجب أحكام الفصلين السادس والسابع من الميثاق ، وتضمنت هذه القرارات تدابير وإجراءات متداخلة ومتشعبة تناولت موضوعات وقضايا كثيرة بصورة غير معهودة في تاريخ تعامل مجلس الأمن مع السودان والتي تجاوزت العشرات وفي خلال أقل من أسبوع واحد صدرت ثلاثة قرارات بموجب الفصل السابع في الفترة من 24 / مارس 2005م حتى ٣١ مارس ٢٠٠٥م لم يسبق للمجلس أن تناول قسماً منها بهذه الكيفية التي وردت في قراراته هذه . ويشير هذا الوضع تساؤلات قانونية وسياسية عديدة حول الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن الأزمة من حيث السرعة والوقت وما يتعلق بالسلطة التقديرية التي يتمتع بها المجلس بوصفه الجهاز الرئيسي المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي .

نرى إذا كانت هذه السلطة مطلقة في اتخاذ الإجراءات الملائمة والمناسبة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي يراها دون قيود أو ضوابط أو تقييد بمعايير وقيود، توصف قراراته بعدم المشروعية وكذلك إذا تجاوز حدود اختصاصاته الأساسية *Altra Vires* decisions المنصوص عليها في أحكام الميثاق من الناحية القانونية . ولكن إذا كانت هذه القيود كذلك ، فما هي الجهة أو الهيئة التي يمكن أن تراقب مدى مشروعية أو قانونية قرارات المجلس ، وهل تستطيع استئناف أو مراجعة قراراته .

قضائياً يحكم على بطلانها قانوناً خاصة إذا كانت هذه القرارات تستند إلى حسابات سياسية محضة لا صلة لها مباشرة بموضوع النزاع ولا سيما إذا كانت طبيعة النزاع قانونية محضة . ويمكن احتسابها قرارات خارجة عن نطاق الاختصاص بالتالي ليست لها أي قيمة قانونية مما يجوز التحلل منها :

"the decision that are manifestly outside the scope of an international organization or that based on irrelevant political consideration should be regarded as ultra vires and without legal effect"

حيث أن عيب التجاوز أمر يشوب القرار في ذاته بالتالي يكون عديم الأثر ليس في حاجة لإقرار من أجهزة أخرى.

ولكن للأسف هذا الاتجاه على الرغم من قوة أسانيد ومقوليتها لا يتناسب مع رغبة واضعي ميثاق الأمم المتحدة خاصة الدول دائمة العضوية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وقد تعمدوا الإغفال عن إدراج نص صريح في أحكام الميثاق يتعلق بمسألتين هامتين كانت أغلبية عضوية المجتمع الدولي ستكون أكثر اطمئناناً بجانبهما الرقابة على مشروعية قرارات مجلس الأمن التي تمس الحقوق الأساسية للدول. والجهة المختصة بتفسير أحكام الميثاق، وذلك عندما رفض مندوبو الدول الدائمة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 م الاقتراح البلجيكي المساند من بعض دول أمريكا اللاتينية

الذى يخول الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية ثم عدل هذا الاقتراح ليكون أكثر قبولاً لدى الدول دائمة العضوية بأن يكون قاصراً على طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية إذا اعتقدت بأن توجه مجلس الأمن ينتهك حقوقها الأساسية التي تتمتع بها بموجب قواعد القانون الدولي. وانتهى الأمر إلى أن كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة يختص بتفسير الميثاق في حدود اختصاصاته الواردة معه من خلال ممارسته اليومية^(١) ، عندئذ انقسم الفقهاء والشراح، و منهم من أخذ بمعيار افتراض شرعية presumptions of validity قرارات مجلس الأمن وخاصة تلك المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق^(٢) ، وترى بأن الاعتراف للدول بمشروعية معارضة الذي منحت من أجله هذه السلطة . وهذا الهدف الأخير هو الهدف المعيب إذ لا يمكن استنتاجه من قصد المشرع لأنه لم يضعه أصلاً وإنما انصرف إليه قصد من يمارس السلطة من خلال استخدامه لوسيلة مشروعة لبلوغ غاية غير مشروعة . وهنا تتجلى خطورة هذا العيب في نظام الأمم المتحدة خاصة تشكيلة مجلس الأمن المزودة بالنسبة للعضوية الدائمة على خلاف العيوب الأخرى لكونه عيباً خفياً أو مستتراً حين يقتصر التصرف القانوني لأنه يحبط ذاته باسم مظاهر المشروعية التي توحى باستنادها الصحيح لأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي !!.

دور مجلس الأمن في إطار مهام حفظ السلم والأمن الدوليين

يمارس المجلس في هذا الإطار نوعين من السلطة وهما :

أولاً : سلطة فض النزاعات الدولية سلمياً :

يمارس المجلس هذه السلطة بموجب أحكام الفصل السادس من الميثاق في المواد

(٣٣-٣٨) إعمالاً لمبدأ عام من مبادئ الأمم المتحدة الذي نصت عليه المادة 3/2

(١) Eberesick: The legal validity of Ultra virus decision of international Organization , A.I.L. vol, 77. No,2A pril, 1983, p 248.

(٢) ibid. p. 251

التي تقضي بأن (يفض جميع أعضاء المنظمة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر).

دور المجلس في إطار هذه السلطة لا يتجاوز عن دور الوسيط الذي يلتزم حلاً سلمياً للنزاع من خلال إصدار توصياته غير الملزمة قانوناً للدول الأطراف باستخدام الوسائل السلمية من مفاوضة ، تحقيق ، وساطة ، توفيق ، تحكيم ، تسوية قضائية ، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية .

ثانياً : سلطة اتخاذ تدابير القرار والجزاءات

يمارس المجلس هذه السلطة في حالة فشل المساعي السلمية التي أوصى بها لتسوية النزاع ، أو لتخفيف حدة الموقف أو تفاقم المواقف أو اشتداد الاحتكاك الدولي استناداً للمادة (39) من الميثاق ، ليقرر المجلس بموجب أحكام الفصل السابع ما يجب اتخاذه من إجراءات ملائمة أو مناسبة لمواجهة الحالات التي تهدد السلم أو الإخلال به أو أن ما وقع يعد عملاً من أعمال العدوان ومن ثم يكون محلاً لتساؤلات قانونية وسياسية عديدة وعلى درجة كبيرة من الأهمية في إطار المجتمع الدولي وذلك على النحو الآتي:-

1. يلاحظ اتفاق معظم القرارات سواء التي صدرت بموجب الفصل السادس ابتداء من القرار 1325 (2000) حتى القرارين 1547 (2004) و 1574 (2004) والقرارات التي صدرت بموجب الفصل السابع بدءاً من القرار 1556 (2004) ثم 1590 (2005) و 1591 و 1593 (2005) قد أكدت التزام المجلس على احترام سيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية في إطار أهمية الجوار وعدم التدخل ، والتعاون الإقليمي .

2. جاءت القرارات 1547 (2004) و 1574 (2004) والتي صدرت بموجب الفصل السادس بوصفها توصيات غير ملزمة قانوناً ولكن حملت في طياتها تحذيرات واضحة للحكومة وأطراف الأزمة في دارفور تنادي بضرورة الإسراع في تقديم مرتكبي

الجرائم الدولية إلى المحكمة والإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة أو الملائمة بموجب أحكام المادة (41) من الفصل السابع.

3. قرار المجلس بموجب القرارات 1556 (2004) و 1590 و 1591 و 1593 (2005) أشارت بأن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة .

4. إذ يدين المجلس بموجب هذه القرارات جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

5. يرحب بالتزام الحكومة بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها ونزع أسلحة مليشيات الجنجويد.

6. لم تشر هذه القرارات صراحة للمادة القانونية من الميثاق التي يستند إليها المجلس في قراراته بما فيها القرار 1556 (2004) في الفقرة (6) التي طلبت من الحكومة الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها.

يلاحظ تطبيق تدابير الخطر الاقتصادي بموجب المادة (41) على إقليم دارفور بشأن استخدام سفن أو طائرات أو بيع أسلحة إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات دارفور الأربع بمن فيهم الجنجويد وإمدادهم بالأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية وقطع الغيار (بموجب الفقرات 7-8) من القرار المذكور .

7. الملاحظة القانونية الهامة في القرارات (1590) الصادر في 24 مارس 2005 م (1591) الصادر في 29 مارس 2005 م ، (1593) في 31 مارس 2005 م لم تشر صراحة إلى أي مادة قانونية في الميثاق. هذا يعني اتخاذ كافة التدابير الواردة في الفصل السابع ويؤكد الطابع السياسي للمجلس في كونه مخولا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ويتصرف بموجب سلطته التقديرية الواسعة دون الحاجة إلى النص على ضوابط قانونية معينة سوى ما وردت في الفقرة الثانية من المادة 24 من الميثاق.

8. التهافت من المجلس في إصدار عدة قرارات في مهلة زمنية قصيرة جداً وبسرعة عاجلة لم تتجاوز الستة أيام للقرارات الثلاثة المذكورة أعلاه ، تشير الاستفهام بأن المجلس ينوي عدم منح الحكومة فرصة كافية للتحرك السياسي بتنفيذ متطلبات السلام التي جاءت في صلب القرار (1590) واتفاق انجمننا لوقف إطلاق النار ليقدر المجلس بعد أربعة أيام فقط بموجب القرار (1591) عدم وفاء جميع الأطراف في الصراع بالتزاماتها ، وينشئ وفقاً للمادة (28) في نطاقه الداخلي - لجنة تابعة للمجلس وتضم جميع أعضاء المجلس لتضطلع بمهام خطيرة تناثرت في فقرات عديدة تارة بالأرقام وأخرى بالحروف لتقرر نظام وصايا على السودان وبالتالي تنظر في الطلبات المقدمة من الحكومة بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقاً للمادة (7) وإصدار موافقة مسبقة على حسب الاقتضاء .

- تجمد جميع الدول الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها .

- ألا تسري التدابير المفروضة بموجب هذا القرار على الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الأساسية ، لسداد ثمن المواد الغذائية أو الإيجارات أو القروض أو الأدوية للعلاج الطبي أو الضرائب أو أقساط التأمين ورسوم المنافع ... الخ .

إذ يؤكد المجلس أنه سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأحكام المادة (41) من الميثاق في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين ٦ و ١ إذا تدهورت الحالة في دارفور. ولا شك من الناحية القانونية أن التهافت في سرعة إصدار القرارات يشكل إخلالاً صريحاً بأحد مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ حسن النية الذي كشفت عن أهيمته محكمة العدل الدولية في قضية الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة بموجب المادة (4) قالت "بضرورة

الالتزام بالتصرف بحسن نية بوصفه التزام قانوني راسخ تلتزم به كل دولة عضو في الأمم المتحدة عندما تستخدم صلاحيتها في التصويت في قبول الأعضاء الجدد بوصفه قيذا على حرية الاختيار لاعتبارات سياسية" وأكدت المحكمة هذا المبدأ في قضايا دولية عديدة منها قضية رعايا الولايات المتحدة في مراكش عام 1952 م والرأي الاستشاري بشأن شكوى العاملين في اليونسكو .

من خلال هذه الآراء القضائية لحكمة العدل الدولية تؤكد ليس من حسن النية في شيء (أن يتصرف مجلس الأمن في قراراته ضد السودان بحماس مفرط واستعجال غير معهود وتصميم لا يلين على استخدام سلطته التقديرية بموجب الفصل السابع مجدها الأقصى و أن يصل إلى حد استخدام القوة في فترة زمنية قصيرة لا تكفي لقراءة ودراسة هذه القرارات بتروى لتدبر أمر تنفيذها والامتنال لها من خلال منح الحكومة فرصة معقولة لترتيب أمورها والوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة من ترسيخ مفهوم السلام فضلا عن تزامن تصميم المجلس في هذه المرحلة على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالح الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء السودان موحد ينعم بالرخاء وتحترم فيه حقوق الإنسان .

9. اما الجوانب القانونية للقرار (1593) تتعلق بمسألتين مسألة التسليم والاختصاص القضائي الجنائي بشأن محاكمة الجناة من مرتكبي الجرائم الدولية من جرائم حرب أو ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وهي مسائل قانونية التسوية فيها ممكنة وسهلة وميسورة لأنها تتعلق بمسائل في القوانين الداخلية والدولية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذى يسمح تقديم العديد من الدفوع القانونية الشكلية والموضوعية سواء بعدم الاختصاص أو عدم قبول الدعوة أو عدم الإجابة لطلب تسليم شخص يتمتع بالحصانة الدولية أو الدبلوماسية وفقا للمادة (98) من نظام المحكمة إذا لم تتنازل دولة عن هذه الحصانة. ومعلوم أن النظام الأساسي

للمحكمة راعى سيادة الدول وتمسكها بقاعدة إقليمية القوانين على الجرائم ذات الصلة حيث أوضح بأن المحكمة مكملت للولايات القضائية الوطنية . ومعلوماً أن نظام تسليم الجناة هو نظام قانوني يقوم على فكرتين الأولى تحقيق العدالة من خلال عدم إفلات الجاني من العقاب والثانية تحقيق المصلحة العامة المشتركة في منع الجريمة ومعاقبة الجاني .

انطلاقاً من ذلك يؤكد غالبية فقهاء القانون الدولي بأنه لا توجد قاعدة في القانون الدولي مرعية بين الدول لها صفة الإلزام القانوني توجب على الدول تسليم الجرمين ناهيك عن رعاياها إذا لم تكن هناك معاهدة . لذا فالأمر كله لا يتعدي ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الذى يقضي من الدولة المطلوب إليها التسليم أن تأخذ أحد الأمرين : —

إما أن لا تسلم المتهم ، أو تحاكمه بمعرفتها، وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي يمنح الدولة مطلقاً قطعية الخيار وفقاً لقوانينها الوطنية، وهذا هو الاتجاه السائد في معظم التشريعات الوطنية الجنائية لدول العالم بوصفه أحد مظاهر السيادة الوطنية ومستنداً إلى مبررات ومصوغات دستورية واتفاقيات دولية أخذت به كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا واليونان ويوغسلافيا — هذا على سبيل المثال وليس الحصر — وكافة الدول العربية .

وأيدت محكمة العدل الدولية هذا الاتجاه الذى جاء واضحاً في الإعلان المشترك لقضاة المحكمة Aguilar & Guillaume – Tarrisov Eversen بقولهم بأن التسليم قرار سيادي بالنسبة للدولة ، هذا بالإضافة لضمانات المحكمة العادلة وفقاً للمادة (55) من نظام المحكمة .

ومن ناحية أخرى يؤكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أولوية القضاء الجنائي الوطني على القضاء الدولي باعتبار الأخير مكمل للولايات

القضائية الجنائية الوطنية وقد تجلي هذا الإقرار بصفة صريحة في ديباجة النظام الأساسي لهذه المحكمة في مادته الأولى بوصفه أحدث نص قانوني دولي نافذ ومدون لقواعد قانونية خاصة بالقضاء الدولي ونصت هذه الديباجة (من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المستولين عن ارتكاب جرائم دولية ما لم يتعذر أو لم يتحقق ذلك).

إن الملاحظة الهامة الجديرة بالاهتمام تكمن في رفض الولايات المتحدة أن تكون طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خوفاً من خضوع عناصر قواتها المسلحة لاختصاص المحكمة . وبالتالي استصدرت قراراً من مجلس الأمن يستثني عناصر القوات الأمريكية المشاركين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من اختصاص المحكمة الجنائية لمدة عام قابلة للتجديد من قبل المجلس متى ما دعت الحاجة إلى ذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1422 بتاريخ يوليو 2002م وهذا القرار يشكل سابقة خطيرة تتعارض صراحة مع مقتضيات كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي وحقوق الإنسان وأحكام الميثاق لأنه قرار محتل وغير مشروع من الناحية القانونية ، إذ لا يجوز تغيير مقتضيات واردة بمعاهدة دولية بقرار مجلس الأمن !! فضلاً عن إمكانية استخدامه في أي نزاعات دولية مشابهة كما هو في حالة السودان أو أي نزاعات مستقبلية أخرى .

في الختام نوصي بشدة بمراجعة القانون الجنائي السوداني إذا لم يكن متضمناً لبعض الجرائم الواردة في القانون الدولي الإنساني يمكن إدراجها بمقتضى المادة 146 من الاتفاقية الرابعة لاتفاقيات جنيف لعام 1949م والتي تدعو الدول الأطراف فيها إلى تبني قوانين جنائية من شأنها تضمن محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية بواسطة محاكمها الوطنية (إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى التأكد من توافر المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية وفقاً للمعايير الدولية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في ميلانو عام 1985

م المنشور بموجب قرار الجمعية العامة للأمم رقم 32/ 40 بتاريخ 1985/11/29 م
وذلك من أجل مسيرة التشريعات الدولية السائدة في المجتمع الدولي .

قضية دارفور أمام مجلس الأمن التدويل، المحاكمة، والمصالح السياسية

د. محمد النحال

تقديم :

"يذكر أن جنوداً للامبراطور السكندر المقدوني ألقوا القبض على سفينة في البحر تمارس القرصنة فسألوا القبطان كيف تجرؤ على القرصنة في البحر؟ فقال : أنا أمارس القرصنة بسفينة صغيرة فتدعوني لصاً، بينما تفعلون أنتم ما أفعل بسفن كبيرة وباسم الملك فتدعونه إمبراطوراً".

هكذا ما بين الدول القوية والضعيفة تقع الاتهامات وتتوزع التوصيفات، فالدول الكبرى راعية لحقوق الانسان والديمقراطية، أما الأخرى فهي راعية الإرهاب والاستبداد .

في ظل اختلال توازن القوى في العقد الأخير من القرن الماضي وظهور النظام العالمي الجديد الذي يتسم بتفرد الامبراطورية الامريكية، فإن واقع الحال لم يختلف كثيراً عما كان عليه الوضع في زمن صعود الامبراطوريات القديمة . فالدولة الوحيدة في التاريخ التي استخدمت السلاح النووي هي الولايات المتحدة وتمدد اليوم باستخدامه في حروبها الاستباقية ، وفي المقابل شنت حرباً ضروساً على العراق بزعم ان لديه (النية) في تطوير قدراته العسكرية لامتلاك أسلحة دمار شامل وقد يكون الأمر كذلك مع إيران وكوريا الشمالية .

وعلى مرأي ومسمع العالم تمارس إسرائيل يومياً انتهاكات ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومع ذلك فهي الدولة الوحيدة " الحرة! " في المنطقة^(١).

(١) " مشروع الشرق الأوسط الكبير " الذي طرحته الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثمانية - ترجمة ونشر صحيفة الحياة اللندنية ١٣ فبراير ٢٠٠٤

وباسم الدفاع عن الديمقراطية والحرية في العالم تمارس الولايات المتحدة القتل والاعتصاب والتعذيب بلا قلب أو خلق ، ثم لا يجوز مثل جنودها أمام القضاء الدولي لأنهم يتمتعون بحصانة "فوق القانون" . أما في دارفور فالويل والشبور لكل من سولت له نفسه بتجاوز القانون الدولي الإنساني أو حقوق الانسان ولا أحد يعلم عند من سينتهي القضاء الدولي في السودان بعدما طال الرواندي "سيمون بكيندي" الملحن والمغني عبر "إذاعة ألف تلة" بتهمة التحريض ضد التوتسي^(١) .

إن وجود جهاز قضائي دولي فعال ونزيه هو ضمان حقيقي لاستقرار الأمن والسلام العالمي وهو صمام أمان بدونه يبقى العالم كله في خطر . ففي القرن الماضي انهارت عصبة الأمم ولم تعمر طويلاً بسبب خلل في "العهد" وإخلال بالالتزام . واندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ تعبيراً عن وجود خلل في "عهد عصبة الأمم" ، ولتؤكد أن عدم وجود مجلس نزيه للأمن الدولي قادراً على فرض الالتزام بالقانون الدولي هو نذير حرب مستعرة كلما انطفأت في بقعة اشتعلت في بقعة أخرى من العالم . في عام ١٩٤٥ شهد العالم ميلاد منظمة الأمم المتحدة على أمل أن تكون قادرة على تجنب البشرية ويلات الحرب التي يصعب وصفها ، إلا أن الصلاحيات المطلقة التي منحت لجهازها التنفيذي المتمثل في مجلس الأمن ثم سوء استخدام صلاحياته وسلطاته ، يشكل معول هدم لكل منظومة المجتمع الدولي وينسف حالة الأمن والسلام الدوليين . فحالة الاستقرار النسبي التي شهدتها العالم خلال نصف القرن الماضي كان بسبب التوازن الاستراتيجي بين منظومة الدول الاشتراكية والأخرى الغربية لا بسبب قدرة الأمم المتحدة على تحقيق السلم العالمي . وبمجرد تفكك المنظومة الاشتراكية اختل توازن القوى وانكشفت سوءة مجلس الأمن والأمم المتحدة وبات واضحاً سوء استعمال السلطة في مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى . وسيظل القرار ١٥٩٣

(١) موقع وكالة أنباء عموم أفريقيا على الانترنت ٢٠٠٢/٢/١٥ م - الرابط www.panabress.com

الخاص بمحاكمة السودانيين واستثناء الأمريكيين شاهد تاريخي على مستوى التردى الذى وصلت إليه منظمة الأمم المتحدة.

قضية دارفور أمام مجلس الأمن : قراءة فى القرار ١٥٤٧

لقد بدأ مجلس الأمن بالنظر فى قضية دارفور من خلال القرار ١٥٤٧ بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٤م هذا القرار جاء فى سياق إعلان موقف مجلس الأمن من التقرير الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان بشأن الحالة فى السودان وذلك بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٤م .

لقد تعرض مجلس الأمن لقضية دارفور فى البند السادس من القرار ١٥٤٧ حيث بقيت باقى البنود تتحدث عن مسألة السلام بالجنوب ودور الأمم المتحدة فى تحقيق السلام بالسودان. وعلى الرغم من أن قضية دارفور حازت على بند واحد فقط من القرار إلا أن البند عبر عن جملة من محددات العمل فى المستقبل تجاه القضية وتتلخص هذه البنود فى المحددات الآتية :

١ — يؤيد مجلس الأمن النتائج التى خلص إليها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان بشأن الحالة فى السودان وخاصة فى دارفور ، وذلك على النحو المبين فى الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام فى ٧ يونيو ٢٠٠٤م .

وينبغى الإشارة هنا إلى أن تقرير الأمين العام المقصود هنا هو ذلك التقرير الذى قدم حول تحقيق السلام فى السودان بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (تمرد الجنوب)، ولم يتعرض التقرير إلى الصراع فى دارفور إلا فى جزء من الفقرة ٢٢ حيث نصت على أن "الوضع الكارثي" فى دارفور مشكلة ستجعل تنفيذ اتفاق السلام السودانى يتسم بصعوبة أكبر وأن التوصل لاتفاق حقيقى بشأن دارفور سيكون أمراً أساسياً لضمان نجاح دور الأمم المتحدة المقبل فى السودان^(١) . والسبب فى ذلك

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن السودان بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٤م

حسب التقرير أن القيام بعملية (الرصد والتحقيق) المتفق عليها في أحد أجزاء البلد، بينما يندلع الصراع في جزء آخر منه سيجعل الاستمرار في عملية السلام داخل السودان وعلى الصعيد الدولي أمراً صعباً . ولهذا فقد حث التقرير أطراف الصراع في دارفور على التوصل لاتفاق سياسى دون تأخير .

٢ — يهيب مجلس الأمن بالطرفين (الحكومة والحركة الشعبية) باستخدام نفوذهما كي يتوقف على الفور القتال الدائر في منطقة دارفور أو في أعالي النيل ومناطق أخرى. ويقصد بالقتال الدائر في أعالي النيل — كما أشار تقرير الأمين العام — أعمال العنف التي يعاني منها شعب الشلك.

٣ — يحث مجلس الأمن الأطراف في اتفاق انجمنينا (الحكومة السودانية والحركات المعارضة بدارفور) على أن تبرم دون تأخير اتفاقاً سياسياً لحل الأزمة .

٤ — يرحب مجلس الأمن بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق الاتفاق السياسي بين أطراف الصراع في دارفور .

٥ — يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى أن يظل متأهباً للمشاركة الدائبة بما في ذلك التمويل الواسع النطاق دعماً للسلام في السودان .

وهكذا فإن مجلس الأمن الذى "أيد وحث ورحب ودعا" في قراره ١٥٤٧ ، لم ينظر إلى القتال في دارفور على أنه هو المهدد الرئيس للأمن والسلام في السودان بل هو مجرد عائق في وجه تحقيق السلام والاستقرار ذلك أن الأطراف الرئيسية للصراع في السودان من وجهة نظر قرار مجلس الامن ١٥٤٧ أو تقرير الأمين العام الذى استند إليه القرار هي الحكومة السودانية وحركة التمرد بالجنوب بزعامة جون قرنق .

من التدويل إلى المحكمة

في نقلة نوعية ومتسارعة وفي غضون أقل من شهرين على صدور القرار ١٥٤٧، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٥٥٦ بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٤م والذى انتقل فيه

مجلس الأمن مباشرة إلى الحديث عن محاكمة متهمين بإرتكاب جرائم إنسانية في دارفور.

ومن الغريب أن مجلس الأمن يقدم على إصدار مثل هذا القرار ويضمنه فجأة رزمة من الإشارات والإدانات والمطالب في الوقت الذي يرحب فيه بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الوضع في دارفور، والواقع أن الاتحاد الأفريقي ما كان يستطيع لعب هذا الدور (القيادي) لولا تعاون الحكومة السودانية معه .

هذا الترحيب ترافق مع ترحيب آخر هو ترحيب مجلس الأمن بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة في ٣ يوليو ٢٠٠٤م بما في ذلك إنشاء آلية تنفيذ مشتركة وخطوات أخرى من أجل تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية .

القرار ١٥٥٦ بما احتواه من جملة قواعد هو الأخطر في مجموعة القرارات التسعة التي صدرت بحق السودان حتى أبريل ٢٠٠٥م ذلك أنه جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام مجلس الأمن لاتخاذ كل ما من شأنه أن يمس سيادة السودان ووحدته ورموزه . ففي ذلك القرار تحدث لأول مرة عن فكرة المحاكمات ومهد لذلك بمجموعة معطيات منها :

١— أنه يعرب عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية في دارفور واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين التي تعرض حياة الآلاف للخطر .

٢ — يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة وبخاصة الجنجويد، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين والاعتصاب والتشريد القسري وأعمال العنف وخاصة ما ينطوي منها على بعد عرقي .

٣ — يحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الانسان مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها وأنها ملزمة باحترام القانون الانساني الدولي .

٤ — يحث جميع الأطراف وعلى رأسها الحكومة السودانية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي ووضع نهاية لها ، وفي الوقت نفسه يشدد على أن مرتكبي تلك الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب .

٥ — يقر بأن الوضع في السودان يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة ، وبالتالي فهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

هذه المعطيات الواردة في القرار ١٥٥٦ اعتبرها مجلس الأمن أنها كافية لاتخاذ موقف حازم تجاه الحكومة السودانية المسؤولة عن الأمن والنظام في إقليم دارفور وذلك من خلال فرض محاكمات المتهمين بالضلوع في انتهاكات حقوق الانسان ، حيث طالب مجلس الأمن في القرار نفسه الحكومة السودانية بتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة .

ومن المفارقات المستهجنة في القرار ١٥٥٦ أن يطالب مجلس الأمن الحكومة السودانية بسحب سلاح مليشيات الجنجويد المتهمة بميلها للحكومة ومحاكمة قادتها بل عزمه على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان في حالة عدم الامتثال ، في حين أنه يتجاهل تماماً المليشيات والاحزاب السياسية المعارضة للحكومة والمتهمه هي الأخرى بارتكاب مجازر أيضاً .

ففي الوقت الذي يطالب فيه الحكومة بمحاكمة قادة مليشيات الجنجويد^(١) يطالبها بضرورة استئناف المحادثات السياسية مع الجماعات المتمردة في منطقة دارفور ولا سيما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان . الأمر الذي يشير إلى أن مجلس الأمن إنما يستهدف تقويض قدرات الحكومة وإضعاف

(١) قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ م .

رصيدها السياسي وحتى العسكري بغرض تحقيق مصلحة سياسية لصالح بعض الدول الأعضاء خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهى الدول التى ترى أنها معنية أكثر من غيرها بقضية الصراع فى دارفور .

لم ترفض الحكومة طلب مجلس الأمن بضرورة التحقيق فى قضايا انتهاكات حقوق الانسان بدارفور، وأعلنت رسمياً تشكيل لجنة تحقيق فى تلك الجرائم وبالفعل قدمت لجنة التحقيق الحكومية عدة أسماء لمتهمين وبدورها قامت السلطات المختصة باعتقال البعض وبدأت الاجراءات لتقديمهم للمحاكمة ، إلا أن مجلس الأمن شكك فى مصداقية الحكومة السودانية بمقاضاة متهمين بارتكاب انتهاكات أو جرائم ضد الانسانية ، واعتبر ما قامت به الحكومة السودانية هو اجراءات شكلية غير كافية وأن حكومة السودان لم تف تماماً بالتزاماتها الواردة فى القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤م)^(١) .

وبناء على ذلك فقد أعاد مجلس الأمن تأكيد دعوته للحكومة السودانية بضرورة وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب فى دارفور ، بتحديد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة فى مجال حقوق الانسان وانتهاكات القانون الانساني الدولى على نطاق واسع وتقديمهم إلى العدالة بما فى ذلك قوات الدفاع الشعبي ومليشيات الجنجويد .

تدرجياً حاول مجلس الأمن إضفاء نوع من الرقابة الدولية على القضاء السودانى الوطنى الذى كان من المقرر ان ينظر فى ملفات المتهمين بانتهاكات القانون الانساني الدولى أو انتهاك حقوق الانسان فى دارفور وذلك من خلال مطالبة الحكومة السودانية بتقديم وثائق تتضمن بصورة خاصة أسماء أفراد مليشيات الجنجويد الذين تم نزع سلاحهم وأسماء الأشخاص الذين ألقى القبض عليهم بسبب الإساءات المرتكبة فى مجال حقوق الانسان.

(١) قرار مجلس الأمن ١٥٩١ بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٥م

أما النوع الآخر من الرقابة الدولية فتمثل في إنشاء لجنة تحقيق دولية والتي أمر بها مجلس الأمن الدولي لتحقيق من التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور ولتحدد أيضاً ما إذا كانت قد وقعت أعمال إبادة جماعية وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لضمان محاسبة المسؤولين عنها.

وكان مجلس الأمن اطلع على الغيب فعلم أن حكومة السودان لم تمتثل امتثالاً كاملاً للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤م) أو القرار ١٥٦٤ .. ولأن ضميره لا يحتمل رؤية ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في دارفور فقد قرر في نفس القرار ١٥٦٤ أنه سيتخذ تدابير إضافية تنص عليها المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، كاتخاذ إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان .

استمر مجلس الأمن في التأكيد على محاسبة المتهمين بالانتهاكات الانسانية في دارفور سواء من طرف الحكومة أو من طرف المعارضة أو حتى من القبائل المتنازعة . وفي القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) أعرب عن تصميمه على كفالة تحديد المسؤولين عن جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير ، كما ناشد في نفس القرار ١٥٩٠ طرفي السلام الشامل "الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان" بأن يخطوا خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع في دارفور وأن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لمنع أية انتهاكات أخرى لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ووضع حد للإفلات من العقاب بما في ذلك منطقة دارفور.

وفي الفقرة الرابعة من نفس القرار ١٥٩٠ قرر أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان جملة من المسائل من بينها مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل ، على سيادة القانون بما في ذلك القضاء المستقل وحماية حقوق الانسان لجميع سكان السودان من خلال استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب .

وكان من قبل قد أصدر مجلس الأمن القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) وأكد فيه تصميمه على السعي للكشف عن هوية المسؤولين عن ارتكاب جميع الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير كما كرر حثه لجميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى.

ومن ناحية أخرى سجل مجلس الأمن إدانته لحكومة السودان بسبب عدم قيامها بترع سلاح أفراد مليشيا الجنجويد والقبض على زعمائهم وأعوأهم الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي وأعمالاً وحشية أخرى وتقديمهم للمحاكمة^(١).

على أثر هذه المقدمات التي أكد مجلس الأمن من خلالها أنه يصر على محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور ، وفي تطور مفاجئ (أقل من ٤٨ ساعة) على صدور قراره ١٥٩١ (٢٠٠٥) والذي حث فيه جميع الأطراف على المساهمة في محاكمة المتهمين ، قام مجلس الأمن بنقل ملف محاكمة المتهمين بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الانسان في دارفور من القضاء المحلي (السوداني) إلى القضاء الدولي المتمثل في المحكمة الجنائية الدولية وذلك من خلال إصداره القرار رقم ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وقرر فيه إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢م إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كما قرر وجوب تعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة الدولية والمدعي العام وأن تقدم إليها كل ما يلزم من مساعدة عملاً بهذا القرار .

قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ في ضوء سياسة التدخل الإنساني :

صدور القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والذي يقضي بمحاكمة المتهمين السودانيين بارتكاب جرائم إنسانية أو انتهاكات حقوق الانسان في دارفور، ينبغي قراءته في إطار

(١) قرار مجلس الأمن ١٥٩١ بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٥م

منهج التدخل الانساني . وهو منهج سياسي نشأ أوروبا في القرن التاسع عشر بغرض تحقيق مصالح سياسية للدول الأوروبية التي تحركت في سياساتها الخارجية اعتماداً على عقدة التفوق الأخلاقي والحضاري على شعوب العالم، حيث نظرت إليها باعتبارها شعوباً بربرية متخلفة .

ففي معاهدة برلين ١٣ يوليو ١٨٧٨ بين القوي الأوروبية وتركيا فرضت هذه المعاهدة على تركيا القيام بإجراءات تشريعية وإدارية محدودة في قضايا تقع ضمن سلطاتها القضائية وذلك لضمان مراعاة الحد الأدنى من الحقوق في تركيا (خصوصاً الحقوق الدينية) ثم استبدلت القوى الأوروبية الحقوق الدينية بالحقوق الإنسانية في إطار السعي لزعة النظام الداخلي في تركيا وإضعافه كمقدمة لفرض الهيمنة السياسية والعسكرية عليها^(١) .

لقد امتد منهج الفكر السياسي الأوربي الذي يعتمد على التدخل الانساني كأحد أهم وسائل الهيمنة من القرن التاسع عشر إلى وقتنا الحاضر معتمداً على آليات جديدة تدعم تطبيق هذا المنهج خصوصاً الآليات المتمثلة في الأجهزة الدولية كمجلس الأمن وإلى حد ما في المنظمات الدولية غير الحكومية .

الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن نشاز عن الفكر السياسي الأوربي ، بل تبنت نفس المنهج، وهي اليوم أكثر تطرفاً في التعاطي مع هذا المنهج الذي يقوم أساساً على الهيمنة والاحتواء السياسي من خلال التدخل الانساني وابتزاز الانظمة السياسية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط .

واقعيّاً لم تثبت أوروبا أو حتى الولايات المتحدة حرصها الحقيقي على تأمين حقوق الانسان في الدول المتهمه بالاستبداد، بل أن استمرار العلاقات الأوروبية أو الأمريكية مع تلك الدول عقود من الزمن يعني أن الولايات المتحدة لم تكن صادقة في حرصها

(١) هانز كوشلر - مفهوم التدخل الإنساني في إطار سياسات القوة الحديثة - ترجمة د. خضير أحمد الدليمي - مجلة دراسات سياسية - العدد الثامن - السنة الرابعة ٢٠٠٢م - ص ١٥

على حماية حقوق الانسان بقدر ما كانت تستخدم هذه المسألة لتحقيق مصالح سياسية تتمثل في زيادة نفوذها أو ابتزازها لدولة قد تفكر بالخروج على السياسة الامبريالية الامريكية. ومن ناحية أخرى تدرك الولايات المتحدة أنها أكثر الدول انتهاكاً للقانون الدولي وحقوق الانسان، الأمر الذى دفعها إلى سحب توقيعها على ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية ثم أجبرت العديد من الدول لعقد اتفاقيات ثنائية معها بحيث تتعهد تلك الدول بعدم رفع أي دعوى ضد الجنود الامريكان أمام المحكمة الجنائية الدولية^(١).

مع مسألة انتهاكات حقوق الانسان يمكن القول أن صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والذى يقضي بمحاكمة المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور إنما جاء بهدف الابتزاز السياسي للحكومة السودانية والعمل على تقويض جهود السلام في البلد من خلال تهديد بعض القيادات الحكومية بالملاحقة القضائية. بالإضافة إلى منح أحزاب المعارضة في دارفور دعماً سياسياً يدفع باتجاه زيادة سقف مطالبها السياسية مع الحكومة ، الأمر الذى يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وزعزعة قدرتها على حسم النزاع في دارفور ، أو فرض الأمن والاستقرار في ذلك الإقليم الملتهب .

المحكمة الجنائية الدولية بين الطموح الإنساني والاستغلال السياسي

مع بزوغ فجر أول يوليو ٢٠٠٢م انطلقت المحكمة الجنائية الدولية بعد اكتمال عدد التصديقات المطلوبة على ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية ، ورأت غالبية دول العالم في هذا الحدث التاريخي نوراً سيضى الألفية الثالثة وسيحرق كل الأيدي التي تقترب أبشع الجرائم ضد الإنسانية .. إنها طموح الشعوب المنكوبة وأمل المستضعفين .

(١) صحيفة ألوان - الأحد ٢٠/٣/٢٠٠٥م - العدد (٣١٠٣)

ولكن سرعان ما بدأ الحلم يواجه صعوبات وعراقيل من بعض الدول التي تدرك أن جنودها غارقين في وحل الانتهاكات والجرائم ضد الانسانية . هذه الصعوبات والعراقيل تصل إلى حالة الحرب ضد المحكمة من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي تزعم أنها راعية الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم . وفي أول سابقة في القانون الدولي قامت الحكومة الامريكية في ٦ مايو ٢٠٠٣ بسحب توقيعها على معاهدة روما للمحكمة الجنائية بدلا من التصديق عليها ، حيث كانت قد وقعت على المعاهدة في عهد الرئيس كلينتون^(١) .

كان بإمكان الولايات المتحدة أن تبقي دون التصديق على المعاهدة رغم وجود التوقيع، خصوصاً أن التوقيع على المعاهدة من المعروف أنه لا يترتب أي أثر قانوني ملزم على الدولة الموقعة ما لم تقم بالتصديق على توقيعها . ولذلك فإن سحب التوقيع نفسه يعني أن الولايات المتحدة لم تعد متحفظة على بعض المسائل المتعلقة بميثاق المحكمة بل تعترض على أصل وجودها ، الأمر الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة ستضع نفسها في مكان الخصم لوجود المحكمة ونشاطها . وبمعنى آخر فإن سحب التوقيع يرقى لأن يكون إعلان حالة حرب على المحكمة الجنائية الدولية .

ويؤيد ذلك إصدار الكونغرس قانون حماية الجنود الأمريكيين (ASPA) والذي وقع عليه الرئيس بوش في ٣ أغسطس ٢٠٠٣ م ، حيث نص القانون على بعض المسائل التي تمثل محاربة فعلية لوجود ونشاط المحكمة ومنها :

- ١ - يمنع القانون أي تعاون أمريكي مع المحكمة الجنائية الدولية .
- ٢ - يفوض القانون الرئيس الأمريكي لاستخدام كل الوسائل الضرورية والملائمة لتحرير الجنود الأمريكيين في حالة احتجازهم من قبل المحكمة .

(١) ماكو موتوا - الولايات المتحدة تقوم بحملة خبيثة لتدمير محكمة لاهاي - ترجمة أحمد حسن محمد صالح - صحيفة الرأي العام - ١٦ أبريل ٢٠٠٥ م - العدد (٢٧٤٢)

٣ — يطالب القانون بمعاقبة الدول التي تميز المحكمة الجنائية الدولية وترفض الدخول في اتفاقيات الحصانة للجنود الأمريكيين وذلك بحرمانها من المساعدات العسكرية الأمريكية .

٤ — يمنع القانون اشتراك الجنود الأمريكيين في عمليات حفظ السلام الدولية ما لم يضمنوا الحصانة من المحكمة الدولية .

وفي محاولة لتقويض مهام المحكمة في التحقيق ومحاكمة المجرمين الذين اقترفت أيديهم جرائم إبادة جماعية أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي لجأت الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول تلزم فيها بعدم رفع أي دعوى ضد جنود أمريكيين أمام المحكمة .

وفي إطار هذه الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد المحكمة الجنائية الدولية ، ظلت الحكومة الأمريكية ترفض إصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بتحويل ملف محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو انتهاك حقوق الإنسان في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي ، وهددت باستخدام "حق الفيتو" لعدم إصدار القرار ١٥٩٣ ، لولا تلك الصفقة مع القائمين على مشروع القرار وعلى رأسهم فرنسا . وقد قضت تلك الصفقة بأن يتم استثناء الجنود الأمريكيين من المثول أمام المحكمة في حالة ارتكابهم جرائم أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني .

الصفقة تعتبر انتصاراً أمريكياً على المحكمة من حيث حاولت الحكومة الأمريكية سابقاً هذا الاستثناء (الإنجاز) من مجلس الأمن إلا أنها لم تفلح في ذلك فعندما رفض مجلس الأمن استثناء الجنود الأمريكيين المشاركين في قوات حفظ السلام الدولية المشاركة في تيمور الشرقية استخدمت إدارة بوش حق النقض الفيتو لمنع تمديد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك ما لم يمنح مجلس الأمن استثناء كاملاً لجنودها .

مع وجود مثل هذا الاستثناء للجنود الامريكيين من قبل مجلس الأمن ربما ستسلك السياسة الامريكية طريقاً آخر مع المحكمة الدولية هو طريق الاستغلال السياسي بدلاً من محاربتها علناً .

فعن طريق المحكمة وصلاحيات مجلس الأمن ستنجح الولايات المتحدة في إصدار القرارات الدولية التي تعزز إحالة ملفات متهمين من أي دولة تمثل خصم سياسي للولايات المتحدة أو لا تتفق على سياساتها الدولية . وبالتالي من المتوقع أن تتحول المحكمة الجنائية الدولية إلى سيف حاد على رقاب الخصوم السياسيين للولايات المتحدة في حين أنها لا تستطيع مقاضاة الجنود الامريكيين الأمر الذي سيجعلهم دوماً فوق القانون يسرحون ويمرحون على أشلاء البشر بلا رقيب ولا حسيب .

مداخلات حول مشروعية قرار مجلس الأمن ١٥٩٣

استند قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ في مرجعيته القانونية على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذي يخول مجلس الأمن باستخدام الجزاءات الدولية ضد دولة تهدد السلم والأمن الدوليين . واستناداً لهذه المرجعية نص القرار على إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢م إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك كخطوة جزائية في مواجهة الحكومة السودانية حيث أعرب مجلس الأمن في قراره ١٥٩١ أنها (الحكومة السودانية) والقوات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة في دارفور لم تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الواردة في قرارات مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) خصوصاً المتعلقة بالعمل على محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم دولية في دارفور وانتهاك القانون الدولي الانساني وحقوق الإنسان .

لقد أعربت الحكومة السودانية في يوليو ٢٠٠٤م عن التزامها بالعمل على إجراء تحقيق في الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومن ثم

محاكمة المسؤولين عنها ، وجاء قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ ليرحب بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الاعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها .

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة السودانية لجنة تحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وتنفيذ حملة اعتقالات في صفوف من أطلق عليهم مجلس الأمن "مليشيات الجنجويد" إلا أن تلك الاعتقالات "الجزئية" ظلت دون المستوى المطلوب من وجهة نظر مجلس الأمن ، كما أن القيود الحكومية المفروضة على جهاز القضاء (الوطني) دفعت بعض الأوساط السودانية لتوجيه النقد حول قدرة جهاز القضاء على ممارسة مهامه دون قيود^(١) .

إن التقصير في تنفيذ محاكمات عادلة وضعف الجهود القضائية في ملاحقة المتهمين لمدة ثمانية شهور كاملة (من يوليو ٢٠٠٤ إلى مارس ٢٠٠٥) أدى إلى إساءة سمعة القضاء الوطني السوداني ، وقدم ملف الانتهاكات إلى مجلس الأمن - المعروف بسياسة الكيل بمكيالين - على طبق من ذهب .

بعد يومين فقط من إصدار القرار ١٥٩١ الذي أعلن فيه مجلس الأمن عن عدم التزام الحكومة السودانية بملاحقة المتهمين ومحاكمتهم أصدر مجلس الأمن القرار ١٥٩٣ دون أن يعطي الحكومة السودانية فرصة الرد على القرار ١٥٩١ ، وإبداء تفسيرها لعدم التمكن من إجراء المحاكمات على أكمل وجه أو إثبات مدى جديتها في ملاحقة المتهمين أو أي التزامات وردت في القرارات السابقة لمجلس الأمن .

إن إصدار القرار ١٥٩٣ بهذه الطريقة يثير الشكوك حول توفر مبدأ حسن النية اللازم لإصدار القرارات الدولية، وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي نصت عليه محكمة العدل الدولية ولا يجوز للمجلس تغافله أو القفز عليه . وما يزيد من هذه

(١) بروفيسور حسن مكي - سمنار قضية دارفور : خلفيات الصراع وآفاق الحل - قاعة الشهيد الزبير للمؤتمرات - الخرطوم ٢٠٠٥/٤/٢٦م

الشكوك إلى حد عدم المشروعية ، سياسة المجلس في استهداف دولة دون أخرى ، فليس من العدالة أن يقدم مواطنو دولة ضعيفة للمحاكمة بينما مواطنو دولة كبرى يمارسون الحرية والعبث بأرواح البشر دون محاكمة أو جزاء .

مجلس الأمن رضخ للابتزاز الأمريكي للمرة الثانية في تاريخه ، وقبل باستثناء الجنود الأمريكيين من الملاحقة القضائية الدولية ، كي يتمكن من تمرير قراره ١٥٩٣ ، ويتلافى حق الاعتراض الأمريكي . وفي المرة الأولى عام ٢٠٠٢م وجد نفسه أمام سياسة الأمر الواقع حيث ماكان باستطاعته أن يمرر قراره ١٤٢٢ لتجديد مهمة القوات الدولية لحفظ السلام في البوسنة والهرسك لولا أنه وافق على منح الجنود الأمريكيين ذلك الاستثناء .

إذا كان مجلس الأمن يريد أن يبرر حسن النية في إصدار القرار ١٥٩٣ من خلال الزعم بأنه يعبر عن ضمير المجتمع الدولي - الذى لم يعد قادراً على تحمل الفظائع الإنسانية المرتكبة في دارفور - فإنه من الصعب عليه تبرير مخالفته الصريحة لقواعد القانون الدولي الذى لا يميز بين متهم وآخر على أساس الوطن او العرق ويؤكد على أن الجميع سواسية أمام القانون ، وإلا فقد يفقد القانون شرعيته . ثم ليس هناك أي قانون لمجلس الأمن (كجهة تنفيذية) كي يشرع لوائح جديدة تنظم عمل المحكمة الجنائية الدولية ويفرض عليها النظر في ملفات متهمين من دولة معينة دون النظر في ملفات آخرين من دولة أخرى . فهذا الموضوع برمته هو خارج اختصاص مجلس الأمن .

أمر آخر في غاية الأهمية يتعلق بطبيعة اختصاص مجلس الأمن بإحالة وضع إقليم معين إلى المحكمة الجنائية الدولية . فالاختصاص بالإحالة متوقف على عدم توفر إمكانية محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية وذلك في حالتين: الأولى انهيار النظام القضائي في الدولة، الأمر الذى يؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب. والثانية رفض الدولة محاكمة مواطنيها على ارتكابهم جرائم دولية، مما قد يؤدي إلى إخلال بالأمن

والسلم الدوليين. فإذا ما قبلت الدولة الالتزام بملاحقة المتهمين وتقديمهم للمحاكم (الوطنية) وهو ما رحب به مجلس الأمن في قراره ١٥٥٦ تجاه التزام السودان، سقط هذا الاختصاص.. لسبب بسيط وواضح — وهو أن النظام القضائي الدولي هو مكمل للقضاء المحلي وليس بديلاً عنه وهو ما نصت عليه ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الدولية بقولها " من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية" . وعليه فإن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ينعقد فقط في حالة عدم تمكن السودان من إجراء المحاكمات العادلة .

خيارات السودان أمام المحكمة الجنائية الدولية

تم إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لما قرره مجلس الأمن الدولي في قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥) . وبعد أيام معدودة تسلم المدعي العام للمحكمة قائمة بأسماء المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في دارفور .

وعلى الرغم من قسم الرئيس عمر البشير ثلاثاً بألا يسلم سودانياً للمحكمة الدولية إلا أن موقف الحكومة جاء على لسان وزير الخارجية الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل حيث ذكر أن السودان سيعمل على وجود انسجام بين تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ الخاص بإحالة المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية وبين العمل على تنفيذ المحاكمات داخل السودان .

وما بين الرفض والقبول تظل الخيارات مفتوحة أمام الحكومة السودانية تتبين منها ما يتماشى مع أسلوبها في الفكر والسياسة والمصالح .

الخيار الأول : أن تعلن رفضها لقرار مجلس الأمن الذى أحال القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية وترفض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فى هذا الملف مع "تسييب" هذا الرفض قانونياً وسياسياً.

إلا أن هذا الرفض المطلق غير مضمون العواقب إذ أن مجلس الأمن سيقدر استخدام صلاحياته وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية ضد دولة "سيدعي" أنها خارجة على القانون الدولي وتهدد السلم والأمن الدوليين .

وفى هذه الحالة لن يكون السودان قادراً على تحمل أعباء المجاهدة على هذا النحو فى ظل الوضع الداخلى المتأزم .

الخيار الثانى : أن تقبل الحكومة السودانية إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية وبشكل مطلق ، وأن تعلن عن استعدادها للتعاون فى تسليم كل المتهمين للمحكمة . ولكن هذا الخيار من الصعب قبوله حكومياً لأنه يجعل الباب مفتوحاً لتقويض سيادة الدولة وشل قدراتها والتسبب فى تصدع نسيجها السياسى ، لأن مجلس الأمن ليس جمعية خيرية أو مركز لحقوق الانسان ، وأسلوب تعاطيه مع القضايا الساخنة فى العالم تشير بوضوح إلى أن الدول الكبرى النافذة فيه تستغله لتصفية حسابات وتحقيق مصالح .

وعليه فإنه من غير المستبعد أن تظل قائمة الاتهام مفتوحة حتى يتمكن مجلس الأمن من لعب دور حاسم فى تغيير هيكله الحكومة السودانية القائمة من خلال الابتزاز والملاحقة ، وذلك نيابة عن الدول الكبرى التى سوغت مشروع القرار ١٥٩٣ و إحالة القضية للقضاء الدولى .

الخيار الثالث : قبول "إحالة" القضية للقضاء الدولى مع ممارسة (الدفع القانونى) التى أجازها النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية ، خصوصاً الدفع بعدم

الاختصاص، ثم العمل على إثبات كفاءة (القضاء الوطني) على ملاحقة المتهمين ومن ثم محاكمة الجناة محاكمة عادلة وفق القانون الجنائي السوداني، سواء أمام المحاكم الجنائية العادية أم أمام محكمة "وطنية" خاصة يتم إنشاؤها لتحقيق هذا الغرض .
هذا الخيار هو الأقرب إلى الواقعية من حيث التنفيذ والتطبيق فهو يحفظ للدولة سيادتها وكرامتها وفيه العدل في القضاء والتزاهة في التحقيق والحكمة في السياسة .

قضية دارفور في ضوء النظرية الإسرائيلية (من المركز إلى المحيط)

د. محمد النحال

مدخل:

في السياسة الدولية أينما نولي وجوهنا نجد ظلاً لإسرائيل ، وفي أفريقيا أينما حل الموت والخراب فهناك بصمة إسرائيلية . العلاقة مع الحكومات الرسمية كما هي مع حركات التمرد المسلح قاسمها المشترك هو السلاح وكل أدوات الانقسام والفرقة . نشر بذور الفتنة في بلدان المجال الحيوي لإسرائيل هو "جمع" لعناصر السياسة الناجحة عند الإسرائيليين ، والموت الموزع بيننا هو ضمان حياة الكيان القائم على إلغاء الآخر . كل شيء عندهم بمقدار، تأصيل الفرقة بين الأعراق والقبائل والأقليات، ثم المال والتدريب والسلاح، ومن بعد التدويل المؤازرة في المحافل الدولية .

السودان الذي ينظر إليه قادة تل أبيب كحلقة ضعيفة ينبغي كسرها ، ظل هدفاً إسرائيلياً منذ عقود كي لا يكون يوماً ما ظهوراً استراتيجياً للعرب في حربهم مع إسرائيل، والدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في الجنوب لم يكن نهاية المطاف بل بدايته . ومن الجنوب إلى الغرب وجدت إسرائيل ضالتها في الجسد المنهك، ومن جديد بدأت في عرض مساعداتها لحركات التمرد في دارفور ، مستفيدة من دول الجوار التي ارتبطت معها باتفاقيات سياسية وأمنية وعسكرية . كل ذلك من أجل إنهاك هذا البلد وإخضاعه للسياسات الإسرائيلية في القرن الأفريقي والشرق الأوسط .

الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية فى السودان

١ - السيطرة على مياه البحر الأحمر .

السيطرة على مياه البحر الأحمر تعني تأمين خط الملاحة للسفن الإسرائيلية من ميناء إيلات إلى الموانئ الإفريقية على البحر الأحمر وغيرها من الموانئ العالمية . إسرائيل تريد بذلك أن تنسف مفهوم البحر الأحمر كبحيرة عربية ، كي لا ترى نفسها تعيش تحت رحمة الدول العربية التى تسيطر على البحر الأحمر، وهي بذلك تسعى لعدم تكرار ما حصل فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م عندما قامت البحرية المصرية بإغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية ، حيث قامت مدمرتان مصريتان مرابطتان قرب "جزيرة بريم" اليمنية فى مضيق باب المندب بمنع الملاحة الصهيونية عبر مياه المحيط ^(١) الأمر الذى أدى إلى حدوث شلل كامل فى ميناء إيلات الإسرائيلى على البحر الأحمر .

ومنذ عقود مضت نجحت إسرائيل فى استئجار عدة جزر إريترية فى البحر الأحمر (قبل الإستقلال عن أثيوبيا) وذلك من الحكومة الأثيوبية التى إرتبطت بعلاقات قوية مع إسرائيل منذ عهد الامبراطور هيلا سلاسي . وبعد استقلال أريتريا عن أثيوبيا عام ١٩٩١ م استطاعت الحكومة الإسرائيلية - وربما بتسهيلات من الولايات المتحدة- أن تفتح علاقات دبلوماسية مع أريتريا (الدولة الوليدة) وسرعان ما تطورت هذه العلاقات حتى عقدت العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والقى استطاعت إسرائيل من خلالها تكريس وجودها فى العديد من الجزر مثل جزيرة حالب وفاطمة ودهلك .

إن امتلاك إسرائيل لبعض الجزر الأريترية فى البحر الأحمر لا يعنى ضمان أمن الملاحة بشكل كامل طالما أن الساحل الأطول ما زال لمصر والسودان، خصوصاً إذا ظل السودان يرتبط بعلاقات قوية مع مصر التى ستظل تمثل التهديد الأكثر خطورة

لإسرائيل على الرغم من وجود حالة من البرود السياسي بين الحكومة المصرية وإسرائيل والتي بدأت منذ اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩م والتي لا ترى فيها إسرائيل أنها الضمان المستقبلي للعلاقات بين الشعب المصري وإسرائيل .

وهكذا فإن احتواء السودان من قبل إسرائيل أو الحليف الاستراتيجي لها (الولايات المتحدة) سيظل من مطلوبات الاستراتيجية الإسرائيلية حتى يتم تحقيقه على أكمل وجه سواء بإسقاط الحكومة الحالية أو إجبارها على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ومن ثم تأمين الساحل الشرقي للسودان على البحر الأحمر كي لا يعود مهدداً للملاحة الإسرائيلية سواء من قبل السودان أو قبل التكتيكات المصرية العسكرية .

٢ - الحصول على مياه النيل

تعاني "إسرائيل" من مشكلة مياه حقيقية تشكل لها كابوساً مؤرقاً لن تجد له حلاً إلا باحتلال جديد لأراضي عربية غنية بالمياه أو من خلال الضغط المستمر على دول حوض النيل للسماح لها بالاستفادة من مياه النيل. لقد وضعت إسرائيل العديد من الخطط لنقل مياه نهر النيل لتعويض العجز المتزايد مع تطور المشاريع الزراعية والصناعية في إسرائيل بالإضافة إلى النمو الطبيعي للسكان .

يبلغ العجز المائي في إسرائيل مليار متر مكعب سنوياً . وفي تقرير للأمم المتحدة ذكر أن (٧٠%) من موارد إسرائيل للمياه موارد أراضي عربية محتملة .

وقد طرحت الحركة الصهيونية من بداية القرن الماضي على اللورد كرومر (المندوب السامي البريطاني في مصر) مشروعاً لنقل مياه النيل إلى فلسطين إلا أن المشروع بء بالفشل . وفي عام ١٩٧٤م قام مهندس إسرائيلي «إليشع كيلي» بتصميم مشروع لجلب المياه لإسرائيل من الدول المجاورة على أساس أن إسرائيل ستعاني من مشكلة مياه في المستقبل. ويتلخص المشروع في توسيع ترعة الإسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها إلى ٣٠ متراً مكعباً في الثانية، ونقل هذه المياه عن طريق قناة تمر أسفل

قناة السويس، ثم تصب المياه على الجانب الآخر من القناة في ترعة مبطنة بالإسمنت لمنع تسرب المياه، وتصل هذه الترعة إلى ساحل فلسطين المحتلة وتل أبيب، ثم في خط آخر يتجه جنوباً نحو بئر السبع لعرب صحراء النقب، وتسعى إسرائيل وفق هذه الخطة إلى الحصول على ٨ مليارات متر مكعب من المياه سنوياً من النيل^(٢).

وقد عرضت "إسرائيل" شراء المياه من مصر بقيمة تقدر بقيمة (ثمن ما ينتجه الفدان المصري من القطن مقابل الحصول على المياه التي يحتاجها الفدان الواحد) . إلا أن هذا الطلب رفض أيضاً ومازالت تتكرر المطالب الإسرائيلية بضرورة حصولها على واحد مليار متر مكعب من مياه النيل الفائضة التي تصب في البحر الأبيض المتوسط ، إلا أن حاجة مصر المتزايدة للمياه بل العجز المائي المصري بالإضافة إلى الضغط الشعبي والإقليمي ، لا يشير إلى وجود إمكانية للموافقة المصرية على الأقل في الوقت الحالي . هذا الوضع المائي المتأزم بالنسبة لإسرائيل دفعها للتغلغل والضغط على جميع دول حوض النيل في محاولة لتحقيق الآتي : —

١ — تحويل المياه إلى سلعة قابلة للشراء والبيع .

٢ — تهديد مصر في أهم شريان يمدّها بالحياة وهو نهر النيل وذلك من خلال تقديم الدعم لدول حوض النيل بهدف إقامة السدود التي تقلص كمية المياه المتدفقة لمصر .

٣ — تحريض دول حوض النيل على إلغاء الإتفاقيات المنظمة للمياه خصوصاً الاتفاقيات التي تتعلق بحق مصر والسودان في المياه .

٤ — عقد اتفاقيات جديدة بين دول المصب والمنبع بحيث تقوم دول المصب (مصر والسودان) بدفع مبالغ مالية مقابل المياه لدول المنبع (المال مقابل المياه) .

٥ — فرض الهيمنة (بالتعاون مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي) وانتزاع الموافقة الإقليمية لمد "إسرائيل" بمياه النيل ، هذه الموافقة التي ظلت مفقودة حتى في حالة موافقة مصر على مد إسرائيل بالمياه.

إن السودان سيظل العقدة التي بدون فكها لن تنجح "إسرائيل" في الحصول على مياه النيل حتى في ظل الموافقة المصرية ذلك لأنه يشكل "ثنائي المصب" . وكلمة السودان هي التي تحسم الموقف لصالح أو ضد "إسرائيل". كما أن أي حكومة مصرية في المستقبل لن تستطيع تجاوز السودان صاحب الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع لما يمتلكه من أوراق ضغط في قضية المياه حالياً أو مستقبلاً .

وعليه فإن احتواء السودان من قبل إسرائيل سيكون المفتاح الحقيقي لبوابة المياه التي ظلت مغلقة في وجه إسرائيل عدة عقود .

٣ — إيقاف المد الإسلامي في أفريقيا :

يعتبر السودان النافذة العربية والإسلامية على الدول الإفريقية. ويعتبر غرب السودان الأكثر تأثراً وفاعلية في نشر الدين وامتداده إلى عمق أفريقيا . فعدد "الخلاوي القرآنية" التي تزيد عن ألفي خلوة تشير بشكل واضح إلى أن أهل تلك الديار احترفوا حفظ القرآن وتعلم الدين ونشر الدعوة. لقد ظل هذا الأمر ولقرون من الزمن يمثل حالة تاريخية. ولعلها لم تكن تشكل خطورة حقيقية على مصالح الدول الغربية الاستعمارية أو حتى الدول الإفريقية نفسها .

ولكن مع اعتلاء الحركة الإسلامية في السودان للسلطة عام ١٩٨٩ م ورفعهها شعارات إسلامية سياسية حرك مشاعر القلق والخوف لدى الدول الإفريقية المجاورة مثل أوغندا وأريتريا وأثيوبيا والتي تحكم فيها النخب المسيحية، كما نبهت السياسة الغربية بالخوف على مصالحها في المنطقة. وهكذا عبرت الدول الغربية والأفريقية على حد سواء عن مخاوفها من تصدير النموذج الإسلامي السوداني. فناصبت دول الجوار

العداء للسودان ووصل الأمر إلى حد الحرب سواء الحرب المباشرة كما هو الحال مع أريتريا أو غير مباشرة من خلال دعم تلك الدول لحركة التمرد بالجنوب بزعماء جون قرنق لمقاتلة الحكومة وانتزاع بعض الأقاليم والمدن الجنوبية منها .

الشعب السوداني عموماً يتصف بالصبغة الصوفية، فالحزبان السياسيان التاريخيان في السودان وهما حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى (الختمى) ينتميان للتيار الإسلامى على وجه العموم، ولم يكن ذلك يشكل معضلة للدول الغربية أو دول الجوار، والمشكلة برزت مع وجود النموذج الإسلامى الحركى غير التقليدى الذى انتمت إليه حكومة الإنقاذ . فالمشكلة إذاً من وجهة نظر الخصوم (الغرب ودول الجوار)، هي في القيادة السياسية التى تعلن باستمرار انتمائها للإسلام والمعلوم فى هذا الشأن لدى الخصوم (الإسلام غير التقليدى).

القيادة السياسية لدى الحركة الإسلامية الحاكمة تضم أعداداً كبيرة من غرب السودان وعموماً فإنه من الطبيعى (من منظور الخصوم) أن تتأثر الحركة الدينية فى غرب السودان (دارفور) بالمفاهيم السياسية التى تتبناها السلطة السياسية وهنا مكنم الخطر من وجهة نظر الخصوم .

إن إزالة النظام الحالى الحاكم هو الكفيل من وجهة نظر الخصوم بإفهاء المشكلة، ولذلك لم تخف العديد من الدول سواء دول الجوار أم الدول الغربية عدائها للحكومة وأنها تعمل مع المعارضة السودانية من أجل إسقاط الحكومة، وهو ما نادى به علناً رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق بنيامين نتيناهو أمام الكونغرس الأمريكى بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٣ م^(٣).

٤ - السيطرة على العمق الاستراتيجي لمصر وتهديد الأمن القومي العربي منذ بداية الصراع بين مصر والكيان الصهيوني ظلت مصر تنظر إلى السودان باعتباره عمقاً استراتيجياً لها ، وفي المقابل حاولت إسرائيل منذ عام ١٩٥٢ م (أي قبل استقلال السودان) على اختراق هذا العمق بإعتباره الحلقة الأضعف في سلسلة الأمن القومي العربي المحيط بإسرائيل، ففي المواجهة التي جرت في بريطانيا بين صديق المهدي ومستولين إسرائيليين بالسفارة الإسرائيلية في لندن أكد الإسرائيليون بشكل واضح بأنهم لن يسمحوا بوحدة السودان ومصر وهو ما كان مطروحاً من قبل قيادات "الاتحاد الديمقراطي" ذو الأغلبية في البرلمان آنذاك^(٤) .

وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ م بين مصر وإسرائيل قامت القوات المصرية بنصب العديد من الصواريخ "أرض جو" في الأراضي السودانية الشمالية الشرقية لتأمين الدفاع عن السد العالي في حالة اختراق الطائرات الإسرائيلية من جهة البحر الأحمر وكذلك لإخفاق أي محاولة للتفاف إسرائيلية قد تقوم بها من جهة الجنوب . كما أن امتلاك السودان لساحل طويل على البحر الأحمر ومجاور لمصر يمثل في حالة احتوائه أو اختراقه تقدماً كبيراً لصالح إسرائيل من حيث المراقبة والتجسس على القوات المصرية .

لكل ذلك سيظل السودان يمثل حالة استهداف في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي حتى في ظل وجود اتفاقيات سلام بين مصر وإسرائيل والتي لم ولن ينظر إليها المخططون الإسرائيليون على أنها ضمان لأمنهم في المستقبل .

٥ - الموارد الاقتصادية وفتح أسواق جديدة

يتمتع السودان بموارد اقتصادية هائلة سواء ثروة زراعية أو حيوانية أو معدنية ، ولم تخف هذه الثروات عن الحركة الصهيونية منذ بداية القرن الماضي قبل إعلان الدولة

عام ١٩٤٨ م . فالسودان الذى كان مقترحاً ليكون وطناً استعمارياً لليهود عام ١٩٠٠ م وكذلك عام ١٩٠٧ م كان من أهم الأسباب التى جعلته مرشحاً لذلك كونه مؤهلاً لامتلاك ثروة زراعية هائلة .

ففى رسالة "أبراهام جلنتيه" إلى رئيس "المنظمة الاستعمارية اليهودية" بتاريخ ١٨/١/١٩٠٧ م جاء فيها "زميلي فى الدين هذا البلد الغنى بالمنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية..... لقد زار السودان أمريكى ذكى عام ١٩٠٥ م ودرس عن قرب احتمالات المستقبل فى زراعة القطن وتربية الماشية والتنقيب عن المعادن ولقد كتب أن السودان بلد بكر كما كان وادي الميسسي قبل مائة عام ، فى الحقيقة أن السودان يعتبر حقلاً كبيراً لقيام الصناعات الزراعية والتجارية . إن كثافة السكان فى مصر تبلغ نسبة ٤٠٠ شخصاً لكل كيلو متر مربع أما فى السودان فهناك شخصان فقط لكل كيلو متر مربع..... الأراضى الصالحة للاستثمار بالسودان ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فدان بينما يوجد فى مصر فقط ٨,٠٠٠,٠٠٠ فدان ألا ما أكبر الفرق" (٥) .

ربما كان يدرك صديق المهدي عام ١٩٥٢ م أهمية النظرة الاستراتيجية - فى حالة إعلان الاستقلال المرتقب - للأبعاد التجارية بين إسرائيل والسودان ، الأمر الذى دفعه لأن يقطع على نفسه وعداً بأن يعمل على تنمية التبادل التجاري بين السودان وإسرائيل فى حالة قيام إسرائيل بدعمه لتحقيق استقلال السودان على أن يكون الصديق المهدي رئيساً له .

ومع اكتشاف ثروة البترول فى جنوب السودان سارع الإسرائيليون للتأكد من حجم هذه الثروة لتدخل فى حساباتهم الاستراتيجية. ففي النصف الأول من الثمانينيات سارعت إسرائيل بإرسال أهم خبراءها الاقتصاديين وهو البروفسير "إيلياهو

لونفسكي" إلى جنوب السودان لتقدير حجم الثروة النفطية هناك^(٦). ويبدو أن ما توصلت إليه إسرائيل في مسألة النفط أن هذا الأمر سيكون ضمن حساباتها السياسية في التعامل مع الملف السوداني، كما يبدو أن حجم الفائدة التي يمكن أن تعود عليها من هذا الملف جعلها لا تتمالك نفسها وتنتظر حتى يتم استقلال الجنوب أو احتواء النظام السياسي السوداني في الشمال أو إسقاط الحكومة، فقد سارعت عن طريق العميد "شاؤول رهان" سكرتير عام وزارة الجيش الإسرائيلي بالاتفاق مع حركة التمرد في الجنوب بزعامة جون قرنق في أكتوبر ٢٠٠١ م على عقد صفقة لبيع الأسلحة والأجهزة العسكرية المتطورة الإسرائيلية مقابل السماح لشركتي (ميدبر) و(نيفت) وهي شركات "إسرائيلية صينية مشتركة" بالتنقيب عن البترول في مناطق الرنك والبيور والتونج وأكوبو وهي مناطق صنفت على أنها تحتوي على أنقى أنواع البترول وأكثرها جودة في العالم^(٧).

لا تعتمد إسرائيل في تبادلاتها التجارية على دول المحيط العربي فهي لم تستطع حتى الآن وضع أي اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان لعقد أي تبادلات تجارية . والأردن الذي أقامت معه تبادل تجاري بعد عقد سلسلة من الاتفاقيات في فترة التسعينيات من القرن الماضي لا يتمتع بوجود ثروة اقتصادية كافية بل يعاني من نقص كبير حتى في المياه اللازمة للشرب والزراعة. أما مصر فعلى الرغم من تصديرها الغاز إلى إسرائيل - بالإضافة إلى مواد أخرى- إلا أن إسرائيل تنظر إلى أى علاقة مع مصر على أنها قد تكون محدودة وغير مضمونة الدوام ، وعليه فإن أقرب دولة يمكن لإسرائيل أن تخطط للاستفادة من ثرواتها هي السودان خصوصاً أن لديها منافذ على البحر الأحمر (ميناء بورتسودان).

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان

بمجرد الانتهاء من تحقيق الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨م اتجه القادة والمفكرون اليهود للتخطيط واعتماد أنجع السياسات الخارجية التي تكون كفيلة بضمان تطور الدولة وتحقيق طموحات وأمان "إسرائيل" في التوسع على الأرض وفي النفوذ .

ومنذ السنوات الأولى لإعلان الدولة عمد "ديفيد بن غوريون" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إلى توجيه السياسة الإسرائيلية باتجاه الجنوب وأطلق على ذلك (استراتيجية النقب والاتجاه جنوباً) واستطاعت إسرائيل بالفعل عام ١٩٤٩ م احتلال قرية أم الرشراش المصرية المطلة على البحر الأحمر ومن ثم الشروع في تنفيذ ميناء (إيلات) في هذه المنطقة ليكون المنفذ الأول والأخطر لها على البحر الأحمر ومن ثم على أفريقيا والعالم.

لقد أدركت إسرائيل منذ البداية أنها محاصرة بسياس عربي يصعب تجاوزه إلا من خلال تكريس كل جهود الدولة العسكرية و السياسية على حد سواء. فعلى المسار العسكري استطاعت أن تتوسع وتمتد من خلال احتلال أراضي عربية سواء باقى أراضي فلسطين المحتلة ١٩٦٧م أو أراضي عربية أخرى في مصر وسوريا ولبنان، ولكي تستمر في تحقيق تمددها وتوسعها رأت أنه لا بد من إضعاف الحلقات العربية المحيطة بها ، وعليه فقد اعتمدت على سياسة (شد الأطراف) أو ما يطلق عليه الإسرائيليون (نظرية التخوم) أو (التحالف المحيط) أو (من المركز الى المحيط).

لقد عملت إسرائيل جاهدة على ألا يكون السودان مصدر قوة لمصر التي لعبت دوراً مهماً في الصراع مع إسرائيل، وعليه فقد أكدت على أنها سعت لإفشال الوحدة بين مصر والسودان منذ عام ١٩٥٢م. وما لبث السودان أن ينال استقلاله حتى بدأت إسرائيل بالعمل على مساعدة التمرد بالجنوب لإضعاف المركز وقوى الشمال، ذلك أن إسرائيل قامت بتوصيف السودان على أنه دولة معادية خصوصاً أنه شارك

بالفعل - من وجهة نظر إسرائيل - في الصراع مع إسرائيل من خلال مساعدة مصر بوحداث من الجيش السوداني كمساندة عسكرية، وجعل أرضه في الشمال الشرقي تحت تصرف القيادة المصرية لنصب صواريخ أرض جو لإفشال أي عملية التفاف على الجيش المصري لضرب السد العالي.

إن التوصل إلى وجود علاقة بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات السودانية والتقاء بعض المسئولين الإسرائيليين بالرئيس السوداني السابق جعفر نميري لم يغير من توصيف الحالة بين إسرائيل والسودان، بدليل أن إسرائيل رغم أنها نجحت في وجود علاقة مع مركز القيادة السودانية (الرئيس جعفر نميري) إلا أنها لم تتوقف عن دعمها لحركة التمرد في الجنوب، الأمر الذي يمكن تفسيره على أنه استغلال لعلاقة طارئة تم تربيتها بواسطة شخصيات عربية (عدنان خاشقجي) بهدف تهجير يهود إثيوبيا (الفلاشا) عن طريق السودان وهي تلك الحادثة المشهورة عام ١٩٨٣م.

ومع انقلاب ١٩٨٩م (ثورة الإنقاذ الوطني) بدأت إسرائيل تعيش حالة من القلق خصوصاً بعد تلقي الصدمة الحقيقية التي سطعت في وجوه العديد من الدول كمصر والولايات المتحدة وأثيوبيا وغيرهم، تلك الحقيقة المفاجئة وهي وقوف الحركة الإسلامية من وراء إنقلاب ١٩٨٩م.

لقد سعت إسرائيل في نهاية فترة الرئيس جعفر نميري إلى خلق مثلث أمني في الجنوب (إسرائيل - السودان - أثيوبيا) وذلك على غرار المثلث الأمني الذي تم إنشاؤه في الشمال (إسرائيل - إيران - تركيا) إلا أن هذا البرنامج الأمني لم يرق إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بل لم يحدث تغيير حقيقي في طبيعة العلاقة بين البلدين وهي حالة الخصومة والحرب .

وقد كشف بنيامين نتياهو (حزب الليكود) بشكل واضح أن السياسة الإسرائيلية تجاه السودان تقوم على أساس العمل لإسقاط الحكومة وتغيير النظام وهو ما عرضه

نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٢م حيث طالب الحكومة الأمريكية بالعمل على إسقاط ستة أنظمة في الشرق الأوسط من بينها السودان^(٨) .

يرى بعض مخطوطو السياسة الإسرائيلية ان التغييرات الإقليمية في الشرق الأوسط أدت الى تغيير جذري في السياسة الإسرائيلية تجاه السودان ، فيران الشاه (الحليف الأول لإسرائيل) تبدل نظام الحكم فيها عام ١٩٧٩م في الاتجاه المعاكس فأصبحت العدو الأول لإسرائيل ، وتركيا تحولت إلى حليف استراتيجي ، ومصر التي خاضت عدة حروب مع إسرائيل وضعت نهاية لتلك الحروب بعقد اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م . وربما يسند هذا الرأي التغييرات اللاحقة المتمثلة في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٠م ثم اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وما تلاه من اتفاقيات مع الأردن ثم وجود علاقات متفاوتة مع العديد من الأنظمة العربية .

"يوسي آلفر" المدير السابق لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب والذي عمل مستشاراً لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يهود باراك يرى أن العرب يخطئون في فهم السياسة الإسرائيلية تجاه السودان "من المركز إلى المحيط" لأن التبدلات الإقليمية أدت إلى تغير في الإستراتيجية الإسرائيلية حيث باتت تعتمد حالياً على إستراتيجية الشرق الأوسط والسياسة المحلية . لقد جاء هذا الزعم في سياق محاولة "يوسي آلفر" تبرئة إسرائيل من الضلوع في أزمة دارفور بغرب السودان، إلا أن الواقع يكشف بشكل متوالٍ أن إسرائيل ما زالت تمارس نفس السياسة المعتمدة منذ عقود من الزمن وهي سياسة (من المركز إلى المحيط) أو نظرية التخوم كما يسميها الإسرائيليون ، فالاتصالات الإسرائيلية مع حركات التمرد في دارفور غرب البلاد وتقديم الدعم العسكري والمالي والسياسي لا يمكن أن يتجاوز أحد الافتراضين :

الأول : أن إسرائيل ما زالت تمارس نفس السياسة التي اعتمدها ضد السودان منذ عدة عقود وهي نظرية التخوم أو سياسة شد الأطراف .

والثاني : أنها بدأت تفقد صوابها في اتخاذ السياسات القادرة على تحقيق طموحاتها في التوسع والنفوذ وذلك بسبب الكابوس المحلي الذي تعانيه من انتفاضة الأقصى التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً لأمن الدولة ووجودها كله ، الأمر الذي لا يمكن أن يدفع إسرائيل بارتكاب أي حماقة بتوسع جديد على الأرض مما اضطرها للسعي بأكبر قدر من تلطيف العلاقات مع الجوار العربي حتى على حساب الأرض (كما حصل مع مصر وكذلك لبنان مع اختلاف مسببات الوقائع) دون التنازل عن السياسة القديمة (شد الأطراف) .

إن كلا الافتراضين يقضي إلى نتيجة واحدة وهي أن إسرائيل لم تتوقف عن استعداداتها لحكومة المركز وأن الدعم الإسرائيلي الكبير لحركة التمرد بالجنوب ثم دعم حركة التمرد بالغرب سياسياً وعسكرياً ومادياً إنما يؤكد تواصل سياسة من المركز إلى المحيط .

ثمة مسألة تقتضي التوقف والتفسير ، وهي لماذا حاولت إسرائيل (أو ربما أظهرت أنها تحاول) مد يدها لفتح العلاقة مع حكومة المركز بالخرطوم؟ وهو ما روجت له إعلامياً عن طريق إذاعة الجيش الإسرائيلي وصحيفة ידיعوت أحرونوت (المقربة من أوساط المخابرات الداخلية - الشين بيت). وهل عبر بالفعل القائم بالأعمال السوداني في واشنطن مهدي إبراهيم عن رغبة بلاده في فتح علاقة مع إسرائيل وبشكل سري في الوقت الراهن كما زعمت الأنباء الإسرائيلية ؟ هل هناك تحول حقيقي في السياسة الإسرائيلية تجاه السودان؟ وهل أضحت سياسة "شد الأطراف" شيء من الماضي في الفكر السياسي الإسرائيلي وهو ما يدعيه يوسي آلفر أحد صانعي السياسة الإسرائيلية؟.

إن حركة الواقع تدفعنا باتجاه تغليب الرأي الذي يرى عدم وجود تغير حقيقي في السياسة الإسرائيلية تجاه السودان ، لأن الرغبة الحقيقية في التحول إلى المركز تقتضي

التخلي عن دعم الأطراف المتمردة سواء في الجنوب أو الغرب، إلا أن الحقائق على الأرض تشير إلى تمسك إسرائيل بشكل متزايد بخيار شد الأطراف بهدف إضعاف المركز حتى الانهيار ومن ثم التخلص من النظام القائم بغض النظر عن السيناريو الذى ستخطط له إسرائيل من أجل تحقيق الغرض ، وبغض النظر أيضاً عن البديل المرشح للحكم من الأحزاب السودانية (بدعم أمريكي وإسرائيلي بالطبع).

في إطار هذا المفهوم لحركة السياسات الإسرائيلية يمكن تفسير الإدعاء الإسرائيلي بالرغبة في إقامة وتطوير العلاقة مع (المركز) على أنها محاولة اختراق لتصديق ببيان النظام وتحضيره للانهيار.

وهناك حقائق أخرى تدحض افتراض "يوسي آلفر" في تغير السياسة الإسرائيلية تجاه السودان وهي تلك الحقائق والوقائع التى أوردتها الدراسة الصادرة عام ٢٠٠٣م عن "مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا" بجامعة تل أبيب بعنوان (إسرائيل وحرارة تحرير جنوب السودان — نقطة البداية ومرحلة الانطلاق) والتى رصد فيها العميد المتقاعد موشي فرجي الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان. والدراسة في مجملها تؤكد على أن سياسة شد الأطراف هى التي ما زالت معتمدة تجاه السودان.

أوجه النشاط الإسرائيلي فى قضية دارفور النشاط السياسي :

ليس هنالك دليل على أن إسرائيل ساهمت في نشوء الأزمة ، ولكن الثابت أن إسرائيل بدأت دورها عندما فكرت بالاستفادة من تداعيات الصراع في دارفور، فقامت بالاتصال بحركة تحرير السودان وتم ترتيب اللقاء الأول مع مجموعة قيادية من الحركة على رأسها "شريف حرير"، الأمر الذي تسبب في زعزعة كيان الحركة والإعلان عن حالة انشقاق لبعض القيادات منها "الصادق هارون" الذي رفض اللقاء وفضحه باعتبار أن الاستعانة بإسرائيل أمر يتحسس منه ويرفضه الوجدان السوداني.

هناك انطباع لدى كثير من السياسيين الذين يعيشون على عقدة إرادة الدول الكبرى بأن أي برنامج سياسي لا يتغذى على الموافقة والمساندة الأمريكية لن يكتب له البقاء والنمو. وإسرائيل تروج لنفسها بأنها هي الجسر الذي ينقل هؤلاء للبيت الأبيض، وهي هنا رجل العلاقات العامة الناجح في معرفة المداخل الحقيقية في البيت الأبيض. ولمعرفتها الدقيقة بمزاج الأمريكيان وهواهم السياسي فهي من يصنع البرامج التي تلقى قبولاً أمريكياً. وفي سياق هذه المفاهيم ذكرت مصادر إعلامية أن إسرائيل ساهمت في وضع خطة سياسية لتحالف المعارضة في دارفور تمت صياغتها بوزارة الخارجية الإسرائيلية. وقد تم نقل فريق من المعارضة إلى الولايات المتحدة على متن طائرة عسكرية إسرائيلية لإقناع الولايات المتحدة بدعم الخطة ومساندة حركات التمرد في دارفور .

ولأن أي برنامج سياسي معارض يحتاج إلى المال الكافي لتنفيذه في وجه الحكومة المسيطرة على موارد الدولة وإمكاناتها فقد وجهت إسرائيل الجماعات اليهودية الأمريكية لجمع التبرعات لصالح التمرد بدارفور. هذا بالإضافة إلى أن الجماعات اليهودية ظلت تمارس دورها في تحريض الساسة الأمريكيين للتدخل من أجل الضغط على الحكومة السودانية بحجة الواقع الإنساني المتدهور هناك، بل طالبت في مرات عدة مجلس الأمن والأمم المتحدة بضرورة التدخل العسكري لإنقاذ الأفارقة المتضررين من الظلم العربي المنظم التي تقوده الحكومة العربية الإسلامية في الخرطوم ومليشيات الجندويد التابعة لها. ويشار إلى أن متحف محرقة اليهود "الهولوكوست" في واشنطن افتتح في الثاني من أغسطس ٢٠٠٤ معرضاً عن دارفور واصفاً ما يحدث فيها بأنه عملية "إبادة جماعية" كتلك التي تعرض لها اليهود على يد النازية الألمانية ، وذلك حسب تعبير البيان الصادر عن إدارة المتحف. أما هيئة "ياد فاشيم" لإحياء ذكرى

الهولوكوست في "إسرائيل" فقد إصدارت بياناً بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٤ طالبت فيه المجتمع الدولي بالتدخل في دارفور^(٩) .

النشاط العسكري والأمني :

لقد بات من المعلوم أن النشاط الإسرائيلي في أفريقيا عموماً يعتمد بشكل أساسي على تقديم السلاح بأنواعه لجماعات التمرد . وهناك معلومات مفصلة و موثقة حول ذلك وردت في دراسة إسرائيلية بعنوان (الأسلحة الصهيونية في العالم) في يوليو ٢٠٠٢م للدكتور يعازر أدلشتاين أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان الإسرائيلية والمتخصص في الشئون العسكرية والاستراتيجية .

وكما كان الدعم العسكري الإسرائيلي سخيّاً لحركة التمرد بالجنوب كان هذه المرة لحركة التمرد بغرب السودان وهو ما تمخض عنه اجتماع التحالف الفيدرالي السوداني المعارض مع مسئولين إسرائيليين في السفارة الإسرائيلية بكنيا ، وبمنفس الطريقة التقليدية في إيصال السلاح كانت إرتريا هي الوسيط لما ترتبط به من علاقات حميمة مع إسرائيل ، وقد نقلت أوساط إعلامية اعترافات بعض أعضاء حركة العدل والمساواة ممن تلقوا تدريبات على حرب العصابات في معسكرات الجيش الإسرائيلي في فلسطين^(١٠) .

وبالطبع لم تصدر أي تفاصيل عن كميات الأسلحة ونوعيتها والتي قد تنكشف كالعادة في دراسات إسرائيلية متخصصة ولكن بعد مرور الزمن الكافي على تلك الأسرار.

لا شك أن النشاط الأمني الإسرائيلي له مداخله الخاصة وفقاً للسياسة الأمنية الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية الخاصة ، إلا أنه من المؤكد أن أي علاقة سياسية أو

عسكرية تكون إسرائيل طرفاً فيها لا بد لها أن تكون متزامنة مع نشاط استخباري وذلك بحكم طبيعة الكيان الإسرائيلي القائم على نظرية الأمن .

في إطار هذا الفهم للطبيعة الأمنية للكيان الإسرائيلي يمكن أن نفسر مهمة البعثة الطبية الإسرائيلية التي أرسلت إلى معسكرات اللاجئين السودانيين في تشاد على أنها مهمة أمنية قبل أن تكون مهمة إنسانية ، خصوصاً أن البعثة المكونة من ثلاثة أطباء ومجموعة أخرى من الأشخاص الذين لم تحدد طبيعة وظائفهم دخلت المنطقة بطريقة مشبوهة حيث وصلت على أنها بعثة أمريكية وليس إسرائيلية وقد اتصل سلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي شخصياً بجهات عليا في المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" لتسهيل عمل البعثة . كما قامت البعثة بعقد لقاءات مع عشرات السودانيين الذين جاءوا من حركات التمرد ، وهو ما يتنافى مع عمل أطباء جاءوا فقط لتقديم خدمات إنسانية^(١) . ولكن ما ينبغي الالتفات إليه هنا أن جميع الحملات الإنسانية الإسرائيلية التي ترسل لتقديم الإغاثة والرعاية الصحية للمتضررين من الصراعات الأهلية أو حتى الكوارث الطبيعية هي ذات طابع استخباري ، ذلك لأن جميع لجان الإغاثة المرسلة خارج إسرائيل يتم إرسالها تحت مسؤولية جهاز الموساد الإسرائيلي فهي تتبع جهاز الأمن الخارجي (الموساد) من حيث الإدارة والمتابعة والتمويل .

مستقبل الدور الإسرائيلي في السودان في ظل أزمة دارفور

يقع السودان ضمن المجال الحيوي لإسرائيل وقد ظهر ذلك بشكل جلي في جلسة الكنيست الإسرائيلي المعقودة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢ م حيث حدد إرائيل شارون (وزير الدفاع حينئذٍ) المجال الحيوي لإسرائيل بأنه المنطقة التي تضم مصالح

إسرائيل الإستراتيجية وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاحة علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا حتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا .

وما يميز السودان عن كثير من الدول التي تقع ضمن المجال الحيوي لإسرائيل هو أنها ترتبط بالذهنية اليهودية التوراتية . فبالإضافة إلى الاعتقاد اليهودي بأن فلسطين أرض الميعاد لبني إسرائيل ، فإن هناك اعتقاد بأن السودان سيكون حليفاً قوياً لدولة "إسرائيل" في فلسطين وأنها ستعترم يوماً ما (هي وأثيوبيا) تقديم العطايا للرب القدير في فلسطين .

فقد ورد في سفر أشعياء - الإصحاح ١٨ ما نصه "ويلٌ لأرض حفيف الأجنحة عبر أنهار كوش المرسلّة رسلاً في البحر في قوارب البردي على وجه المياه ، اذهبوا أيها الرسل العجالي إلى أمة طوال جرد ، إلى شعب مهاب أينما كان ، إلى أمة قوية جبارة الخطي تقطع أرضها الأنهار"

ثم نطالع في نفس السفر "في ذلك الزمان تقدم عطايا للرب القدير ويحملها الشعب الطوال الجرد الشعب الذي يهابه القريب والبعيد ، الأمة القوية الجبارة الخطي ، التي تقطع الأنهار أرضها إلى مقر اسم الرب القدير في جبل صهيون".

إن الأمة المقصودة هنا والتي تقطع الأنهار أرضها هي إثيوبيا والسودان كما يرى المفسرون اليهود للتوراة. وحركة السياسة الإسرائيلية المعاصرة تسير وفقاً لمفاهيم توراتية بغض النظر عن مدى التحريف الذي طرأ عليها.

من هنا سيظل السودان بلداً عربياً مستهدفاً من قبل "إسرائيل" لأسباب أيديولوجية وسياسية وعسكرية.

إن تقييم الدور الإسرائيلي في السودان من حيث النجاح أو الفشل هو نتاج لسياسة امتدت في التاريخ أكثر من خمسين عاماً. فالأمل الإسرائيلي بعدم تحقيق الوحدة بين مصر والسودان قد تحقق منذ عقود من الزمن ومشاريع التكامل المصري السوداني كلها باءت بالفشل رغم أنها وصلت في بعض الأحيان إلى مراحل متقدمة، ومن غير

المؤكد ما إذا كانت المحاولة الأخيرة المتمثلة في الحريات الأربع (حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك) ستستمر في تحقيق التكامل أم ستعرض لعقبات ونكسات كمثيلاتها السابقة .

على الرغم من هذا النجاح إلا أن إسرائيل فشلت في انتزاع السودان من محيطه العربي عبر نصف القرن الماضي وظل السودان بالتالي عمقاً استراتيجياً وعنصراً من عناصر القوة لمصر ستظل إسرائيل تعمل كل جهدها لتدميره .

التطور في الحياة السياسية والدينية والفكرية بالسودان خصوصاً ما طرأ على النظام السياسي عام ١٩٨٩ م والانقلاب العسكري الذي مكن الإسلاميين من الوصول للحكم زاد من تمسك إسرائيل باستراتيجيتها تجاه السودان ، والتي أطلق عليها المسؤولون الإسرائيليون (من المركز الى المحيط) أو ما يعرف بسياسة " شد الأطراف" .

منذ النصف الأول من الستينيات وجدت إسرائيل ضالتها في حركة أنانيا المتمردة بالجنوب بهدف إضعاف وزعزعة النظام الحاكم ، واستمر الأمر كذلك مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعزعة جون قرنق ، ومع اقتراب التوصل إلى اتفاقيات السلام بين الخرطوم وقيادة التمرد بالجنوب ستشعر إسرائيل أنها اقتربت أكثر من "المركز" للنيل منه، ذلك أن اقتسام السلطة والثروة بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب سيعطي الطرف الجنوبي (حليفها في المعادلة) مزيداً من قوة الشد لرزعزعة "المركز" بالخرطوم ، خصوصاً أن المرشح لرئاسة حكومة الجنوب في ظل الفترة الانتقالية هو اليهودي المعروف ديفيد بيسيوني.

وتأتي قضية دارفور كطرف إضافي يمكن الإمساك به من قبل إسرائيل لتحقيق اهتزاز حقيقي وقوي في جسم "المركز". كما أن التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة وإدراك مدى التأثير الإسرائيلي في صناعة القرار الأمريكي ينبغي النظر إليه بأهمية بالغة بعدما تم تدويل أزمة دارفور وانتقالها إلى أروقة السياسة الدولية.

تدويل الأزمة يعني إعطاء إسرائيل مساحة أكبر للتحرك بحرية في تنفيذ مخططاتها، وسيناريو الجنوب سيتم تطبيقه على الغرب، التخطيط والتدريب والمال والسلاح. كما أن النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة وقدرتها على التأثير في صناعة القرار الأمريكي سيعطي إسرائيل قوة إضافية للعب دور خطير في الأزمة .

هنالك تطورات سياسية إقليمية مرتقبة بحكم التدخل الإسرائيلي في الصراع خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات السودانية التشادية. فقد بدأت إسرائيل حملة جديدة لإعادة وتطوير علاقاتها مع تشاد. وهناك معلومات حول زيارة سرية قام بها سلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي إلى تشاد في محاولة لإعادة العلاقات بين البلدين. الاهتمام الإسرائيلي بتشاد يعبر عن وجود مخطط إسرائيلي ستلعب تشاد دوراً مهماً فيه خصوصاً إذا نجحت "إسرائيل" بإعادة العلاقات معها، وفي الحد الأدنى ستكون الأراضي التشادية مسرحاً جديداً لمهمات استخبارية ترى "إسرائيل" أنها ضرورية لتحقيق التعاون مع اللاجئين بغرض الاستقطاب والتسليح والتدريب.

في إطار المتغيرات الإقليمية من الطبيعي أنه سيتم استثمار سياسي لعلاقة إسرائيل بدول إقليمية أخرى مثل إريتريا وكينيا ، وهما مركزان ظلت إسرائيل تستخدمهما لترتيب أوراقها مع المعارضة السودانية خلال السنوات الماضية .

إن سياسة شد الأطراف التي تمارسها إسرائيل تهدف أساساً إلى إشغال الدول العربية بقضايا تجعلها غير قادرة على محاربة إسرائيل. يقول "يوسي آلفر" وهو مدير سابق بمركز جافي للدراسات الاستراتيجية ومستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (يهود باراك) "إن تكلفة طائرة ميراج مقاتلة واحدة أو ميزانية سرية واحدة من الجيش الإسرائيلي، إذا خصصت لتمويل وتسليح وتدريب السودانيين الجنوبيين أو الأكراد، من الممكن أن تؤدي إلى استبعاد فيلق عسكري كامل من المشاركة في الحرب ضد إسرائيل".

ووفقاً لهذه السياسة فإن "إسرائيل" تهدف إلى إشغال الحكومة السودانية عن قضاياها العربية المركزية . ولكن ما أوضحه بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقاً هو أبعد من هذا، فقد نادي صراحة بسقوط الحكومة المركزية في الخرطوم وطالب أمام لجنة شؤون الإدارة في الكونغرس الأمريكي بأن تتبنى الولايات المتحدة العمل على إسقاط النظام السوداني، وعليه فإنه يمكن القول أن إضعاف الحكومة سيكون تمهيداً لإسقاطها .

في عام ١٩٨٨م حددت دراسة استراتيجية صادرة عن معهد (فان لير) الإسرائيلي في القدس - وهو معهد متخصص في الدراسات الاستراتيجية - البرنامج التنفيذي للمخططات الاستراتيجية الإسرائيلية أو ما يطلقون عليها "الخطة الكبرى" . المحور الأول في هذا البرنامج يتمثل في العمل على تكريس حالة التجزئة الحالية في الوطن العربي والسعي نحو تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس عرقية وطائفية ومذهبية .

إذن أمام هذه السياسات الإسرائيلية وأمام هذا الواقع الذي يشهد تنامي الدور الإسرائيلي في قضية دارفور ومن قبل قضية الجنوب يمكن القول أن تقسيم السودان إلى دويلات على أساس عرقي وقبلي سيكون مطلباً إسرائيلياً، وستعمل إسرائيل جاهدة لتحقيق ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة .

إن إصابة النظام في الخرطوم بالوهن والضعف نتيجة الضغط المستمر دولياً وإقليمياً ومحلياً، إما أن يؤدي إلى انهيار الحكومة وصعود البديل بموافقة أمريكية (إسرائيلية بالطبع) وإما أن يدفع الحكومة لمد يدها لقادة تل أبيب لطلب المساعدة ووقف الدعم الإسرائيلي عن المعارضة في ثلاث جهات وهي الجنوب والغرب والشرق.

إن كشف إسرائيل في شهر مارس ٢٠٠٤ عن وجود لقاءات بين مسؤولين سودانيين وإسرائيليين - وهو ما أنكرته تماماً الحكومة السودانية - يشير إلى استعداد إسرائيل

بقبول فتح علاقة مع "المركز" وربما إعادة برمجة الدعم للمعارضة في غرب السودان ولكن في هذه الحالة سيتم تسوية كل الأمور لصالح الطرف الإسرائيلي الذي سيدخل العاصمة من أوسع أبوابها.

إن يقظة الحكومة السودانية ومعرفتها بالتطورات السياسية الخطرة، والوعي الكافي للمخططات الإسرائيلية - الإستراتيجية منها والتكتيكية - هو الكفيل بإنقاذ البلاد من كارثة التقسيم والوهن والإنهيار .

المراجع

١- عبد اللطيف نور - الأهمية الجغرافية والإستراتيجية للبحر الأحمر والوجود الصهيوني في المنطقة وخطره على الأمن القومي العربي - الرابط

<http://www.awna1.com/redsea.htm>

٢- د. محمد مورو- الصراع على المياه في الشرق الأوسط - مجلة البيان - السنة السابعة

عشرة العدد (١٨١) - نوفمبر ٢٠٠٢م الرابط

<http://www.albayan-magazine.com/bayan-181/181-21.htm>

٣- د. أسامة الأشقر و آخرون - السودان في الأجندة الإسرائيلية - مركز الرائد

للدراستات - مطبعة العملة - الخرطوم ص ٤٠

٤- محمد أبو القاسم حاج حمد - صحيفة الصحافة - العدد (٣٨١٠) بتاريخ ٣ يناير

٢٠٠٤م

٥- صلاح محمد أحمد - صفحات من تاريخ المجتمع اليهودي في السودان - بحث غير

منشور - معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية - جامعة الخرطوم ١٩٧٦ - ص ٥١

٦- مجلة الكوثر - العدد (٤٩) نوفمبر ٢٠٠٣ - الرابط

<http://www.altareekh.com/doc/article.php?sid=791&mode=&order=>

٧- انترنت - المركز الفلسطيني للإعلام ٢٤/٨/٢٠٠٢م

٨- د. أسامة الأشقر وآخرون - مرجع سابق - ص ٤٠

٩- صحيفة الحياة السياسية - الخرطوم - العدد (٤٧٨) بتاريخ ٧/٨/٢٠٠٤م

١٠- د. سعيد اللاوندي - صحيفة الأهرام - القاهرة - ٣٠/٨/٢٠٠٤م

١١- بعثة من الموساد الإسرائيلي بزعم المساعدات تحت إشراف الأمم المتحدة -

الرابط -

<http://www.algomhuria.net.eg/akidaty/today/muslims/detail03.asp>

الملاحق

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في بيان رئيسه المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/16)، إلى الأمين العام، أن يبدأ الأعمال التحضيرية اللازمة لإيجاد أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم بشكل كامل تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. ووفقا للبيان، أنشأت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالسودان لكي تتابع عملية السلام عن كثب وتكون بمثابة منتدى لوضع استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ الاتفاق الختامي. كما أوفدت بعثة تقييم أولية إلى السودان وكينيا في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقد أُتيحت للبعثة فرصة مفيدة للتشاور مع الأطراف على جميع المستويات، بالإضافة إلى فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، (الإيغاد) ومجتمع المانحين، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وآليات الرصد القائمة المنتشرة حاليا في البلد. واستطاعت البعثة أيضا أن تقيم الوضع العام في إطار الاستعدادات لعملية الأمم المتحدة المقبلة في السودان.

٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، زار المنطقة مستشاري الخاص، السيد محمد سحنون، يرافقه موظفون من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، واجتمع بكبار المسؤولين من إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، والسودان، وكينيا، ومصر، بمن فيهم رؤساء إريتريا وأوغندا والسودان؛ وزعيما الوفدين السودانيين في محادثات السلام في نايفاشا بكينيا؛ والمسؤولون عن الوساطة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ بالإضافة إلى المراقبين الدوليين في المحادثات، من أجل استشارتهم حول الوضع الراهن للتخطيط لعملية الرصد والتحقق المقبلة في السودان. ومن الأمور المشجعة، الاستقبال الذي حظي به مستشاري

الخاص. وأود في هذا المقام أن أعرب عن تقديري للأطراف والحكومات في المنطقة لدعمها عملية السلام ولاستجابة الأمم المتحدة المزمع القيام بها.

٣ - وكانت في السودان منذ أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مجموعة صغيرة من الخبراء الفنيين التابعين للأمم المتحدة يقومون بالتخطيط السوقي والتقييمات على أرض الواقع. وتمثلت مهمتهم في إيجاد الأماكن والتسهيلات الملائمة في الخرطوم وفي أماكن أخرى، والتعرف، بمساعدة الأطراف، على المناطق الملائمة لإنشاء مقار القيادة، والمعسكرات، وغير ذلك من الأماكن التي ستخصص للأمم المتحدة في حالة القيام بالعملية المقبلة. وقد تمكن الفريق من الاتصال بالسلطات الوطنية على المستوى الفني لاطلاعها على السياسات والممارسات الاعتيادية التي تقوم بها الأمم المتحدة عند تنفيذ عمليات دعم السلام. وعمل الفريق أيضا على نحو وثيق مع زملاء الفريق القطري للأمم المتحدة من أجل زيادة تطوير السوقيات المشتركة للأمم المتحدة، ودعم استراتيجية مرحلة تنفيذ السلام. كما أفاد الفريق من المشورة التي قدمتها عملية شريان الحياة في السودان، وهي منظمة عملت سنوات طويلة في بيئة تنطوي على التحدي في جنوب السودان، ثم واصل الفريق مشاوراته مع آليات الرصد القائمة المنتشرة في السودان.

ثانيا - حالة عملية السلام

٤ - لما كان أعضاء المجلس على علم بأن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش قد توصلتا بعد أشهر من المفاوضات إلى اتفاق حول البروتوكولات الثلاثة المتبقية المتعلقة بتقاسم السلطة؛ وحول مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وأبيي حيث تكمل هذه البروتوكولات سلسلة الاتفاقات الستة وتمثل سنتين تقريبا من العمل منذ التوقيع على البروتوكول الأول في ماشاكوس بكينيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وتبع ذلك بروتوكولان عن الاتفاقات الأمنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وعن تقاسم الثروة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتمثل هذه البروتوكولات معا الالتزام الرسمي للأطراف باحتتام المفاوضات باتفاق سلام شامل طال انتظاره، وذلك في أقرب وقت ممكن.

٥ - ولقد كان السودان غارقا باستثناء ١١ سنة في ما مجموعه ٤٨ سنة منذ استقلاله في عام ١٩٥٦، في غمار نزاع أهلي. ولم تعرف أجيال من الشعب السوداني إلا ما جلبته على البلد العواقب الوخيمة لحرب مستمرة، بما في ذلك خسائر الأرواح والدمار على نطاق واسع، والتشرد الداخلي الهائل، وأزمات اللاجئين، والمجاعة.

٦ - واندلعت في عام ١٩٨٣ الحرب الأهلية التي تعمل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش على إنهاؤها، بعد انهيار اتفاق أديس أبابا لعام ١٩٧٢. ودمر النزاع الذي استمر ٢١ سنة جزءا كبيرا من أكبر دولة في أفريقيا كما حرم البقية من الاستقرار والنمو والتنمية. وقد دفع الشعب السوداني ثمننا باهظا، حيث مات أكثر من مليوني شخص، وجرى اقتلاع أربعة ملايين شخص، من ديارهم الأصلية، فيما سعى نحو ٦٠٠.٠٠٠ شخص إلى عبور حدود السودان كلاجئين. وفي كثير من الأحيان تخطت طبيعة وحجم مشاكل البلد الحدود فانتقلت إلى البلدان المجاورة كسبب البؤس وانعدام الأمن في المنطقة.

٧ - وخلال سنوات طويلة ظلت جهات خارجية متنوعة، بما في ذلك الدول المجاورة، والممانحون المعنيون، ودول أخرى، فضلا عن الأطراف نفسها، تبذل محاولات شتى لإنهاء الصراع. غير أن التعقيد الهائل للحرب وغياب الإرادة السياسية حالا دون إيجاد حل مبكر للصراع. وفي عام ١٩٩٣، شارك رؤساء الإيغاد في ذلك الوقت في المبادرة الأخيرة الرامية إلى جمع الأطراف على صعيد واحد. وكانت تلك بداية عملية طويلة أدت بصورة بطيئة، وإن كانت أكيدة، إلى بلوغ عتبة اتفاق للسلام. ولن يكون التوقيع على اتفاق سلام شامل إلا بفضل تفاني الإيغاد، فضلا عن الحنكة السياسية لأعضائها، لا سيما حكومة كينيا.

٨ - هكذا أصبحت أخيرا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش، بعد إكمال سلسلة من البروتوكولات الإطارية في وضع يمكنهما من إنهاء الحرب الطويلة الأمد. ويتوقف الأمر الآن على الحكومة وعلى الحركة الشعبية لاختتام المفاوضات بسرعة والتوقيع على اتفاق سلام شامل بعد المحادثات المفصلة التي أجريت حول وقف إطلاق النار، والترتيبات الأمنية، فضلا عن طرائق التنفيذ والضمانات الدولية.

٩ - على أن المجتمع الدولي بات يواجه مهمة شاقة حقا في مساعدة حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش على التغلب على خلافاتهما خلال تنفيذ السلام. وسوف يكون اتفاق السلام النهائي معقدا للغاية، إذ يجمع بين اتفاقات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، وتقاسم الثروة، وتقاسم السلطة، والإدارة المقبلة لثلاث مناطق في وسط البلد. وسوف يغير التنفيذ بشكل جذري الواقع السياسي الراهن في السودان. وبينما تسعى البروتوكولات إلى التصدي للأسباب الأولية للحرب، ربما تخضع بعض الصيغ لتفسير مختلف. وسيطلب تنفيذ هذه الوثيقة قدرا كبيرا من الثقة والصبر من جانب الأطراف ومن جانب الطرفين ومن جانب المجتمع الدولي. وما يراهن عليه الشعب السوداني والطرفان خطير للغاية،

مما يجعل الفترات الفاصلة التي تدوم ست سنوات ونصف السنة محفوفة بالمخاطر، وسوف تنشأ أكيدا خلالها خلافات رئيسية.

١٠ - وبينما يستحق الثناء العمل الطويل الذي أُنجِز في نايفاشا، فثمة ما يدعو إلى قدر من القلق لأن عملية السلام لم تشمل سوى الطرفين الرئيسيين. وينحصر أول اختبار للاتفاق في قدرة الطرفين على جعل الاتفاق مقبولا، لا لأنصارهما الفوريين فحسب، بل أيضا للكيان السياسي الأوسع في السودان، لأن الشعب السوداني بأكمله يعتبره حلا قابلا للتطبيق. ومع ذلك، ستظهر حتما عناصر غير راضية عن الاتفاق فتحاول تقويضه، حيث لا مصلحة لها في أن ينجح أي اتفاق، بالإضافة إلى أنها ستعمل على حمل الطرفين على سلوك عكس المسار الذي التزما بالمضي فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى بعض الجهات الخارجية إلى التأثير على عملية التنفيذ من أجل تحقيق امتيازات محلية. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي وعملية الأمم المتحدة سيواجهان اختبارا وظروفا صعبة أثناء مساعدتها وعملها مع الطرفين في الفترات الفاصلة لوضع السلام موضع التنفيذ.

ثالثا - فريق الأمم المتحدة المتقدم المقترح

١١ - في رسالتي المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى مجلس الأمن لإطلاعه على رغبي في إرسال فريق من الخبراء التقنيين التابعين للأمم المتحدة إلى السودان لبدء التحضير لعمليات الانتشار المقبلة، أكدت على أن الأمر يتطلب وقتا تحضيريا طويلا للتصدي بشكل أفضل للتحديات السوقية الهائلة التي ستواجه عملية الأمم المتحدة المقبلة في السودان. فحجم البلد وحده - الذي يقارب حجم أوروبا الغربية - والانعدام الكامل للهياكل الأساسية في الجنوب دليل على أن الأمم المتحدة ستعمل في ظروف تكتنفها جد صعوبات همة. وإن خطوط الاتصالات المحتملة التي ستستعملها عملية الرصد والتحقق المقبلة تعادل تقريبا المسافة التي تقع بين مدينتي نيويورك وهيوستن، علما بأن عدة قطاعات تعادل حجم النمسا أو ولاية نيويورك. فالسودان أكبر من سيراليون بمقدار ٣٥ ضعفا، علما بأن سيراليون تستضيف عملية سلام كبيرة تابعة للأمم المتحدة. كما أن الأبعاد السوقية التي ستواجهها العملية المقبلة ستكون أكبر بشكل طفيف من تلك الأبعاد التي تم مواجهتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لحالة الهياكل الأساسية المتردية في جنوب السودان، وما تنسم به المهام التي يُتَظَر أن تؤديها عملية الرصد والتحقق المقبلة، من تعقيد واتساع لم يسبق لهما مثيل، سيتعين أن يكون الدعم السوقى الذي تقدمه الأمم المتحدة ضخما من حيث حجمه.

١٢ - وستتطلب المساعدة الناجحة في تنفيذ الاتفاق السوداني في منطقة من هذا الحجم استجابة واسعة النطاق ودقيقة التنسيق من جانب المجتمع الدولي. وقد أقرت الأمم المتحدة أنه لن يتسنى تنفيذ اتفاق السلام هذا بغير استراتيجية مشتركة ومتكاملة لأجهزتها ووكالاتها وبرامجها. وقد بدأت بالفعل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالسودان عملها للتأكد من أن الأمم المتحدة تستطيع أن تدعم بشكل كامل تنفيذ الاتفاق بصورة منهجية ومتكاملة. ومع ذلك، وبالإضافة إلى العمل الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة، يُحتمل أن يتضمن الاتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان طلبات لأداء كثير من المهام التي لا تقع ضمن اختصاص المنظمة وعليه سيتعين على المجتمع الدولي، أن يستجيب لهذه الطلبات على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، ويجب في هذه الحالة تنسيق هذه المهام وجعلها منسجمة مع الجهود المبذولة في مجال التنمية.

١٣ - وبينما لا يزال العمل جارياً لرسم المهام المحددة والوقوف على التشكيل الدقيق لعملية الرصد والمراقبة المقبلة في السودان، استناداً إلى ما تم التوصل إليه حتى الآن من اتفاقات وتفاهات، يُحتمل أن تشمل الاحتياجات ما يلي:

- الشؤون السياسية/المساعي الحميدة؛
- رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية؛
- رصد وتنسيق الدعم الخارجي والمساعدة المقبلة المقدمة إلى نزع الأسلحة والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والأفراد المرتبطين بالجماعات المسلحة؛
- تسهيل التنمية والأنشطة الإنسانية، بما في ذلك رصد عودة اللاجئين والمشردين داخلياً؛
- الشؤون المدنية؛
- تنسيق الدعم لبناء القدرات، فضلاً عن إمكانية الرصد وتقديم المساعدة في المجالات التالية:

- الشرطة ومؤسسات سيادة القانون؛

- حقوق الإنسان وحقوق الطفل؛

• تنسيق أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام؛

• المساعدة الانتخابية؛

• الإعلام.

١٤ - ونظرا للصعوبات السوقية التي ستواجه عند انتشار عملية الأمم المتحدة، فضلا عن الوضع السياسي الحش الذي يمكن أن يكون سائدا عندما يحاول المقاتلون التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، من الأهمية بمكان أن تتوفر قدرة استقبال إطارية للحرص على بدء عملية الانتشار بسلاسة وسرعة في أقرب وقت ممكن. وتشير التقديرات إلى أنه يجب أن تنتشر عملية الأمم المتحدة المقبلة على مراحل. وكخطوة أولى، وفي إطار السلطة التي تتيحها الوثيقة S/PRST/2003/16، سوف أضيف أفرادا إلى المجموعة الصغيرة من الموظفين الموجودين بالفعل في السودان وعليه سأرسل موظفين دعم إضافيين على الفور.

١٥ - وستنضم هذه المجموعة إلى الفريق المتقدم التابع للأمم المتحدة الذي اقترح أن يوافق عليه مجلس الأمن. ونظرا للطابع المتعدد الأبعاد الذي يحتمل أن تتسم به للعملية المقبلة، وفي ضوء الحاجة إلى ضمان وحدة الجهود من جانب منظومة الأمم المتحدة، ومن أجل التصدي على أفضل وجه للتحديات السوقية، ينبغي أن يضم الفريق المتقدم خبراء في جميع المجالات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى موظفي اتصال، وموظفي أمن، وعناصر دعم قوي في البعثة. وسوف يكفل الفريق المتقدم الاستعدادات المتسقة بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة للاضطلاع بدور المنظمة في فترة ما بعد الصراع في السودان، كما ينشئ الفريق اتصالات رفيعة المستوى، فضلا عن إيجاد علاقات عمل مع الأطراف على الأرض. وستألف الفريق من عدد يصل إلى ٢٥ ضابط اتصال عسكري وعناصر دعم عسكرية. وستنشر ضباط الاتصال العسكريين في القطاعات المختارة الرئيسية؛ وسيحرون الاتصالات العسكرية مع الأطراف بخصوص التحضيرات العملية اللازمة لعملية الأمم المتحدة المقبلة، وسيقومون بقدر الإمكان بتعزيز ترتيبات الاتصال بين قوات الطرفين المسلحة في الميدان. ويجب أن يكون عنصر دعم البعثة قويا بما يكفل قدرته على تقديم خدمات الدعم الفعالة لواجبي الخطط التقنية وأن يواصل في نفس الوقت القيام بالتحضيرات الإدارية والسوقية العملية التجارية التي ستساعد على إنشاء عملية الرصد والتحقق من دعم السلام بصورة سلسلة وسريعة. ويشمل ذلك مسح وإعداد مناطق الاستقبال والتمركز، ومواقع الانتشار، ومواقع ترحيل الاتصالات، ووضع المعدات الضرورية في المواقع المحددة مسبقا، وتحديد الموظفين المحليين المؤهلين لتعيينهم في المستقبل. وسيحتاج الفريق أيضا إلى خدمات طائرة مخصصة تتيح لهم حرية السفر داخل المنطقة. ويُنتظر أن ينضم الفريق المتقدم إلى البعثة إذا قرر مجلس الأمن إنشاءها عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

١٦ - وأنا أعترم أن أعين في القريب العاجل أفراد القيادة العليا المسؤولة عن عملية السلام المقبلة للأمم المتحدة، ومن بينهم ممثل خاص، ونائبان للممثل الخاص لتروؤس التحضيرات

الجارية. وبينما أتوقع أن يتولى ممثلي الخاص، ومعه الأفراد الرئيسيون في الفريق المتقدم، قيادة وفد الأمم المتحدة في المرحلة النهائية لمبادرات السلام في نايفاشا، سوف أوفد على الفور إلى السودان أحد نائحي ممثلي الخاص، الذي سيقوم أيضا بدور المنسق المقيم/المنسق الإنساني للأمم المتحدة. وأرى أنه من الضروري القيام بهذه التعيينات في هذه المرحلة من أجل ضمان الاستمرارية بين المفاوضات في نايفاشا ومراحل التنفيذ اللاحقة، ومن أجل تسهيل سرعة إيفاد منسق مقيم/منسق إنساني جديد للأمم المتحدة في ضوء الظروف الطارئة الإنسانية الراهنة داخل السودان.

١٧ - وسيحتاج الفريق المتقدم للقيام بالمهام المذكورة أعلاه، إلى التعاون الكامل والمتواصل من جانب حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. كما سيحتاج الفريق بصفة خاصة إلى أن يُمنح جميع الامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لكي يستطيع أن يؤدي بصورة فعالة مهامه، بما في ذلك توفير حرية حركة كاملة وغير مقيدة في جميع أنحاء السودان لكي يستخدم أسرع الطرق المتاحة، بالإضافة إلى إعفائه من القوانين المتعلقة بجوازات السفر والتأشيرات، ومنحه الحق بأن يستورد ويصدر بدون قيود جميع الإمدادات والمعدات اللازمة له، مع كفالة حرية الاتصالات وإمكانية تعيين موظفين محليين. ومن أجل تأكيد التزام الطرفين السودانيين باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتمكين الفريق المتقدم من القيام بمهامه، سوف أجري مشاورات حول مشروع اتفاق مع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بإذن بإنشاء الفريق المتقدم. وسوف يتيح هذا الاتفاق، من حيث المبدأ، تطبيق اتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، علما بأن السودان طرف فيها، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عن عمليات حفظ السلام وعمليات السلام، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة باتفاق مركز القوات النموذجي (A/45/594)، واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وسوف يشمل هذا الاتفاق أيضا أحكاما تتعلق بمنح تسهيلات للمتقاعدين وموظفيهم الذين يعملون مع الأمم المتحدة من أجل إمدادهم بالبضائع و/أو الخدمات.

رابعا - ملاحظات ختامية

١٨ - جاء التوقيع الأخير على البروتوكولات المتعلقة بتقاسم السلطة، وبمناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي، لمنح الشعب السوداني، بل وبالفعل المنطقة بأكملها، الأمل في أنه يمكن الآن وضع نهاية أكيدة للحرب الوحشية التي جعلت حياة ملايين السودانيين مؤلدة لفترة تزيد عن عشرين سنة. وينتقد اجتماع المجتمع الدولي على رغبته على جعل عملية

السلام تصل إلى نهاية مبكرة وناجحة. وإني على قناعة بأن إرسال الفريق المتقدم، كما أوصيت بذلك في هذا التقرير، من شأنه أن يؤكد التزام المجتمع الدولي بمساعدة الطرفين. كما أنه سيعزز قدرة الأمم المتحدة نفسها على أن تقدم المساعدة بسرعة إلى الشعب السوداني في مرحلة انتقاله إلى حقبة السلام والتنمية الجديدة التي طال انتظارها.

١٩ - لقد قطعت عملية السلام السودانية شوطاً كبيراً في الأشهر الأخيرة بعد سنوات من الفجر الكاذب. وكانت المفاوضات التي أُجريت برعاية الإيغاد عملية مضيئة واجهت في كثير من الأحيان احتمالات الإخفاق. وأخيراً، وبعد سنوات طويلة من الحرب، وضع الطرفان بلدهما عند مفترق طرق تاريخي يمثل أفضل فرصة لإنهاء أطول حرب وأصعبها في أفريقيا. وأنا أرحب بالطرفين ولا سيما بزعيم كل وفد من الوفدين، النائب الأول لرئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الدكتور جون قرنق مايبور لأنهما التزما بإبرام البروتوكولات الإطارية. كما وأحيي عمل جميع الشركاء الخارجيين في عملية السلام هذه، لا سيما فريق الوساطة التابع للإيغاد، بقيادة كينيا، والبلدان الثلاثة وهي النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء منتدى شركاء الإيغاد.

٢٠ - مع ذلك، ف فيما يقدم المجتمع الدولي التهئة إلى الذين عملوا بصورة حادة للتوصل إلى تسوية متفاوض عليها، ينبغي توخي الحذر في ثلاثة مجالات تثير القلق وهي أنه يتعين على الطرفين أن ينفذا ما وقعا عليه بحسن نية؛ وأن يستغل الطرفان ما لديهما من نفوذ لوضع حد بشكل فوري للقتال في إقليم دارفور عند منطقة ملكال بأعالي النيل وغيرها، وهو الأمر الذي لا يزال يؤدي إلى خسائر في الأرواح وضياح الأرزاق؛ وأن يفهم المجتمع الدولي ويوافق على أن السلام لن يتحقق في السودان إلا من خلال الالتزام الثابت والمستمر الذي يتطلب مبالغ طائلة في مجالات الاستثمار والتمويل.

٢١ - إن تنفيذ البروتوكولات الإطارية في السودان سيتسم بالصعوبة على غرار الصعوبة التي صودفت في إعداد هذه البروتوكولات، وستطرأ ظروف متعددة، خلال الست سنوات ونصف السنة المقبلة، حيث يتحول التفاؤل الذي نشعر به الآن إلى ذكرى بعيدة. ولقد قدم كل طرف توضيحات حساسا لإبرام هذه البروتوكولات، وسيتعين تقديم مزيد من التوضيحات إذا أُريد التقيد بهذه الاتفاقات خلال تنفيذ السلام. وأنا أدعو الطرفين إلى احترام التزاماتهما لأنه لن تتوفر لديهما القدرة على توفير مستقبل سلمي ومستقر لشعبهما إلا عن طريق تنفيذ هذه الاتفاقات بنية حسنة، فهذا هو المستقبل الذي يستطيع أن يعيش فيه السودانيون جميعهم دون خشية من العنف أو التمييز، وتحتل فيه بصورة مركزية المثل التي كرسها الطرفان في

بروتوكول ماشاكوس، ألا وهي الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية الدينية، وتقرير المصير.

٢٢ - وفي نفس الوقت الذي تتعهد فيه حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش بالالتزام بالسلام، يستمر القتال في أجزاء أخرى من البلد. ويساورني القلق بسبب العنف الذي يعاني منه شعب الشُّلك في أعالي النيل في جنوب السودان، فضلاً عن الاندلاع الأخير للاشتباكات في أجزاء أخرى من الجنوب. وأناشد الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش أن يبرهننا على التزامهما بالسلام باستخدام نفوذهما للعمل على وقف القتال بشكل كامل. وبالمثل، فإن الوضع الكارثي في دارفور مشكلة ستجعل من تنفيذ اتفاق السلام السوداني يتسم بصعوبة أكبر. وإن التوصل لاتفاق حقيقي بشأن دارفور سيكون أمراً أساسياً لضمان نجاح دور الأمم المتحدة المقبل في السودان. وذلك لأن القيام بعملية الرصد والتحقق المتفق عليها في أحد أجزاء البلد، بينما يندلع الصراع في جزء آخر منه سيجعل الاستمرار سياسياً في عملية السلام داخل السودان وعلى الصعيد الدولي أمراً صعباً. ولهذا فإنني أحث الأطراف في هذا الصراع على التوصل لاتفاق سياسي بدون تأخير.

٢٣ - كما أناشد المجتمع الدولي مواصلة أداء دوره أثناء المرحلة النهائية للمفاوضات، وأثناء الفترات الفاصلة الطويلة التي ستبثق اتفاق السلام الشامل. ولن تمثل جهود الأمم المتحدة إلا جزءاً صغيراً من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق السلام في السودان. وسوف يكون الدعم القوي والاستثمارات التي يقدمها المجتمع الدولي أمراً حيوياً لنجاح عملية السلام، حيث إن إعادة بناء بلد شاسع من هذا القبيل عملية بالغة الضخامة. وبدون التزام مستمر ومتواصل، هناك احتمال قوي لكي يعود جنوب السودان إلى حالة الصراع والفوضى. كما أنني أحث المجتمع الدولي على أن يقدم الاستثمارات اللازمة للمساعدة على تحقيق السلام لصالح الشعب السوداني الذي عانى منذ مدة طويلة، ولتحقيق الاستقرار والرفاهية الاقتصادية في المنطقة. وكخطوة أولى، أوصي بأن يدعم مجلس الأمن إنشاء الفريق المتقدم، على النحو المذكور في الفقرتين ١٥ و ١٦ من هذا التقرير، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر.



القرار ١٥٤٧ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٨، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بالتوقيع الذي تم في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا، على الإعلان الذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأعاداً تأكيد التزامهما بإتمام المراحل المتبقية للمفاوضات،

وإذ يشهد بما أنجز من أعمال وما بُذل من دعم متواصل في تيسير محادثات السلام من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة حكومة كينيا بوصفها رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالسودان، وإذ يقدّر الجهود المبذولة لدعم عملية السلام من قبل فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد، وإذ يعرب عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية،

وإذ يؤكد من جديد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وللاتفاقات اللاحقة المستندة إلى هذا البروتوكول،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان واستقلاله ووحدته،

وإذ يُذكّر بالبيانين الصادرين عن رئيسه S/PRST/2003/16 المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ و S/PRST/2004/18 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤،



وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف، وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء عواقب هذا الصراع الطويل الأمد على السكان المدنيين في السودان، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا،
وإذ يحث الطرفين المعنيين على أن يبرما على وجه السرعة اتفاقا شاملا للسلام،
وإذ يعتقد أن ما يُحرز حاليا من تقدم في عملية نايفاشا سيسهم في تحسين الاستقرار والسلام في السودان،

وإذ يوجب بتقرير الأمين العام (S/2004/453) المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

١ - يوجب باقتراح الأمين العام أن يُنشأ، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر وتحت سلطة ممثل خاص للأمين العام، فريق متقدم للأمم المتحدة في السودان بوصفه بعثة سياسية خاصة، يُكرس للإعداد للرصود الدولي المتوخى في اتفاق نايفاشا المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن الترتيبات الأمنية، وتيسير الاتصالات مع الأطراف المعنية، والإعداد لبدء عملية لدعم السلام عقب توقيع اتفاق شامل للسلام؛

٢ - يوافق على مقترحات الأمين العام بشأن ملاك الفريق المتقدم، ويطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد القيام بأسرع ما يمكن بإبرام جميع الاتفاقات اللازمة مع حكومة السودان؛

٣ - يعلن استعداده للنظر في إنشاء عملية للأمم المتحدة لدعم السلام بهدف مساندة تنفيذ اتفاق شامل للسلام، ويطلب إلى الأمين العام أن يتقدم إلى المجلس توصيات بشأن حجم هذه العملية وهيكلها وولايتها، في أقرب وقت ممكن بعد توقيع اتفاق شامل للسلام؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام، ريثما يتم توقيع اتفاق شامل للسلام، أن يتخذ الخطوات التحضيرية اللازمة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، إنجاز التمرکز المسبق لأهم الاحتياجات الضرورية السّوقية والبشرية تيسيرا لسرعة نشر العملية المحتملة المذكورة أعلاه بغية مساعدة الطرفين أساسا على رصد الامتثال لأحكام اتفاق شامل للسلام والتحقق من هذا الامتثال، فضلا عن الإعداد للدور الذي ستضطلع به المنظمة خلال الفترة الانتقالية في السودان؛

٥ - يؤكد على الحاجة إلى توافر قدرة إعلامية فعالة، بما في ذلك عن طريق القنوات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية المحلية والوطنية، لتعزيز الفهم لدى المجتمعات المحلية ولدى الطرفين لعملية السلام والدور الذي ستؤديه عملية الأمم المتحدة لدعم السلام؛

٦ - يؤيد النتائج التي خلص إليها الأمين العام بشأن الحالة في السودان، وبخاصة في دارفور وأعالي النيل، على النحو المبين في الفقرة ٢٢ من تقريره، ويهيب بالطرفين أن يستخدموا نفوذهما كي يتوقف على الفور القتال الدائر في منطقة دارفور وفي أعالي النيل وفي مناطق أخرى، ويحث الأطراف في اتفاق نديامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على أن ترم دون تأخير اتفاقا سياسيا، ويرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يظل متأهبا للمشاركة الدائبة، بما في ذلك بالتمويل الواسع النطاق دعما للسلام في السودان؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقى المجلس على علم بالتطورات في السودان، وبخاصة بشأن عملية نايفاشا للتفاوض، وتنفيذ عملية السلام، وإنجاز الفريق المتقدم لولايته، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

٨ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.



القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠١٥، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/16) وإلى قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وقراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الوضع في دارفور، وإذ يعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود،

وإذ يرحب كذلك بالبلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/603)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، تمسّيا مع بروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والاتفاقات التالية له والمستندة إليه، التي وافقت عليها حكومة السودان،

وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بما في ذلك إنشاء آلية تنفيذ مشتركة، وإذ يعترف بالخطوات المتخذة من أجل تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن السودان، الصادر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وإذ يرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص لشؤون السودان وبالجهد التي بذلها حتى الآن،



وإذا يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين التي تعرض حياة مئات الألوف للخطر،

وإذا يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة، وبخاصة الجنحويد، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين، والاعتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، وبخاصة ما ينطوي منها على بعد عرقي، وإذا يعرب عن أبلغ القلق إزاء عواقب الصراع الدائر في دارفور على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون،

وإذا يشير في هذا الصدد إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذا بحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووضع نهاية لها، وإذا يشدد على أن مرتكبي هذه الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب،

وإذا يوجب بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها،

وإذا يؤكد التزام حكومة السودان بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع سلاح ميليشيات الجنحويد،

وإذا يشير أيضا في هذا الصدد إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بشأن النساء والسلام والأمن، و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، و ١٢٦٥ (١٩٩٩)، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة،

وإذا يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وإذا يكرر تأكيد أن جميع الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار عليها أن تمتثل لجميع الشروط الواردة فيه،

وإذا يوجب بالمشاورات التي عقدها الجهات المانحة في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبما تلاها من جلسات الإحاطة التي سلط فيها الضوء على الاحتياجات

الإنسانية الماسة في السودان وتشاد، وإذ يذكر الجهات المانحة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها،

وإذ يشير إلى أنه يوجد ما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وإلى أن تقديم المساعدة قد أخذ يزداد صعوبة مع بداية الموسم المطير، وأن معات الآلاف من الأشخاص ستعرض حياتهم للخطر إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية والمتصلة بسبل الوصول والسوقيات والقدرات والتمويل،

وإذ يعرب عن تصميمه على بذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع كارثة إنسانية بما في ذلك عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر،

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية على الصعيد الدولي من أجل معالجة الموقف في دارفور،

وإذ يؤكد أن عودة أي من اللاجئين أو المشردين إلى ديارهم لا بد أن تكون طوعية وأن توفر لها المساعدة المناسبة والأمن الكافي،

وإذ يشير مع بالغ القلق إلى أن ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ قد فروا إلى دولة تشاد المجاورة، مما يلقي عبئا خطيرا على كاهل ذلك البلد، وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بقيام ميليشيات الجنجويد بمنطقة دارفور بالسودان بشن غارات عبر الحدود على تشاد، وإذ يحيط علما أيضا بالاتفاق الذي أبرمته حكومتا السودان وتشاد بشأن وضع آلية مشتركة لتأمين الحدود،

وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطلب إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بطرق منها على وجه الخصوص تسهيل أعمال الإغاثة الدولية للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية، وذلك عن طريق إلغاء جميع القيود التي يمكن أن تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير سبل الوصول إلى جميع السكان المتضررين، وتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعن طريق تهيئة أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، واستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور مع الجماعات المنشقة في منطقة دارفور، ولا سيما حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان؛

٢ - يؤيد إفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الاتحاد الأفريقي، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، ويؤيد بالتقدم المحرز نحو نشر المراقبين، بما في ذلك العروض التي قدمها أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن توفير قوات، ويؤكد ضرورة قيام حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية بتيسير عمل المراقبين وفقا لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن طرائق إنشاء بعثة للمراقبين من أجل رصد وقف إطلاق النار؛

٣ - يحث الدول الأعضاء على تعزيز فريق الرصد الدولي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قوة الحماية، عن طريق تقديم الأفراد، وغير ذلك من المساعدة اللازمة لعملية الرصد، بما في ذلك التمويل والإمدادات والنقل والمركبات والدعم اللازم للقيادة والاتصالات والدعم اللازم للمقر، ويؤيد بالمساهمات التي قدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛

٤ - يؤيد بالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى السودان، ويهيب بالحكومة السودانية أن تتعاون مع المفوض السامي في نشر أولئك المراقبين؛

٥ - يحث الأطراف في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على أن ترم اتفاقا سياسيا دون تأخير، ويشير بأسف إلى عدم مشاركة كبار قادة المتمردين في المحادثات التي جرت في ١٥ تموز/يوليه في أديس أبابا، إثيوبيا، إذ أن ذلك لا يساعد في سير هذه العملية، ويدعو إلى إجراء محادثات من جديد تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائه، حامد الغابد، من أجل التوصل إلى حل سياسي للتوترات التي تشهدها دارفور، ويحث بشدة الجماعات المتمردة على احترام وقف إطلاق النار والقيام فورا بإنهاء العنف والدخول في محادثات للسلام دون شروط مسبقة والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع؛

٦ - يطالب حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من فظائع وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريرا عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحزه، من تقدم في هذا الصدد، ويعرب عن اعتزازه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان، في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة؛

٧ - يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، ببيع أسلحة ومواد ذات صلة من جميع الأنواع إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنحوي، أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها أراضيها أم لا؛

٨ - يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها بتزويد الكيانات غير الحكومية والأفراد المحددين في الفقرة ٧، العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنحوي، بالتدريب أو المساعدة التقنيين فيما يتصل بالتزويد بالأصناف المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه أو بتصنيعها أو صيانتها أو استخدامها؛

٩ - يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه لن تنطبق على:

- اللوازم والتدريب الفني المتصل بها والمساعدة المقدمة للرصد والتحقق أو لعمليات دعم السلام، بما في ذلك العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية المأذون لها من الأمم المتحدة أو التي تعمل بموافقة الأطراف المعنية؛

- لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المزمع قصرها على الأغراض الإنسانية أو رصد حقوق الإنسان أو الاستخدامات الوقائية، والتدريب الفني والمساعدة الفنية المتصلان بها؛

- لوازم الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذات العسكرية، للاستخدام الشخصي بواسطة موظفي الأمم المتحدة، ومراقبي حقوق الإنسان، وممثلي وسائط الإعلام، والعاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والموظفين المرتبطين بهذه المجالات؛

١٠ - يعرب عن اعتزاه النظر في تعديل أو إلغاء التدابير المفروضة بموجب

الفقرتين ٧ و ٨ عندما يرى أن حكومة السودان قد أوفت بالتزاماتها الواردة في الفقرة ٦؛

١١ - يؤكد مجدداً دعمه لاتفاق نيفاشا الموقع بين حكومة السودان والحركة

الشعبية لتحرير السودان، ويتطلع إلى التنفيذ الفعال للاتفاق وإلى وجود سودان موحد يسوده السلام ويعمل في تألف مع جميع الدول الأخرى من أجل تنمية السودان، ويهيب بالمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد للمشاركة المتواصلة، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لدعم السلام والتنمية الاقتصادية في السودان؛

١٢ - يحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة التي تحتاج إليها كثيرا عملية تخفيف

آثار الكارثة الإنسانية التي تبدي أبعادها في منطقة دارفور الآن، ويهيب بالدول الأعضاء أن

تقى بما أبدته من التزامات تجاه سد احتياجات دارفور وتشاد، ويؤكد ضرورة المساهمة بسخاء في الوفاء بالجزء الذي لم يتم الوفاء به من النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام تفعيل الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات والنظر في ما قد يتطلبه الأمر من تدابير إضافية لدرء وقوع كارثة إنسانية وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز؛

١٤ - **يشجع** الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون السودان والخير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان العمل عن كثب مع حكومة السودان على دعم إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في منطقة دارفور؛

١٥ - **يحدد** البعثة السياسية الخاصة المنصوص عليها في القرار ١٥٤٧ لمدة ٩٠ يوما إضافية، حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويطلب إلى الأمين العام إدماج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور في البعثة؛

١٦ - **يعرب** عن تأييده الكامل للجنة وقف إطلاق النار وبعثة الرصد في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وأن يجري الاستعدادات اللازمة وفقا للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز؛

١٧ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.



القرار ١٥٨٥ (٢٠٠٥)

الذي اعتمدته مجلس الأمن في جلسته ٥١٣٧، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،

وإذ يعيد تأكيد استعداده لدعم عملية السلام،

يقدر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، التي أنشئت بموجب قراره

١٥٤٧ (٢٠٠٤)، حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

يقدر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.



القرار ١٥٨٨ (٢٠٠٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥١٤٣ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥،

وإذ يعيد تأكيد استعداده لدعم عملية السلام،

يقدر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، المنشأة بموجب قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

يقدر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.



القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥١، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٨٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الحوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي وردت في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار، وعلى بناء سودان مزدهر وموحد تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية للمواطنين كافة،

وإذ يحيط علما ببيانات نائب الرئيس علي عثمان طه بحكومة السودان والرئيس قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في اجتماع المجلس المعقود في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وبعزمهما وتصميمهما القويين على إيجاد حل سلمي للصراع في دارفور على النحو الذي تم الإعراب عنه في الاجتماع،

وإذ يسلّم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاعتماد على هذا الاتفاق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يناشد جميع الأطراف السودانية، ولا سيما طرفا اتفاق السلام الشامل، أن تخطو خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع في دارفور وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع أية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتضع حدا للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للآثار السيئة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا،

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في توطيد عملية السلام،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين بالمساعدة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وسائر السكان المتضررين من الحرب،

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وبروتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من قبل جميع الأطراف في دارفور وتدهور الحالة الأمنية والأثر السلبي لذلك على جهود المساعدة الإنسانية،

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات منذ اتخاذ القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة تحديد المسؤولين عن جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير،

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى أي شكل من العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يثني على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التسرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يثني أيضا على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما حكومة كينيا بوصفها رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يرحب بجهود الأمم المتحدة لتوعية موظفي الأمم المتحدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها في جميع عملياتها القائمة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لمزاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة القائمة، وإذ يرحب برسالة الأمين العام المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى المجلس بهذا الشأن، مؤكدا أن سياسة عدم التسامح المطلق ستُطبق إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من أي نوع في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

وإذ يسلّم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية بالنسبة لنجاحه، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع في دارفور من شأنه أن يسهم في هبة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذ يعرب عن الزعاجه من استمرار العنف في دارفور مع ذلك،

وإذ يحيط علما بتقارير الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/57 و Add.1)، و ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/68)، و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

(S/2005/140) وكذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المورخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
(S/2005/60)،

وإذ يحيط علما بطلب طرفي اتفاق السلام الشامل لإنشاء بعثة لدعم السلام،

وإذ يعرب عن تقديره للمساهمات الهامة التي قدمها لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل التخطيط لعملية لحفظ السلام وإعدادها ونشرها الأولي، وكذلك الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ٦ أشهر، ويقرر كذلك أن تتألف البعثة من قوام يصل إلى ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى ٧١٥ من أفراد الشرطة المدنية؛

٢ - يطلب إلى البعثة الاتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يتولى، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان، وتعبئة الموارد والدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق تنميته الاقتصادية في الأجل الطويل، وتيسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للأنشطة المضطلع بها دعما للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل، والقيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الجارية في السودان؛

٤ - يقرر أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي:

(أ) دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق أداء المهام التالية:

١' رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات؛

٢' الاتصال بالمانحين الثنائيين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة؛

٣' مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق

انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار؛

٤' المساعدة على وضع برنامج لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسيبا دعا إليه اتفاق السلام الشامل، مع الاهتمام تحديدا بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين، وعلى تنفيذه عن طريق نزع السلاح طوعية، وجمع الأسلحة وتدميرها؛

٥' مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بواسطة حملة إعلامية فعالة تستهدف جميع قطاعات المجتمع وتتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

٦' مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تلبية الحاجة إلى نهج وطني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة؛

٧' تقديم المساعدة لطرفي اتفاق السلام الشامل، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل إعادة هيكلة خدمة الشرطة في السودان، طبقا للمعايير الديمقراطية في حفظ الأمن، ووضع برنامج لتدريب الشرطة وتقييمها، والمساعدة، بوسائل أخرى، في تدريب الشرطة المدنية؛

٨' مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القضاء المستقل، وحماية حقوق الإنسان لجميع سكان السودان من خلال استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، ومساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تطوير وتدعيم الإطار القانوني الوطني؛

٩' كفالة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد؛

١٠' تقديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى طرفي اتفاق السلام، بالتعاون مع عناصر فاعلة دولية أخرى، لدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائهما؛

(ب) القيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية؛

(ج) مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق؛

(د) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان، وكذلك تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بمن في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال، في نطاق قدرات البعثة وبالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام في دارفور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والقيام، بالاتصال مع الاتحاد الأفريقي، بتحديد سبل لاستغلال موارد بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية؛

٦ - يطلب إلى جميع الأطراف أن تتعاون وتعاوننا تاما في نشر البعثة وفي عملياتها، لا سيما بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة أنحاء إقليم السودان، وضمان أمنهم وحرية تنقلهم؛

٧ - يؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق سريعا، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعما لمبادرات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور؛

٨ - يناشد الدول الأعضاء كافة أن تكفل الانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لجميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية؛

٩ - يدعو جميع الأطراف أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والأمن وبدون عوقبات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين وتقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينقل إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان جميع الوظائف التي تؤديها البعثة السياسية الخاصة في السودان، إلى جانب موظفي ولوجستيات المكتب حسب الاقتضاء، في التاريخ الذي تُنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكفالة الانتقال السلس بين الأمم المتحدة وبعثات الرصد القائمة، وهي فريق الرصد والتحقق، وبعثة الرصد المشتركة، وفريق رصد الحماية المدنية؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يداوم بانتظام على إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استعراض مستوى القوات بغرض تعديله بالخفض، مع مراعاة التقدم المحرز على أرض الواقع والمهام التي لا يزال يتعين إنجازها، وأن يرفع التقارير إلى المجلس في هذا الصدد كل ثلاثة أشهر؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره عن الحالة في دارفور شهرياً؛

١٣ - **يحث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والطرفين أن يواصلوا، بالتعاون مع سائر المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بذل جهودهم إعداداً للإسراع بتقديم مجموعة برامج مساعدة لتعمير السودان وتنميته الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول التجاري، سُنْفذ فور بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويرحب بمبادرة حكومة النرويج بعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تعمير السودان وتنميته الاقتصادية، ويحث المجتمع الدولي، طبقاً لذلك، على الترع بسخاء، لأغراض منها تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين؛

١٤ - **يطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخل البعثة لسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، ومنها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتحديدتها والتصدي لها، وتعزيز تدريب الأفراد لمنع سوء السلوك وكفالة الامتثال التام لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة، و**يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية وفقاً لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين (ST/SGB/2003/13)، وأن يداوم على إعلام المجلس بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل انتشار البعثة، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها لضمان المساءلة التامة في حالات صدور سلوك من هذا القبيل عن الأفراد التابعين لها؛

١٥ - يؤكد من جديد أهمية الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفنأة باعتباره أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف السودانية على معالجة هذه المسائل بحزم؛

١٦ - وإذا يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١٧ ' يقرر الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوحشي دون مساس بمسؤولية حكومة السودان؛

٢ ' يطلب إلى الأمين العام وحكومة السودان القيام، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإبرام اتفاق بشأن مركز القوات في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٨ بشأن نطاق الحماية القانونية المكفولة بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويُلاحظ أنه ريثما يبرم هذا الاتفاق، سيطبق بشكل مؤقت اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594)؛

١٧ - يؤكد ضرورة الإسراع على الفور بزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في دارفور، ويحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التعجيل بنشر مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وزيادة عددهم، والمضي أيضا قدما بعملية تشكيل أفرقة مدنية للرصد والحماية، وابتدئ من الأمين العام أن يُبلغ عن التقدم المحرز في تشكيل هذه الأفرقة في تقاريره إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.



Distr.: General
29 March 2005

القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٣، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٨٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنتها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بين حكومة السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي وردت في البلاغ المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام،

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وإذ يسلّم بأن على طريقي اتفاق السلام الشامل الاستفادة من ذلك الاتفاق في تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يدعو جميع الأطراف السودانية، ولا سيما طريقي

اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور ولا اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ولوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الآثار المفجعة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا،

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في دعم عملية السلام،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئين، والمشردين داخليا، وسائر السكان المتضررين بالحرب،

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ولبروتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من قبل جميع الأطراف في دارفور، وكذلك تدهور الحالة الأمنية تداعياتها السلبية على جهود المساعدة الإنسانية،

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات منذ اتخاذ القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عن تصميمه على السعي إلى الكشف عن هوية المسؤولين عن ارتكاب جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير،

وإذ يسلّم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية لنجاح ذلك الاتفاق، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع الدائر في دارفور من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذ يقلقه استمرار العنف رغم ذلك في دارفور،

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يرحب باجتماع القمة الذي عُقد بشأن دارفور في نجامينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وباستمرار التزام الاتحاد الأفريقي بالاضطلاع بدور رئيسي في تيسير الوصول إلى حل للصراع الدائر في دارفور بجميع جوانبه، وإعلان حكومة السودان في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بأنها ستتخذ خطوات فورية، بما في ذلك سحب قواتها من لبدو وكاريغا ومارلا الواقعة في دارفور، وسحب طائرة الأنتونوف التابعة لها من دارفور،

وإذ يثني على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك القرارات ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/57/Add.1)، و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/947)، و ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/68)، و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/140)، وكذلك التقرير المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ للجنة التحقيق الدولية (S/2005/60)،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يعرب عن استيائه الشديد لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة في دارفور لم تمثل امتثالا كاملا لالتزاماتها ولتطالب المجلس المشار إليها في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، ويسدين استمرار انتهاك اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وبرتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت بها حكومة السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهجمات المتمردین على قرى دارفور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وعدم قيام حكومة السودان بترع سلاح أفراد مليشيا الجنجويد والقبض على زعماء الجنجويد وأعوأهم الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأعمالا وحشية أخرى وتقدمهم للمحاكمة، ويطلب جميع الأطراف بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها في

ما يتعلق باحترام اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وبرتوكولي أبوجا، بما في ذلك الإبلاغ عن مواقع قواتها، وتيسير المساعدة الإنسانية، والتعاون تعاوناً تاماً مع بعثة الاتحاد الأفريقي؛

٢ - يؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل سريعاً إلى اتفاق، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعماً لمبادرات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور؛

٣ - يقرر، في ضوء عدم وفاء جميع أطراف الصراع في دارفور بالتزاماتها:

(أ) أن ينشئ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه "باللجنة")، وتضطلع بالمهام التالية:

١' رصد تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) من هذه الفقرة والفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ٧ أدناه؛

٢' تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) من هذه الفقرة والنظر في طلبات الاستثناء وفقاً للفقرتين الفرعيتين (و) و (ز)؛

٣' وضع ما يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)؛

٤' تقديم تقرير كل ٩٠ يوماً على الأقل إلى مجلس الأمن عن أعمالها؛

٥' النظر في الطلبات المقدمة من حكومة السودان بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقاً للفقرة ٧ أدناه، وإصدار موافقة مسبقة عليها حسب الاقتضاء؛

٦' تقييم التقارير المقدمة من فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ومن الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، بشأن الإجراءات المعينة التي تتخذها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) والفقرة ٧ أدناه؛



القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٤٠، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، (S/PRST/2004/18) وقراريه ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وإذ يأخذ في اعتباره خطة العمل التي وافق عليها الممثل الخاص للأمين العام في السودان وحكومة السودان،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/703)، وبما تحقق من تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية، وإذ يعرب عن قلقه لأن الفقرات من ٥٩ إلى ٦٧ تدل على أن حكومة السودان لم تف بكامل التزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وإذ يضع في اعتباره ضرورة تعزيز واستعادة ثقة السكان المعرضين للأذى وتحسين الوضع الأمني العام تحسينا جذريا في دارفور، وإذ يرحب بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما المتعلقة منها باستصواب زيادة تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة كبيرة في إقليم دارفور في السودان،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الحالة في دارفور،

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا أولوسيفون أوباسانغو، بما في ذلك مناشدته المجتمع الدولي دعم تمديد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، بما يتفق وبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والاتفاقات التالية والمستندة إلى ذلك البروتوكول، التي وافقت عليها حكومة السودان،



وإذ يشير إلى البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة، وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تقوم بها آلية التنفيذ المشتركة والممثل الخاص للأمين العام لتحقيق الأهداف الواردة في البلاغ ومتطلبات القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)،

وإذ يرحب باتخاذ حكومة السودان عددا من الخطوات لرفع العقوبات الإدارية أمام إيصال الإغاثة الإنسانية، مما أدى إلى وصول عدد متزايد من أفراد الإغاثة الإنسانية إلى دارفور فضلا عن مؤسسات حقوق الإنسان الدولية وغير الحكومية، وإذ يسلم بأن حكومة السودان وسعت من نطاق تعاونها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها،

وإذ يبحث حكومة السودان وجماعات المتمردين على تيسير إيصال هذه الإغاثة الإنسانية عن طريق السماح بوصول الإمدادات الإنسانية وعمال الإغاثة الإنسانية دون عراقيل، بما في ذلك عبر حدود السودان مع تشاد وليبيا برا وجوا حسب الاقتضاء،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، ونزع سلاح مليشيات الجنجويد وتحديد هوية زعماء الجنجويد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور وتقديمهم للعدالة،

وإذ يشير إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها الموجودين داخل أراضيها، وعن احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على القانون والنظام، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يشدد على أن جماعات المتمردين السودانية، وخاصة حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، يجب عليها أيضا أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن الحل النهائي للأزمة في دارفور يجب أن يشمل العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم الأصلية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى مذكرة التفاهم المبرمة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بين حكومة السودان والمنظمة الدولية للهجرة،

وإذ يعرب عن عزمه على القيام بكل ما يمكن من أجل وضع حد لمعاناة أهل دارفور،

وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يعلن عن قلقه الشديد من أن حكومة السودان لم تف تماما بالتزاماتها الواردة في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وفي البيان المشترك مع الأمين العام الصادر في ٣ تموز/

يوليه، بتحسين الحالة الأمنية للسكان المدنيين في دارفور، كما يتوقع المجلس، في مواجهة ضروب النهب المتواصل، وبأسف للانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف، ولا سيما لما جاء في تقارير لجنة وقف إطلاق النار عن هجمات شنتها الطائرات المروحية التابعة لحكومة السودان وهجمات الجنجويد على قرى ياسين وحاشابا وغلاب في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

٢ - يرحب ويؤيد اعتزام الاتحاد الأفريقي تعزيز وزيادة بعثته للرصد في إقليم دارفور بالسودان، ويشجع الرصد القائم على روح المبادرة؛

٣ - يحث الدول الأعضاء على دعم الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق توفير كل المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية وغيرها من الموارد الضرورية لدعم التوسع السريع لبعثة الاتحاد الأفريقي، ومن خلال دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة بالطرق السلمية وحماية سلامة أهل دارفور، ويوجب بطلب حكومة السودان من الاتحاد الأفريقي زيادة حضوره لرصد الأوضاع في دارفور، الوارد في رسالتها المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى مجلس الأمن، ويحث حكومة السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام والتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي لكفالة بيئة آمنة ومستقرة؛

٤ - يطلب إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، العمل معا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجارية في أبوجا بقيادة الرئيس أوباسانغو، ويحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن، ويحث الأطراف المشاركة في المفاوضات على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فورا، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، ويؤكد ويدعم الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها؛

٥ - يحث حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل باعتباره خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام والرخاء في السودان؛

٦ - يؤكد ضرورة السماح للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من السكان المعرضين للأذى، بالعودة إلى ديارهم طوعية وبأمان وكرامة، ولكن بعد أن يتوافر ما يلزمهم من مساعدة وأمن؛

٧ - يعيد تأكيد دعوته حكومة السودان وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب في دارفور، بتحديد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع وتقديمهم إلى العدالة، بما في

ذلك أفراد قوة الدفاع الشعبي ومليشيات الجنحويد، ويصر على أن تتخذ حكومة السودان جميع الخطوات اللازمة لوقف جميع أعمال العنف والفظائع؛

٨ - يدعو جميع الأطراف السودانية إلى أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة التصدي فوراً للانتهاكات التي تبلغ عنها لجنة وقف إطلاق النار ومحاسبة المسؤولين عنها؛

٩ - يطالب بأن تقدم حكومة السودان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، لأغراض التحقق، وثائق تتضمن بصورة خاصة أسماء أفراد مليشيات الجنحويد الذين تم نزع سلاحهم وأسماء الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم بسبب الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وذلك فيما يتعلق بأدائنا بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) واتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

١٠ - يطالب جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات المتمردين، وقف جميع أعمال العنف والتعاون مع جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وجهود الرصد وكفالة امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتأمين ضمان سلامة وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية؛

١١ - يؤكد من جديد دعمه الكامل لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وفي هذا الخصوص، يحث حكومة السودان على الامتناع عن القيام بأعمال الطيران العسكري داخل إقليم دارفور وفي أحواله، وفقاً لالتزاماتها؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات المناسبة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور، وذلك بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان؛

١٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات سخية ومتواصلة على وجه السرعة إلى الجهود الإنسانية الجارية في دارفور وتشاد لسد النقص في الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة المتواصلة، ويؤكد ضرورة أن تفي الدول الأعضاء بتعهداتها فوراً، ويوجب بالمساهمات الكبيرة التي تم تقديمها حتى الآن؛

١٤ - يعلن أن المجلس، في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالاً كاملاً للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، أو لهذا القرار، بما في ذلك، وحسبما يقرر المجلس بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي، عدم تعاونها تعاوناً تاماً مع توسيع وتمديد بعثة الاتحاد الأفريقي للرصد في دارفور، سينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، كاتخاذ

إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل اتخاذ تدابير فعالة تضمن هذا الامتثال الكامل أو التعاون التام؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في التقارير الشهرية التي يقدمها عملاً بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، بما أحرزته أو لم تحرزها حكومة السودان من تقدم في الامتثال لطلبات المجلس الواردة في هذا القرار، وما تبذله حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهد لإبرام اتفاق سلام شامل على وجه السرعة؛

١٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.



القرار ١٥٦٩ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٦٣، المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يتصرف وفقا للمادة ٢٨ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن يعقد جلسات في نيروبي تبدأ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وتنتهي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأن يكون موضوع جدول أعمال تلك الجلسات هو "تقارير الأمين العام عن السودان"؛

٢ - يقرر أيضا أن يناقش موضوع السودان، في الجلسات آتية الذكر، مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأن يغتنم فرصة وجود مجلس الأمن في نيروبي ليناظر مع كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية جهود السلام الأخرى المبذولة في المنطقة؛

٣ - يقرر أيضا، في ما يتعلق بالجلسات المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، إسقاط الشرط الوارد في المادة ٤٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس والذي ينص على أن يوفر المحضر الحرفي لكل جلسة يعقدها المجلس في أول يوم عمل يعقب تلك الجلسة، ويقرر إصدار المحاضر الحرفية فيما بعد في نيويورك.



القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٨٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يعيد أيضا تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء سودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين،

وإذ يشير إلى أنه رحب بالإعلان الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة/جيش تحرير شعب السودان وأعادت تأكيد التزامها بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات،

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان، لما توديانه من عمل وما تقدمانه من دعم

متواصل تسيرا لمخادشات السلام في نيروبي، وإذ يحث الجهود التي يبذلها فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد دعما لعملية السلام، وإذ يعرب عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية،

وإذ يشجع الطرفين على التعجيل بإبرام اتفاق سلام شامل وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، بمجرد توقيع ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من أجل تنفيذه، وإذ يشدد على أن التقدم صوب فض الصراع في دارفور من شأنه أن يهين الظروف الصحيحة لتقدم تلك المساعدة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة في دارفور وتردي الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتكرر خروقات وقف إطلاق النار وإذ يكرر في هذا الصدد تأكيد أن من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشار إليها في قراراته السابقة المتعلقة بالسودان،

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، وإذ يشدد على ضرورة عدم التأخر في مقاضاة مرتكبي جميع هذه الجرائم،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما فيها جماعات المتمردين السودانيين مثل حركة العدل والمساواة وحش تحري السودان، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإذ يشير أيضا إلى أن الحكومة السودانية منوط بها المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل أراضي البلد وصون القانون والنظام في ظل احترام حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم صوب حل الأزمة في دارفور، وإذ يوجب بالدور الحيوي الشديد التنوع الذي يوديه الاتحاد الأفريقي تحقيقا لتلك الغاية، وإذ يوجب بقرار حكومة السودان المؤيد لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/763) و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/881)،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة،

١ - يعلن تأييده القوي لجهود حكومة السودان وحركة/جيش تحرير شعب السودان الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ويشجع الطرفين على مضاعفة جهودهما، ويرحب بتوقيع مذكرة تفاهم في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعنوان "إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان" المرفقة بهذا القرار، والاتفاق على أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تكون وتشكل اتفاق السلام الأساسي، ويصادق عليها على التزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويتوقع أن تنفذ تلك المذكرة على أتم وجه ومع توجي الشفافية في ظل الرقابة الدولية المناسبة؛

٢ - يعلن التزامه بالقيام، بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء، على أن يكون مفهوما أن الطرفين يؤيدان جميع التزاماتهما وبخاصة الالتزامات المتفق عليها في أبوجا، نيجيريا ونجامينا، تشاد؛

٣ - بحث بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل هي والبنك الدولي والطرفان، بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، الجهود الرامية إلى هيئة المجال للمساعدة بتسليم مجموعة من المساعدات اللازمة للتنمية الاقتصادية في السودان، مما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية إمكانية تخفيف عبء الديون وممارسة التجارة، بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل وبدء تنفيذه؛

٤ - يرحب بمبادرة حكومة النرويج الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل؛

٥ - يرحب باستمرار عمليات اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق مراقبة حماية المدنيين وفريق التحقق والرصد توطئة لتنفيذ اتفاق سلام شامل وإنشاء عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة؛

٦ - يعيد تأكيد استعدادة للنظر في تأسيس عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة، عند التوقيع على اتفاق سلام شامل، بغية دعم تنفيذ ذلك الاتفاق، ويعيد تأكيد طلبه إلى الأمين العام كي يقدم إلى المجلس، في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية هذه العملية، بما في ذلك جدول زمني لنشرها؛

٧ - يرحب بالأعمال التحضيرية التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، المنشأة بموجب قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، ويؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بشأن زيادة ملاك موظفي البعثة وتقليد ولايتها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، ويدعو حركة/جيش تحرير السودان إلى الالتزام بالتعاون الكامل مع البعثة؛

٨ - يدعو جميع البلدان في المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال في تنفيذ اتفاق سلام شامل بشكل كامل وفي الوقت الصحيح؛

٩ - يؤكد على أن إبرام اتفاق سلام شامل سيشكل إسهاما تجاه تحقيق السلام الدائم والاستقرار على امتداد السودان، ويسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة في دارفور، ويؤكد ضرورة إيجاد نهج وطني شامل، يشمل دور المرأة، تجاه المصالحة وبناء السلام؛

١٠ - يؤكد أهمية إحراز تقدم في محادثات السلام في أبوجا، بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بغية حل الأزمة في دارفور، ويعرب عن إصراره على أن تتفاوض جميع الأطراف في محادثات سلام أبوجا بنية سليمة تجاه التوصل إلى اتفاق عاجل، ويرحب بالتوقيع على البروتوكولين الإنساني والأمني، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويحث الأطراف على تنفيذهما على وجه السرعة، ويتطلع إلى التوقيع الباكر على إعلان مبادئ من أجل التوصل إلى تسوية سياسية؛

١١ - يطالب بأن توقف الحكومة وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى جميع أعمال العنف والهجمات فوراً، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وأن تمتنع عن تهجير المدنيين قسرياً، وتتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية للإغاثة والرصد، وتكفل امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتيسر سلامة وأمن موظفي العمليات الإنسانية، وأن تشدد في كافة صفوفها على أهمية اتفاقاتها المتعلقة بالسماح للوكالات الإنسانية ولمن توظفه هذه الوكالات بالوصول والمرور بدون معوقات، بموجب قراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن إفساح المجال أمام موظفي المساعدة الإنسانية كي يصلوا إلى السكان المحتاجين ووفقاً لبروتوكولات أبوجا المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

١٢ - وفقاً لقراراته السابقة بشأن السودان، يقرر رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها في ذلك الصدد، وrehنا بقرار آخر للمجلس، اتخاذ إجراء مناسب ضد أي طرف يخفق في الوفاء بالتزاماته؛

١٣ - يعرب عن تأييده القوي لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى ٣ ٣٢٠ فرداً وتعزيز ولايتها كي تشمل المهام المدرجة في الفقرة ٦ من البيان الختامي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ويحث الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية والموارد الأخرى اللازمة، ويحث حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة في دارفور على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - يكرر تأكيد دعوته إلى الدول الأعضاء كي تقدم تبرعات عاجلة وسخية للجهود الإنسانية الجارية في السودان وتشاد؛

١٥ - يدعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمين العام، حسب ما جرى تحديده في رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/812)، والتي ستبلغ نتائجها إلى مجلس الأمن؛

١٦ - يكرر تأكيد أهمية نشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع بصفة منتظمة على التطورات في السودان، وأن يقدم أية توصيات بشأن اتخاذ إجراءات لكفالة تنفيذ هذا القرار وقراراته السابقة بشأن السودان؛

١٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

المرفق

إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

(الإيغاد) المتعلقة بالسلام في السودان

جيجيري، نيروبي: الجمعة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

حيث إن حكومة جمهورية السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الطرفان) قد أعادا التأكيد في إعلان نيروبي المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المرحلة النهائية لمفاوضات السلام في السودان الجارية تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، واتفقهما على النصوص الستة، بما فيها بروتوكول ماشاكوس وكذا النصوص المتعلقة بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، وحل النزاع في منطقة جنوب كردفان/جبال النوبة، والنيل الأزرق، ومنطقة أبيي؛

وحيث إن الطرفين تعهدا من جديد في بيان صحفي مشترك مؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، "بوضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام الشامل وإبرامه تسليما منهما بأن الإنهاء الفوري لعملية السلام أساسي للشعب السوداني قاطبة لأنه سيعمل على حل كافة التحديات التي تواجه البلد".

وإذ يقران بالتقدم المحرز حتى الآن في الترتيبات الأمنية وتفاصيل وقف إطلاق النار بما فيها العمل الوفير الذي تم إنجازه في مرفقي طرائق التنفيذ؛

وإذ يعلنان أن اختتام المبادرة التي ترعاها الإيغاد مسألة محورية في اتفاق السلام الشامل في السودان بما في ذلك حل النزاع في دارفور؛

لأن الطرفين يؤكدا أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تشكل صلب اتفاق السلام ويدعوان بالتالي مجلس الأمن بالأمم المتحدة في جلسته المعقودة في نيروبي إلى اعتماد قرار يؤيد البروتوكولات الستة.

ويعلن الطرفان كذلك التزامهما بالتعجيل بإتمام المفاوضات بشأن المرفقين المتعلقين بترتيبات وقف إطلاق النار وطرائق التنفيذ حتى يتأتى إبرام وتوقيع اتفاق السلام الشامل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(توقيع)

الرائد نبال دنع نبال

عن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

(توقيع)

السيد المحترم يحيى حسين بابيكر

عن حكومة جمهورية السودان

بشهادة:

(توقيع)

الفريق لازارو ك. سمبيو (المتقاعد)
نيابة عن مبعوثي الهيئة الحكومية الدولية
المعنية بالتنمية (إيغاد)

(توقيع)

د. يان برونك
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

بحضور:

مجلس الأمن للأمم المتحدة

(توقيع)

السفير عبد الله بعلي
الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير اسماعيل غاسبار مارتس
الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جويل أديشي
الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير رونالدو ساردنيرغ
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير هيرالدو مونبوس
الممثل الدائم لشلبي لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير وانغ غوانجيا
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جان - مارك دولاسابلير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير غوتتر بلوغر
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير منير أكرم
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير لاورو باخا، الأبن
الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير مهنيا موتوك
الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير أندري ديسوف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير خوان أنتونيو يانيس - بارنوفو
الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير إمبر جونز باري
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جون دانفورت
الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة



القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

وإذ يحيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60)،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضا إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،

وإذ يحيط علما بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة ٩٨-٢ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢ - يقرر أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونًا كاملاً مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملاً بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام

بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاوناً كاملاً؛

٣ - يدعو المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

٤ - يشجع أيضاً المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقاً لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور؛

٥ - يشدد أيضاً على ضرورة العمل على النشام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي؛

٦ - يقرر إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفاً في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلاً واضحاً؛

٧ - يسلم بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

٨ - يدعو المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملاً بهذا القرار؛

٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

٧' تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

(ب) أن يطلب إلى الأمين العام أن يعين، في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة، فريقا للخبراء يتألف من أربعة أعضاء يتخذ من أديس أبابا، إثيوبيا، مقرا له، ويسافر بانتظام إلى الفاشر بالسودان ومواقع أخرى بالسودان، ويعمل بتوجيه من اللجنة، وذلك لمدة ستة أشهر للاضطلاع بالمهام التالية:

١' مساعدة اللجنة في رصد تنفيذ التدابير المبينة في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، والفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ٧ من هذا القرار، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن إجراءات قد يود المجلس النظر في اتخاذها؛

٢' تقديم إحاطة في منتصف المدة إلى اللجنة عن أعماله، وتقرير مرحلي إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما بعد اتخاذ هذا القرار، وتقديم تقرير نهائي إلى المجلس، عن طريق اللجنة وفي موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما قبل انقضاء ولايته، يتضمن ما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات؛

٣' تنسيق أنشطته، حسب الاقتضاء، مع ما تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من عمليات؛

(ج) أن يكون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، استنادا إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو الأمين العام، أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة وسائر المصادر ذات الصلة، ممن يعرفون عملية السلام، أو يشكلون تهديدا للاستقرار في دارفور والمنطقة، أو يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الأعمال الوحشية، أو ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) أو الفقرة ٧ من هذا القرار، عند تنفيذ الدول لها، أو يعتبرون مسؤولين عن التحقيقات العسكرية الهجومية الموصوفة في الفقرة ٦ من هذا القرار، عرضة لأن تطبق بحقهم التدابير المحددة في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) أدناه؛

(د) أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملا بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه من دخول أو عبور أراضيها مع العلم أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها؛

(هـ) أن تجمد جميع الدول جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها، في تاريخ اتخاذ هذا القرار أو في أي وقت لاحق، التي يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملاً بأحكام الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، أو التي تتوزعها كيانات يملكها أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية هؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لصالحهم؛

(و) ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (د) أعلاه حيثما تقرر اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بناء على كل حالة على حدة، أن هذا السفر تتركه الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الواجبات الدينية أو كلما استتجت اللجنة بأن الاستثناء سيستخدم بطريقة أخرى أهداف قرارات المجلس في ما يتعلق بإرساء السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة؛

(ز) ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (هـ) من هذا القرار على الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي:

١' تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الأساسية، بما في ذلك سداد ثمن المواد الغذائية أو الإيجارات أو القروض، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط التأمين، ورسوم المنافع العامة أو لسداد رسوم مهنية معقولة وسداد النفقات المقترنة بتقدم خدمات قانونية، أو الأتعاب أو رسوم الخدمات المحددة وفقاً للقوانين الوطنية من أجل تسيير الأعمال الروتينية المتعلقة بحفظ وصون الأموال المحمّدة وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية، على أن يكون ذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بأنها تعتزم التصريح بالحصول على هذه الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية، حيثما اقتضى الأمر، وما لم ترفض اللجنة ذلك في غضون يومي عمل من هذا الإخطار؛ أو

٢' تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الاستثنائية، شريطة أن تبلغ الدول المعنية اللجنة بذلك وأن توافق اللجنة عليه؛ أو

٣' تقرر الدول المعنية أنها خاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، وفي هذه الحالة يمكن استخدام الأموال أو الأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية لوفاء بهذا الرهن أو الحكم شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد أصبح سارياً قبل تاريخ صدور هذا القرار، وألا يكون لصالح شخص أو كيان حددته اللجنة، وأن تكون الدول المعنية قد أخطرتها به؛

٤ - يقرر أن يبدأ نفاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين ٣ (د) و (هـ) بعد ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع الدائر في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه والفقرة ٦ أدناه؛

٥ - يعرب عن استعداده للنظر في مسألة تعديل أو إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٣، بناء على توصية اللجنة أو في نهاية فترة ١٢ شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار أو قبل ذلك، إذا رأى مجلس الأمن قبل ذلك الحين أن أطراف الصراع في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه والفقرة ٦ أدناه؛

٦ - يطالب حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحقيقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أجوائها، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وبروتوكول أبوجا الأمني المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة في هذا الشأن عند الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ٣ (ب)؛

٧ - يؤكد من جديد التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) ويقرر أن تصبح هذه التدابير، فور اتخاذ هذا القرار، سارية أيضا على جميع أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وسائر المقاتلين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور؛ ويقرر أن هذه التدابير لا تسري على ما يرد في الفقرة ٩ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) من إمدادات وما يتصل بها من تدريب ومساعدة فنيين؛ ويقرر عدم سريان هذه التدابير في ما يتعلق بالمساعدة والإمدادات المقدمة دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويقرر كذلك عدم سريان هذه التدابير على عمليات نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور، التي توافق عليها مقدما اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ (أ) بناء على طلب من حكومة السودان؛ ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة حسب الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ٣ (ب)؛

٨ - يؤكد مجدداً أن مجلس الأمن سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقا لأحكام المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين ١ و ٦، واستمرار تدهور الحالة في دارفور؛

٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.